جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

معايير الأصالة والفرعية في تبادل الأصوات التاريخي في العربية

إعداد الطالبة
غفران صلاح أبو ضحيّة

إشراف
الدكتور : خلف الجرادات

رســـــالة مقدمـــــة إلى كليـــــة الدراســـــات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة العربية وآدابها / قســـــم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2017

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبّر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة غفران صلاح ابو ضحية الموسومة بـ:

معايير الأصالة والفرعية في تبادل الأصوات التاريخي في العربية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. خلف الجرادات		٢٠١٧/٨/٢٧	مشرفاً ورئيساً
أ.د. سيف الدين الفقراء		٢٠١٧/٨/٢٧	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		٢٠١٧/٨/٢٧	عضواً
أ.د. زيد القرالة		٢٠١٧/٨/٢٧	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩

الإهداء

إلى الذين منحوني كل ما لديهم لإتمام هذا العمل ...

إلى السماء التي أظلَّتني، أبي المِعْطاء ...

إلى الشمس التي تسطع في قلبي، أمي الحنون ...

إلى إخوتي وزينة أيامي، عبادة، وقيس، وقتيبة، وقتادة ...

إلى أخواتي وصديقات العمر، روان، ورزان ...

غفران صلاح أبو ضحيّة

الشكر والتقدير

الحَمْدُ لله صَاحِب العزَّة الذي لا يغفل ولا ينام، والمَلِك الذي لا يضام، والصلاة والسلام على نبي الأنام.

يسرُّني أن أتقدَّم بالشكر والعرفان والتقدير للذي ما إن أخطأت، نَصَحَ فأخلَصَ في نُصْحِه، وغمرني بوافر عطائه وعلمه الدكتور : خلف الجرادات، فله مني خالص الدعاء.

كما أتقدَّم بالشكر للأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، ولكل مَنْ أسهم في إنجاز هذا العمل.

غفران صلاح أبو ضحيّة

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر و التقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	1
الفصل الأول: تحديد المصطلح	4
1.1 الإبدال لُغَةً واصطلاحًا	4
2.1 المصطلحات المرادفة للإبدال	11
الفصل الثاني: الإبدال بين القدماء والمحدثين	30
1.2 الإبدال عند القدامى	30
2.2 الإبدال عند المحدثين	38
3.2 الدراسات السابقة	45
الفصل الثالث: معايير الأصالة والفرعيَّة في تبادل الأصوات التاريخيّ في العربية	49
1.3 المعيار التاريخيّ	53
2.3 كَثرة الاستعمال	56
3.3 كَثرة التصرُّف	65
4.3 ما يردُّ الأشياء إلى أصولها	71
5.3 نصُّ العلماء	77
الخاتمة	93
المراجع	94

ملخص

معايير الأصالة والفرعية في تبادل الأصوات التاريخي في العربية

غفران صلاح أبو ضحيّة

جامعة مؤتة 2017

تنهض هذه الدّراسةُ ببيان المعايير التي يُمكن أنْ يُعتمدَ عليها، أو يُستأنسَ بها في معرفة الصوتِ الأصل من الصوتِ الفرعِ في عمليةِ التبادل التاريخي للأصوات.

وفي سبيل ذلك ناقشتْ الدراسةُ مصطلحَ الإبدال وما يدورُ في مداره من المصطلحات في الدرسِ اللغوي العربي، وجهودَ العلماءِ القدماءِ والمحدثينَ في دراسةِ هذه الظاهرةِ اللغوية.

وخرجتْ الدراسة بجملة من المعايير التي يمكن الاحتكامُ إليها في معرفة الأصل في تلك الألفاظ التي شهدت تطوُّرا تاريخيًّا في أصواتها، هي: المعيار التاريخي، ومعيارُ كثرة الاستعمال، ومعيار كثرة التصرُّف، ومعيار ما يردُّ الأَشياء إِلى أُصولها، ومعيار ورودِ نَص لعالم لُغَوي يثبت أَصالة الصّوت.

Abstract

Phonemic and Allophonic Free Variation in Arabic : A Historical Perspective

This study aims at exploring the criyeria one relies on in distingnishing phonemic original sounds from their allophonic variants from a historical perspective. The concept of variation and other pertinents concepts in Arabic is addressed , so is the effort of (ancient and modern) Linsuistics. The most important criteria governing variation , the study concludes , include (historical criteria , usage , morphological forms , etymology and the presence of a text that proves usage by a linguist.

المقدمة

جَاءَتْ هَذهِ الدِّراسةُ لِتَنْهَضَ بقَضيَّةٍ لُغَويةٍ معروفةٍ مَلَأَتْ المَعاجِمَ وَكُتُبَ اللُّغَويينَ، وهي قَضيةُ الإبدالِ اللُّغَويِّ التاريخيّ، إذ اقتصرتْ هَذِهِ الدِّراسةُ على الإبدالِ اللُّغَوي التّاريخيّ الذي ينتمي إلى مصدرِ السَّماعِ في اللُّغةِ، الذي ينتمي بدورِهِ إلى التَّغيُّراتِ التّاريخية التي تطرأ على الصَّوتِ عبر الزّمن، وهي من سُبُل التّطوُّر اللُّغَوي، ضاربين صَفْحاً عن التغيُّراتِ التّركيبيةِ التي هي خارجة عن دائرةِ التَّطوُّر، ذلك أَنَّها تحتكم للمنهج المعياري، أي وَفقاً لقواعدَ وقوانينَ ثابتة منذ تقعيد اللُّغة.

ومن هُنَا نَلْحَظُ الفارق اللُّغوي بين التغييرين، ذلكَ أَنَّ التغيراتِ التاريخيةَ غير مشروطة بقواعد وقوانين ولذلكَ هي غَيْر مُطَّرِدة، في حين أنّ التغيراتِ التّركيبيّةَ مشروطة ومُقَيَّدَة بقواعدَ وقوانينَ، إذا وُجِدَتْ وُجِدَ الحُكْمُ، وإذا انْتَفَتْ انتفى الحُكْم، ولذلك هي قياسية مُطَّرِدة.

وَمِنْ هُنا جَاءَتْ هَذِهِ الدِّراسةُ لِتَحليلِ ظاهرةِ الإبدالِ غير القياسيّة، فليسَ هُوَ إِبْدالاً تصريفيّاً وإِنَّما هُوَ إِبدالُ سماع.

وَتُعَدُّ ظاهرةُ الإبدالِ بَيْنَ الأَصواتِ العَربيّةِ ظاهرة معروفة، تناولها القدامى والمحدثون على حدٍّ سواء، بل إِنَّ بعضَهُم وضعَ فيها مُؤَلَّفاً مُستَقلّاً كابن السِّكِّيت في (القلب والإِبدال)، وأبي إسحاق الزَّجَّاج في (الإِبدال والمعاقبة والنَّظائِر)، كما تناولها بالدَّرس غيرُ واحدٍ من المحدثين ما بين كتابٍ أَو بحث.

وتكمنُ أَهميةُ الدِّراسةِ في أَنَّنا لم نَجِدْ أَحداً من القدامى خَصَّ موضوع معاييرِ الأَصالةِ والفرعيّةِ بدرسٍ مُستَقلٍّ اللهمَّ إِلّا إِذا استثنينا إِشاراتٍ متناثرة عندهم، كابن جِنِّي في الخصائِص، وسرِّ صناعةِ الإِعراب، والمُعجَميين، إِذ كانوا يشيرون مَثلاً إِلى أَنَّ هذا لُغةٌ في هذا، وأَنَّ هذا بدلٌ من هذا، وأَنَّهما لُغتان بمعنى دون استناد إِلى معاييرَ معروفة، وكذا الأمر عند المحدثين ما عدا دراسة واحدة سأقف عندها في مبحث الدراسات السابقة.

ومن هنا جَاءَ اختيار هذا الموضوع الذي وَسمتهُ بـــ"معايير الأَصالة والفرعيّة في تبادل الأَصوات التاريخي في العربية"، وَمِثْلُ هذا الموضوع بحاجة إِلى دِعامة أَساسية وهي القراءة والاطِّلاع الواسع على مظآنِّ اللُّغة القديمة والحديثة ومعاجمها،

وأسألُ اللهَ أنْ أكونَ قد وُفِّقْتُ في ذلك، إذ تتبَّعتُ هذه الظاهرة منذ أَوَّل معجم لُغَوي وهو العين للخليل بن أَحمد الفراهيدي وصولاً إِلى الزَّبيدي في تاج العروس، فضلاً على الرُّجوع والاعتماد على كتب الإِبدال الخاصة، كالقلب والإِبدال لابن السِّكِّيت، والإِبدال والمعاقبة والنظائر لأَبي إسحاق الزَّجَّاج، والإِبدال لأَبي الطَّيِّب اللُّغَوي، أَضِف إِلى ذلك الكُتُب اللُّغوية القديمة والحديثة التي تناولت ظاهرةَ الإِبدال اللُّغوي.

وتهدفُ هذهِ الدِّراسة إِلى وضعِ جملةٍ من المعاييرِ اللُّغَويةِ التي نستطيعُ على أَساسِها تمييزَ الحرفِ الأَصل من الحرف الفرع في عمليةِ الإِبدالِ اللُّغَوي.

واعتمدتُّ في هذهِ الدِّراسةِ على المنهجِ الوصفيِّ التَّحليلي القائمِ على التَّحليلِ والتتبعِ لمعرفةِ واستنتاج أَهمِّ المعايير التي يمكن من خلالِها معرفة الصَّوت الأَصلي من الفرعي، واستفدتُّ من معطياتِ المنهجِ التّاريخي التَّتَبُّعِي.

واقتضت طبيعةُ الدِّراسة أَنْ تَضُمَّ ثلاثةَ فصول، جاءَ الفصلُ الأَوَّل بعنوان: (تحديد المصطلح) تحدَّثتُ فيه عن الإِبدال لُغَةً واصطلاحاً، ونوعيْ الإِبدال، والإِبدال الذي توجِّهه قوانين التصريف، وما يمكن عدّه من قبيل الترادف، والمصطلحات المرادفة للإِبدال، وحروف الإِبدال، وأَسباب الإِبدال.

أَمَّا الفصل الثّاني فهو بعنوان: (الإِبدال بين القدماء والمحدثين)، وقد قَسَّمْتُ هذا الفصل من الدِّراسة على محورين، أَوَّلُهما: الإِبدال عند القدامى، والثاني: الإِبدال عند المحدثين. وفي كل منهما عرضٌ وافٍ لأَبرز المؤلفات وجهود العلماء في ظاهرة الإِبدال.

وتناولتُ في الفصل الثالث الذي جاء بعنوان: (معايير الأَصالة والفرعية في تبادل الأَصوات التاريخي في العربية) المعايير التي نهتدي بها إِلى أَصالة الصوت وفرعيته في التَّبدُّلات الصوتية التاريخيَّة، وقد تبيّن لي من خلال البحث وجود خمسة معاييرَ، الأول: المعيار التّاريخي، والثاني: كثرة الاستعمال، والثالث: كثرة التصرُّف، والرابع: ما يردُّ الأَشياء إِلى أُصولها، والخامس: أَن يرد نَص لعالم لُغَوي يثبت أَصالة الصّوت. وقد جرى تقسيم المعيار الأخير على ثلاثة فروع رئيسة وهي كالتالي: النص الصريح من العالم اللغوي على أَنَّ أَحد الصوتين أَصلٌ والآخر فرع، والنص بعبارة بدلٌ من، والنص بقولهم لغةٌ في كذا.

ثم أَتبعت هذه الفصول بخاتمة تضم أَهم ما توصّلْتُ إِليه في هذه الرسالة.

على أَنَّ أَقصى ما يستطيع الباحث الوصول إليه هو الترجيح، فلا أَملِكُ البرهان العلمي لأَقطعَ الأَمرَ أَو أَبُتَّهُ، إِذ ليس في الدراسات الإِنسانية والتاريخية ما يمكِّن من القطع والجزم، فأَقصى الأَمر هو الترجيح مع ذكر ما اعتمدتُّ عليه في ترجيح هذا الرأي دون ذاك، وقولي هذا رأي، وهو أَحسن ما قدرت عليه، فمن قدر على أَحسن منه فهو أَولى بالصّوابِ منّي.

وبَعْدُ، فإِن كنت قد أَصبت فبفضلٍ من الله ومعونة منه، وإِن كنت قد قصرت في جانبٍ فبتقصير من نفسي، وأَسأله السداد والعفو إِنَّه ولي ذلك.

الفَصْلُ الأوّل

تحديد المصطلح

1.1 الإبدالُ لُغةً واصطلاحًا.

الإبدالُ لُغة.

جاءَ في معجمِ العينِ :"البَدَلُ:خَلَفٌ منَ الشيءِ، والتبديلُ:التغييرُ، واسْتَبْدَلْتُ ثوبًا مكانَ ثوبٍ، وأَخًا مكانَ أَخٍ، ونحو ذلكَ المُبادلةُ "[1].

ولم يخرج الصاحب عن هذا المعنى فالبدل عنده:"الخَلَفُ، والتبديلُ:التغييرُ، والإبدالُ أن تأتي بالبدل"[2].

وجعل ابن فارس مادة (ب د ل) تدور في فلك واحد وهو قيام الشيء مقام غيره، وجعل البدل والبديل بمعنى واحد[3] واستشهد بقوله تعالى:"**قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نفسي**"[4]. "والبَدَلُ:الشيءُ يُؤْخَذُ مكانَ غيرهِ"[5].

أما ابن منظور فقد ذكرالإبدال والتبديل بمعنى واحد، وإن لم يحدد المعنى بشكلٍ جليّ، إذ يقول:"أَبْدَلَ الشيءَ من الشيءِ وَبَدَّلَهُ :اتَّخَذَ منهُ بدلاً، وأَبْدَلْتُ الشيءَ بغيرهِ، وبدّلهُ اللّهَ من الخوفِ أَمْنًا، وتبديل الشيء: تغييرهُ، وإن لم تأتِ ببدل،واستبدلَ الشيءَ بغيرهِ وتبدَّلَهُ بهِ، إذا أَخذهُ مكانهُ، والمبادلة التبادل، والأصلُ في التبديلِ: تغييرُ الشيءِ

---

[1]:الفراهيدي، الخليل بن أحمد.(ت 175هـ)، العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي،دار الرشيد،بغداد،ط1،1980 ج2 ص 120

[2]:الصاحب بن عباد، إسماعيل أبو القاسم،(ت 326 هـ)، المحيط في اللغة،تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت، 2011،ج2، 350.

[3]فارس،أحمد،(ت 395هـ). مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون،دار الفكر، بيروت،ط2،1969 م،ج1،ص 210.

[4]:سورة يونس،آية (15).

[5]:الهُنائي، علي بن الحسن، ت (بعد309)، المُنجِّد في اللغة، تحقيق أحمد مختار عمر ضاحي عبدالباقي،عالم الكتب، القاهرة،ط2،1988م،ج1 ص 138.

عن حالهِ، والأصل في الإبدال جعلُ الشيءِ مكانَ شيءٍ آخر "[1]. ففسَّر الإبدال بلفظ البدل فقال:(اتَّخَذَ منه بدلًا).

نلاحظ مما سبق أَنَّ مادة (ب د ل) تقتضي شيئين أحدُهما: أصلٌ، والثاني خَلَفٌ منه، وأَنَّ البَدَل لا يساوي الإبدال. فالبدل هو الخلف من غيره، أو هو المُستبدَل به، وعلى ذلك فهو اسمٌ خالٍ من الحدث، أما الإبدالُ فهو حدث، وهو مصدر الفعل أَبدل.

ومع ذلك فلم يلتزم النحاة واللغويون بهذا الفرق الدقيق بين اللفظين عندما تحدثوا عن الإبـــــدال، وهذا ما سنجده عند الحديث عن الإبدال اصطلاحًا.

الإبـــدال اصطـــلاحًا.

قال ابن جني:"والبَدَلُ أَنْ يُقام حرفٌ مقامَ حرفٍ، إما ضرورةً، وإما استحسانًا وصنعةً[2]، وعرَّفه ابن الحاجب بقوله:"جعل حرف مكان حرف غيره"،[3]وعرّفهُ الجرُجاني بقولهِ :"الإبدالُ هو أَن يُجعَلَ حرفٌ موضعَ حرفٍ آخر لدفع الثقل"[4]، وعرّفه ديزيزة سقّال بقولها :"الإبدالُ هو إحلالُ حرفٍ محل حرفٍ آخر بعد حذفهِ سواء أكان الحرفان حرفي علة، أم حرفين صحيحين أم مختلفين (أحدهما صحيح والآخر علة)... وإبدالُ الحروف الصحيحة مقصورٌ بمعظمهِ على السماع"[5].

---

[1]:ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم،(ت711هـــ)،لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـــ، ج11، ص48.

[2]:ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392 هـــ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم،دمشق، ط1، 1985 م،ج1، ص 69.

[3] :الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين(ت686 هـــ)، شرح الشافية لابن الحاجب، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975م، ج3، ص197.

[4]:الجرجاني، علي بن محمد، (ت 810 هـــ)، التعريفات، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الليث العلمية، بيروت، ط1، 1983م،ص2.

[5]:ديزيزة سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1،1996 م،ص139.

نلاحظ مما سبق أن ابن جني قد استعمل مصطلح (بَدَل) على أَنّه استعمل مصطلح (إبدال) في مواضع كثيرة من كتابه سر صناعة الإعراب[1]، واستعمل الجرجاني مصطلح الإبدال، وهذا ما أشرنا إليه سابقًا من تجاوز الفرق اللغوي بين اللفظين (بَدَل وإبدال) عند الحديث عن المصطلح، وقد قالوا قديمًا لا مُشاحة في الاصطلاح لكنها ملاحظة كان لا بد من التنويه بها.

ونَسْتَشِفُّ من مفهوم الإبدال أَنَّ فيه إزالةً لحرف من حروف الكلمة الواحدة، وإحلال صوت آخر محل الصوت الذي تمت إزالته، وهذا الإبدال يتم بين الأصوات لغرض ما، ولعل القصد من ذلك طلبُ الخفة والتيسير غالبًا، وتحقيقُ التآلف بين الأصوات والتناسب والانسجام الصوتي بين أصوات الكلمة الواحدة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أَنَّنا سنؤثر في هذا البحث استعمال مصطلح الإبدال للدلالة على الإبدال اللُّغَويّ التاريخيّ، تاركين بذلك المصطلحات المرادفة كالمعاقبة والتعاقب والنظائر، التي قد تُلْبِس علينا الأمر، ذلك أَنَّ ثمَّة مصطلحات استعملها اللُّغَويون والمعجميون للدلالة على الإبدال، إلا أَنَّنا نرى أَنَّ هذا المصطلح هو الأكثر شيوعًا والأنسب دلالةً، وسيأتي ذكر هذه المرادفات لاحقًا.

كما أَنَّنا نُؤكد أَنَّ الإبدال المعتمد في هذه الدراسة هو الإبدال اللُّغَويّ التاريخيّ المعتمد على السَّماع لا القياس.

نوعا الإبدال

ميَّز اللُّغَويُّون القدامى بين نوعين من الإبدال، وهما الإبدال السماعيّ والإبدال القياسيّ، ونجدُ هذا واضحًا في قولِ ابن يعيش :"والبَدَلُ على ضربين:مقيسٌ وغير مقيس:فغير المقيس كإبدالهم الياء من الباء في الأرانب، فقد قالوا:الأراني، وإبدالُ الياء من السين في سادس، فإنهم قالوا:سادي، وأما المقيس فضربان أيضاً:لازمٌ مطّردٌ، ولازمٌ غير مطّردٍ، فالأول: ما أُبدل لعلّةٍ فإنه لازمٌ حيثُ وُجدت العلة، كإبدال الواوِ والياءِ ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، واللازم غير المطّرد نحو:

[1]: انظر: سر صناعة الإعراب، ج1، ص (305، 318، 370).

الياء من الواو في أعياد، وأما ماليس بلازمٍ ولا مطّرد فهو الجائز، كإبدالهم الواو همزة في وشاح ووعاء فإنه جائزٌ غير مطّرد "[1]

ونلاحظ في نصّ ابن يعيش السابق أَنَّه يجعل قلب الواو ألفًا في مثل قال إبدالًا، وجعلُه من الإبدال أمرٌ لا تعترف به الدراسات الصَّوتيَّة الحديثة، إِذْ إِنَّ له تفسيرًا آخر ليس هنا مجال ذكره.

والذي يتوافق وموضوع دراستنا النوع الأخير وهو "ماليس بلازمٍ ولا مطّرد" وهو الإبدال السماعي إذ يبدل فيه الصوت بما قاربه من الأصوات أو باعده، متجاوزين بذلك ما يمكن أن يدخل تحت باب الإعلال.

وقسَّم المحدثون الإبدال إلى نوعين هما [2]:

1ــ "الإبدال القياسيّ:ويُطلَق على التّبدّلات الصوتية الناجمة عن التفاعلات الصوتية وتأثر بعضها ببعض، والتي لا يترتب عليها تغيُّر في معنى الكلمة الصرفي، أو وظيفتها النحوية، وهو الإبدال الفونيمي الشائع.

2ــ الإبدال السَّماعيّ اللُّغَويّ: وهذا النوع من الإبدال إما أن يكون إبدالًا لهجيًا، أي أنّهُ شاع في قبيلة معينة، وأصبحَ يُنْسَبُ إليها، أو أنْ يكون سُمِعَ وشاع دون أَنْ يُنْسَب إلى قبيلة بعينها".وهذا هو الإبدال التاريخي المقصود في الدراسة.

ونلاحظ أَنَّ المحدثين لم يخرجوا كثيرًا عمَّا جاء به القدماء في تقسيم الإبدال إلى نوعين مع اختلافٍ يسير في المصطلحات.

والإبدالُ السماعيُّ اللُّغويُّ شائِعٌ في العربية، إِلا أَنَّه مع كثرة أمثلته في كتب الإبدال المختلفة قديمًا وحديثًا إلا أنَّه غير مطَّرد، ولا يُقاسُ عليه، وهو من باب السَّماع في اللغة.

---

[1]:العكبري،أبو البقاء عبدالله بن الحسين،(ت 616 هــ)، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبدالإله نبهان، ط1، دار الفكر،بيروت، 1993م، ص 133.

[2]:مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند العلماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1993م، ص(171 _ 172).

(إبدالُ تُوَجِّهُهُ قَوانينُ التّصريفِ)

وردَ كثيرًا في كتبِ اللُّغةِ والإبدالِ أَمثلةٌ على تبادلِ أَصواتِ اللُّغةِ على أَداءِ المعنى الواحد، إلَّا أَنَّ هذا الإبدال وإِن عدَّهُ اللُّغويون من قبيل الإبدال اللُّغوي، فإِنَّهُ من وِجهةِ نظرِ الباحثةِ أَقربُ منهُ للإِبدالِ الصَّرفيّ القياسيّ، لِأَنَّهُ كَثُرَ كَثْرَةً توجبُ القياس فيه .

ومن ذلك ما جاء عند ابن السِّكِّيت (بابٌ الهمزة والواو) في كتابهِ الإِبدال، يُقالُ:" وِشَاحٌ وَإِشاحٌ، ووِسادةٌ وإِسادَةٌ، ووِلْدَةٌ وإِلْدَةٌ، وقدْ آكَفْتُ الدّابةَ، وأوكَفْتها"[1]، "وقدْ آكَفْتُ البغلَ وأوكَفتَهُ، وهو الإِكاف والوِكاف، والإِلاف والوِلاف"[2]،
" وقالوا: وِسَادَةٌ وإِسَادَةٌ، ووِشاحٌ وإِشاحٌ، ووِلْدَةٌ وإِلْدَةٌ، ووعاءٌ وإِعاءٌ، ووقاءٌ وإِقاءٌ، وحكى الفرّاءُ: حَيٌّ الوجوه، وحيٌّ الأُجوه، ويفعلون ذلك كثيراً في الواو إِذا انضمَّتْ"[3].

نرى في ما سبق من أَمثلةٍ أَنَّ الواو متى ما جاءَت مكسورة في أَولِ الكلام أُبْدِلَتْ همزةً باطّراد في أغلب الأحيان، ولذلك يخرج هذا الإِبدال من دائرة الإِبدال اللُّغوي السّماعي إِلى دائرة الإِبدال الصّرفي القياسي، إِذ هو موقوف على القياس لأَنَّ كثرته توجب ردّه إِلى القياس في اللُّغةِ لا السّماع. وكذلك في كلِّ واو إِذا انضَمَّتْ كما في (وجوه) أُبْدِلَتْ هذه الواو همزةً فتُصبِح (أُجوه) .

ويؤكد ما قلناه ابنُ جني يقول في ذلك:" وقدْ أُبْدِلَت الواو همزة بدلاً مُطَّرِدًا إِذا انضمَّتْ ضمًّا لازمًا، وذلك نحو:أُقِّتَتْ، وأُجوه، وأَدؤُر، وأَثؤُب، وقد أَبدلها قومٌ من المكسورة، وذلك نحو: وِسادة وإِسادة ، ووِفادة وإِفادة"[4].

وبذلك عَلَّلَ ابن عصفور هذا الإِبدالَ وعَدَّهُ قياسياً، فقال: " إِسَادة وإِشَاح وإِعَادة وإِفَادة، وكَثُرَ ذلك كَثرةً توجب القياس في كلِّ واو مكسورة وقعت أَوَّلاً"[1].

---

[1] : الإبدال، لابن السكيت، ص138.

[2] : إِصلاح المنطق، لابن السكيت، ص159.

[3] : المرجع السابق، ص161. وانظر: لسان العرب: 632/2، 464/3، تاج العروس:325/9، 313/9.

[4] : سر صناعة الإعراب، لابن جني، ج1، ص98.

وبناءً على ذلك إذا صحَّ ما ذكرناه فالوجه أَنْ يُعَدُّ هذا الإبدال إبدالًا قياسيًا مُطَّرِدًا وليس إبدالًا لُغَويًّا سماعيًا، للكثرة التي توجب قياسه، فنوجههُ توجيه قوانين التصريف القياسية.

ما يمكن عده من قبيل الترادف

معظم الكلمات التي ترد في كتب اللغويين، ومنها كتب الإبدال الخاصة كالإبدال لابن السِّكِّيت هي من قبيل التطوُّر الصوتي أي أَنَّ للكلمة صورتين؛ إحداهما أَصل والأخرى فرع وذلك استنادًا إلى الصّلة الرابطة بين الصّوتين المبدلين من قرب في المخرج والصفة.

إلَّا أَنَّ ثَمّة مجموعة من الكلمات والتبدُّلات الصّوتية لا تجد فيها قُربًا في المخرج أو الصّفة كالإبدال بين الباء والحاء، والطاء والجيم، والباء والعين، والذال والعين، والباء والقاف، وغيرها الكثير مما لا وجود للقرب بين الصوتين المبدلين في المخرج بالدرجةِ الأُولى وفي الصفةِ ثانيًا.

ولذلك أميل إلى عدّ هذه الأَلفاظ من قبيل الترادف وإنْ عدَّها القدماء إبدالًا لُغَويًّا، وذلك لأَنّها فقدت شرطًا أَساسيًا في حدوث الإبدال وهو التقارب بين الأَصوات في المخارج، فكل من الصورتين فيما أرى من جذر لغوي مختلف توافقا في أداء المعنى نفسه.

وخيرُ شاهدٍ على ذلك كتاب الإبدال لأَبي الطَّيِّب اللُّغَوي الذي أَوردَ فيه أمثلة شتى في الإبدال وإن لم يكن بينها تقارب في المخرج، إذ هو لم يشترط التقارب ولذلك حوى كتابه أَمثلة كثيرة من ذلك، وتجد مثل هذا في معاجم اللُّغَة المختلفة. وهذه بعض الأَمثلة التي تؤكد صحة ما ذهبنا إليه.

1 ــ "هَدَنَ: المَهْدَنةُ من الهدنة، وهو السكون، نقول: هَدَنْتُ أَهْدِنُ هُدوناً، إذا سكنت فلم تتحرك، ورجلٌ مهدونٌ وهو البليد الذي يُرضيهِ الكلام، تقول: هَدَّنوهُ بالقول دون الفعل، ورجلٌ هِدان وهو الأَحمق الجافي، والهِدَاءُ لُغَةٌ في الهِدان"[2].

---

[1] : الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ص222.

[2] : العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج4، ص26.

تبادلت الهمزة والنون فيما بينهما على أَداء المعنى، إِلا أَنَّ الهمزة من أَقصى الحلق والنون من طرف اللسان، فهما بعيدان كل البعد في المخرج ولذلك هما من قبيل الترادف وليس إِبدالاً لُغَويّاً.

2 ــ "فلانٌ مَتْلَهَةٌ، أَي: مَتْلَفَةٌ، والتَّلَهُ لُغَةٌ في التَّلَف"[1].

الهاء والفاء كل منهما من مخرج مستقل، الهاء من أَقصى الحلق والفاء من باطن الشفة السفلى ولذلك ليسا إِبدالاً لغوياً وإِنَّما من قبيل الترادف.

3 ــ "عن اللِّحياني: هو مَئِنَّةٌ أَن يفعل ذلك ومَظِنَّةٌ أَن يفعل ذلك. فكأَنَّ مَئِنَّةٌ عند اللِّحياني مبدلٌ الهمزةُ فيها من الظّاء في المَظَنَّة، لأَنَّه ذكر حروفاً تعاقب فيها الظاء والهمزة، منها قولهم: بيتٌ حَسَنُ الأَهرة والظَّهرة"[2].

في هذا المثال الهمزة من أَقصى الحلق والظاء من طرف اللسان، فالصوتان بعيدان في المخرج، ولذلك هما من قبيل الترادف وليس إِبدالاً لُغَويّاً.

ومن أَمثلة الأَلفاظ المترادفة في كتاب (الإِبدال لأَبي الطيب اللُّغوي) : ــ

1 ــ (الباء والعين): ــ

" البَلَهُ والعَلَهُ واحدٌ، يقالُ: قَدْ بَلِهَ يَبْلَهُ بَلَهَاً وعَلِهَ يَعَلَهُ عَلَهَاً، ورجلٌ أَبْلَه ولا يُقال أَعْلَه"[3].

2 ــ (الباء والهاء): ــ

" يُقالُ: رجلٌ مِهْذَارٌ ومِبْذَارٌ، إِذا كان كثير الكلام"[4].

3 ــ (الراء والهاء): ــ

" يُقالُ: رَزْمَةُ الرّعْدِ وهَزْمَةُ الرّعْدِ، وهي الصّوت الشّديد"[5].

4ــ (الهمزة والميم): ــ

---

[1] : المرجع السابق، ج4، ص34، وانظر: تهذيب اللغة: 130/6، تاج العروس: 551/36.

[2] : لسان العرب ، لابن منظور، ج13، ص29.

[3] : الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، ج1، ص16.

[4] : المرجع السابق، ج1، ص87.

[5] : المرجع السابق، ج2، ص102.

" يُقالُ: أَحْكَأْتُ العقدةَ وأَحْكَمْتُها: إذا شَدَدْتُها، ويُقالُ: أَضَّهُ الأَمرُ يَؤُضُّهُ أَضّاً: أَحْزَنَهُ وجَهَدَهُ، والأَضُّ: المشقّة، ومَضَّنِيَ الهَمُّ والحُزنُ، والقول يَمُضُّني مَضًّا؛ أَحرقني وشقَّ عليَّ"[1].

كُلُّ هذه الأصوات مما تباعد مخرجها وعُدَّتْ من قبيل الترادف؛ لفقدها شرطًا أَساسيًا في الإبدال وهو التقارب في المخرج.

2.1 المصطلحات المرادفة للإبدال

إِنَّ المتأمل في مظآنِّ اللغة يَجِدُ الإبدال الصوتي الذي يُسمِّيه بعض العلماء الإبدال اللُّغَويّ، سمّاهُ أيضًا القدماء الإبدال غير المطّرد، أو الإبدال المقصور على السماع كما أسلفنا سابقًا.

وَقَدْ تعدَّدتْ أسماء هذه الظاهرة عند اللُّغَويين، واستُعْمِلَتْ مصطلحات كثيرة للدلالة عليها عند العلماء، فنجد في كتب التراث اللُّغَوي: الإبدال والبَدَل والمبدول، والتعاقب والمعاقبة، والقلب، والعِوَض، والمضارعة، والتناظر، والتناوب.

ويبدو أَنَّ هذه الظاهرة كانت واضحة في أَذْهانهم، إِلا أَنَّ مصطلحاتها لم تكن قدْ نَضَجَتْ في زمانهم، فوجدنا أَكثر مِنْ مصطلح للدلالة على الظاهرة نفسها، فيبدو أَنَّ تقاربَ الدلالة اللُّغَويَّة لهذه الألفاظ هو الذي جعل اللُّغَويين يضعون لفظةً مكان لفظةٍ أخرى.

وقَدْ أشرتُ إِلى إِيثار مصطلح الإبدال للدلالة على هذه الظاهرة اللُّغَويَّة، وفي هذا بُعْدٌ عن الشتات والخلط، إذ فيما يظهر لي أَنَّ هذا المصطلح هو الأقرب والأصوب في الدلالة على الإبدال اللُّغَويّ السماعيّ التاريخيّ؛ لأَنَّه أَقْرب تمثيلًا لواقع الظاهرة، زيادةً على أَنَّ بعض المصطلحات الأخرى اتَّجهت إلى جوانب أوسع مِن الإبدال التاريخيّ.وفيما يلي تفصيلٌ وبيانٌ لبعض هذه المصطلحات واستعمال العلماء لها في كتبهم.

[1] : المرجع السابق: ج2، ص565. وانظر: ج30/1، ج22/2، ج212/2، ج256/2،ج580/2.

1. **(التعاقب والمعاقبة) عند القدامى:**

التعاقب في اللُّغَة:

قال الخليل :"وكُلُّ شيءٍ يَعْقِبُ شيئًا فهو عقيبه، كقولك:خَلَفَ يَخْلُف، بمنزلة الليل والنهار، إذا مضى أحدهما، عَقِبَ الآخر، فهما عقيبان، وكلُّ واحدٍ منهما عقيب صاحبه، ويعتقبان: يتعاقبان، إذا جاء أحدهما ذهب الآخر"[1].

"وتعاقب الرجلان إذا ركب أحدهما ونزل الآخر، فكُلُّ واحدٍ منهما عقيبٌ لصاحبه"[2].

وفي الأمالي :"وقال أبو نصر عن الأصمعي:عاقب يعاقب معاقبةً، إذا راوح، وقال أبو عبيدة -رحمه الله- عن الأصمعي:أعقبتُ الرجلَ إذا ركبتُ عُقبةً وركبَ عُقبةً"[3]

وفي لسان العرب :"هما يتعاقبان ويعتقبان، إذا جاء هذا وذهب هذا، كالليل والنهار عقيبان، فكلُّ واحدٍ منهما عقيبٌ لصاحبه، وعقيبك الذي يعاقبك في العمل، يعمل مرةً، وتعمل أنت مرة، والتعاقب والاعتقاب: التداول "[4].

من هذه المعاني اللُّغَوية نستخلص أن الشيء يعقب الشيء الآخر، ويحلُّ محلَّه، ومنه الحرف يعقبُ الحرفَ الآخرَ فيحلّ محلَّه في الكلمة الواحدة، وهذا ما يؤديه التعاقب بين الأصوات، إذ يعقب صوتٌ صوتاً آخر، فيتعاقبان ويعتقبان على أداء المعنى الواحد المراد من اللفظة.

التعاقب في الاصطلاح:

أَول مَنْ أَوْرَدَ التعاقب مصطلحًا الزّجّاجي أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق(ت337هـ) في كتابه "الإبدال والمعاقبة والنظائر "وبذلك يُعَدُّ الزّجَّاجي أول من سمّى هذه الظاهرة تعاقبًا وعرض لها في كتابه فقال :"يقال لهذه الحروف:

---

[1]:الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ج1، ص203، (عقب).

[2]:ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (ت 321هـ) جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم، بيروت، ط1، 1987م،ج1، ص 313.

[3]:القالي، أبو علي، (ت 356هـ)، الأمالي، دار الكتب المصرية، ط2، 1926 م،ج1، ص 185.

[4]:ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج1، ص 611، (عَقِبَ).

الإبدال والمعاقبة والنظائر، ومنها ما يجوز بعضه مكان حرف واثنين وثلاثة وليس كل الحروف كذلك"[1]، ولم يرد استعماله لمصطلح التعاقب للدلالة على الإبدال إلا مرة واحدة في متن الكتاب فقال :"ومما يتعاقب فيه الواو والألف السُّكوت والسُّكات والصموت والصمات..."[2].

ولعلَّ الزجّاجي أطلق مصطلح التعاقب على باب الواو والألف وتركه لِيُفْهَمَ ضِمْنًا أن باقي أبواب الكتاب هي على التعاقب.

ويُلحظُ أنَّ مصطلح التعاقب عند ابن جنِّي يُقصد به التعاور أَو أَنّ بناءين مختلفين يؤديان معنىً واحدًا. من ذلك قوله :"من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما فَعِلٌ وفَعُلٌ. فأَشِرٌ وأَشُرٌ"[3]، وكذلك: فِعْل وفَعَل. قال:"وذلك أنّ فِعْلاً وفَعَلاً قد تعاقبا على المعنى الواحد، فصارا في ذلك أخوين نحو: بِدْل وبَدَل و شِبْه وشَبَه ومِثْل ومَثَل"[4].

ونصُّ ابن جنِّي هذا واضح الدلالة على أَنَّ التعاقب ليس هو الإبدال، فالتعاقب عنده لا يقوم على استبدال حرف بحرف وإِنَّما هو نطقان مختلفان لفعل أو اسم قد يعود الاختلاف بينهما إلى العامل اللهجي.

وورد عند ابن فارس :"... فأمَّا ما جاء في كتاب الله جلَّ ثناؤه **"فانفلق فكان كل فرقٍ كالطود العظيم "**[5] فاللام والراء يتعاقبان، كما يقول: فَلَقَ الصبح وفَرَقَهُ "[1]. وابن فارس هنا يستعمل مصطلح التعاقب للدلالة على الإبدال.

---

[1]:الزّجّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق،(ت337هـ) الإبدال والمعاقبة والنظائر، حققه وقدم له وشرحه، عزالدين التنوخي، دار صادر، بيروت، ط2، 1993 م،ص (1ـ2).

[2]:المرجع السابق، ص 9.

[3]:ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ). المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2010م، ج1، ص 299.

[4]:المرجع السابق، ج1، ص 351.

[5]:سورة الشعراء، آية (63).

ولا أميلُ إلى أنَّ العلماء الأُوَل كانوا يتعمّدون ويقصدون استعمالهم لمصطلح التعاقب والمعاقبة، وإنما كان استعمالها استعمالًا لُغويًا لا اصطلاحيًا فاستعملوها مرة للإبدال ومرة للتعويض وهكذا، إلا ما ورد عند الزَّجَّاجيّ وإشارة ابن فارس، إِذْ أورد التعاقب مصطلحًا للدلالة على الإبدال.

وقد ورد التعاقب عند الأزهري وابن منظور في معجميهما، ومما يُسْتأنس به في ذلك قول الأزهري :"يقال:استولى فلان على مالي، إذا غلب عليه. وكذلك: استومى عليه، بمعناه. وهما من الحروف التي تعاقب فيها اللام والميم، ومنها قولهم: لولا فعلت كذلك، ولوما فعلت كذا بمعنى (هلّا). قال تعالى :"**لوما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين**"[2]، ونقل عن ابن الأعرابيّ: حمظل الرجلُ إذا جَنَى الحَنْظَل وهو الحَمْظل، ثمّ قال معلّقًا: "هذا من باب تعاقب النون والميم في الحرف الواحد"[3].

وجاء عند ابن منظور :"الدِّنْدِن: أصول الشّجر. ابن الفَرَج: أَدَنَّ الرجلُ بالمكان إدنانًا وأَبَنَّ إبنانًا إذا أقام، ومثلُهُ ممّا تعاقب فيه الباء والدال، انْدَرى وانبرى بمعنى واحد "[4]

وقولُه :"وقد جاءت حروفٌ تعاقب فيها الخاء والجيم، انتجَبْتُ الشيءَ وانتخَبْته إذا اخترته"[5].

"وفي حديث ابن عباس قال:صليتُ معه على دُرموك قد طبَّق البيت كُلَّه، وفي رواية دُرنوك بالنون وهو على التعاقب "[6].

---

[1]:ابن فارس، أبو الحسين أحمد،(ت395 هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993 م،ص 209.

[2]:سورة الحجر،آية "7"

[3]:الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد، (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق:محمد عوض مرعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001 م،ج15، ص336.

[4]:المرجع السابق، ج5، ص 216.

[5]:ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج13 / ص 160.

[6]:المرجع السابق، ج12، ص 173.

مما لا شك فيه بعد إيراد هذه الأمثلة يتضح لنا أن الإبدال والتعاقب عند كثير من العلماء بمعنى واحد. فعندما يورد الأزهري هذا من باب تعاقب النون والميم في الحرف الواحد هو يقصد الإبدال وكذلك ابن منظور.

(التعاقب والمعاقبة) عند المحدثين:

لعلَّ الدكتور أحمد علم الدين الجندي ممن أشار إلى التعاقب والمعاقبة من المحدثين، وقدّم بذلك بحثاً وَسَمَهُ بـــ:(التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي)[1]، ولم يقتصر عنده التعاقب على الأصوات، وإنما كذلك شمل الحركات، ولم يكن هو أول من أشار إلى ذلك فقد سبقه بذلك ابن جني، فالمعاقبة عند ابن جني ليست فقط في صوت بدل صوت، كذلك بدلٌ في الحركات:"العُجْم والعَجَم والعُرب والعَرب "[2]، وقد قصر أحمد علم الدين التعاقب على تعاقب صوتي الواو والياء، فالتعاقب عنده قضية صوتية صرفية بحتة، وهذا يدل على أنَّ مصطلح التعاقب مختلفٌ عن الإبدال عنده.

ونلمح التعاقب عند تمّام حسّان في قوله :"عندما نسمع أَنَّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، يكون معنى ذلك أنَّ بعضها يعاقب بعضًا، أي يقع موقعه، ويؤدي وظيفته، هذا هو مفهوم المعاقبة، وهو ما نلحظه في مفهومات مثل:الإغناء، معاقبة الوصف للفعل، ومعاقبة الجملة ذات المحل للمفرد "[3].

ونص تمّام حسّان هذا فيه دلالة واضحة على أن التعاقب يقع في كلمات وتراكيب لغوية، إذ يعرّفه بقوله :"هي صلاحية عنصر لغويّ أن يحل محل عنصر لغويّ آخر، سواء أكان أحد العنصرين أو كلاهما مفردًا، أو جملة، فإذا حلَّ محلَّه أخذ حكمهُ "[4]. وهذا يؤيد أَنَّ المعاقبة غير الإبدال.

---

[1]:الجندي، أحمد علم الدين، التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.

[2]:ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج2، ص 112.

[3]:حسّان، تمّام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط1، 1993م، ص87.

[4]:حسّان، تمّام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب،ط1، 2000 م،ص 32.

إلى جانب ذلك جاء في بحث الدكتوره (نادية رمضان النّجار) مصطلحات كثيرة دالة على التعاقب إلا إنَّها قصرته على الجانب النَّحوي فقط دون غيره من الجوانب اللغوية الصوتية والصرفية وعرَّفته بقولها": هو التداول والتناوب بين عنصرين لُغويين على معنى واحد، لقرب الدلالة بينهما، أو بمعنى آخر، هو إنابة عنصر مكان غيره، فيحل محله في وظيفته، أو معناه، أو لفظه، ومعنى ذلك أن الإنابة والتعاقب على معنى واحد عند النحاة"[1]، "فكلاهما يختص بعنصر ما دون الآخر في سياق واحد، أو بمعنى آخر وجود النائب دون المنوب عنه "[2]. وهي بذلك تنقل عن تمام حسان في كتابه البيان في روائع القرآن[3].

وقد أكّدت النّجار في سياق بحثها أنَّ أصل التعاقب إنما هو فكرة نحوية، تقول في ذلك :"وبالرغم من أن النحاة قد أقروا هذه الظاهرة، فهي فكرة نحوية حرصوا من خلالها على الاطّراد في القاعدة والمحافظة على الصنعة النحوية "[4].

وقد علل كل من الروابدة والفقرا سبب اختلاف تسمية ظاهرة الإبدال عند القدماء بتقارب الدلالة بين هذه الألفاظ وعدم استقرارها بوصفها مصطلحات في الدرس اللغوي، فقد جاء في بحثهما: "قــد يقصد بالتعاقب الإبــدال الصرفي أو التعويض، أو الإنابة أو الاستغناء، أو القلب، أو النظائر، أو غير ذلك مما يماثل هذه الألفاظ في الدلالة المعجمية، وربما يكون التقارب في الدلالة اللغوية لهذه الألفاظ سببًا لاستعمال أحدهما مكان الآخر، لأنّها ألفاظ لمَّا تستقر في الدرس اللغوي كمصطلحات فكان استعمال أحدها مكان الآخر واردًا عند اللغويين القدامى، وقد تبنَّى بعض المحدثين هذا الاستعمال متكئين في ذلك على ما جاء عند القدماء "[5].

---

[1]: النّجار، نادية رمضان، أبحاث نحوية ولغوية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2006 م،ص 45.

[2]: المرجع السابق، ص 45.

[3]: حسّان، تمام، البيان في روائع القرآن، ج1، ص 15.

[4]:النجّار، نادية، أبحاث نحوية ولغوية، ص 45.

[5]:الروابدة، محمد، والفقرا، سيف الدين، التعاقب في اللغة العربية، تأصيل المصطلح، مجلة كلية الآداب،جامعة القاهرة،المجلد 69، العدد 3،يوليو،2009 م،ص 221.

وعلى كثرة ما ورد من جدلٍ علميّ حول مصطلح التعاقب والمعاقبة أرى أنَّنا نَخْلُص إلى أنَّ التعاقب يمثّل ظاهرة لُغَويَّة معروفة عند العرب، وهي ظاهرة تعدُّد اللَّهجات، فالإبدال والتعاقب كلاهما يؤدي المعنى ذاته من تبادلٍ أو تعاقب على أداء المعنى الواحد في اللفظة، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، على أنّ المعاقبة أشمل من الإبدال ذلك أنّ الإبدال يشمل الأصوات الصامتة والمعاقبة تشمل الأصوات الصامتة والواو والياء (الأصوات الصائتة).

ولا نريد الإطالة والتفصيل في الفرق أو التشابه بين التعاقب والإبدال فقد كفانا الروابدة والفقرا مؤونة ذلك في بحثهما (التعاقب في اللغة العربية، تأصيل المصطلح) وقد خلصا إلى أنّ التعاقب ظاهرة صوتية غالبًا ما يكون في لهجتين وقد يكون في لهجة واحدة، وهو مقصورٌ على الظاهرة الصوتية خارجٌ عن دائرة الصرف والنحو والتركيب. [1]

2ــ القلب

القلب عند القدامى:

قال الخليل :"القَلْبُ:تحويلك الشيء عن وجهه"[2]، وجاء في مقاييس اللغة :" القافُ واللامُ والباءُ أصلان صحيحان أحدُهما يَدُلُّ على خالصِ شيءٍ وشريفهِ، والآخر على ردِّ شيءٍ من جهةٍ إلى جهة "[3].

مما سبق نستنتج أنّ القلب هو التحويل، ومنه أن تعمد إلى الحرف فتقلبه إلى غيره وتحوّله عن وجهه.

واستعمل ابن السِّكِّيت يعقوب بن إسحاق (ت244هــ) مصطلح القلب بمعنى الإبدال، إذ أَلَّف كتاباً في ذلك أسماه بـــ "القلب والإبدال "، فكلا المصطلحين عنده سواء في الدلالة على هذه الظاهرة اللغوية، ولعلّ أوضح نص له يدل على ذلك

---

[1]:انظر الروابدة والفقرا، التعاقب في اللغة العربية، تأصيل المصطلح.

[2]:الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، 5، 171، (قَلَبَ).

[3]:ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، 5، 17، (قَلَبَ).

قوله:" الهقهقة إنما أصله من الحقحقة وهو السير الشديد حتى ينقطع ثم قلب الحاء إلى الهاء لأنَّها أختها"[1]

واستعمل ابن جنّي القلب بمعنى الإبدال، بل إنه زاوج بينهما في سياق واحد، فبعد أن ذكر قول العرب للصَّبا :هَيْر وهِيْر،وأَيْر وإِير، وأنّ ابن السّكّيت جعل ذلك في باب الإبدال، قال ابن جنّي: "والقول في ذلك عندي أن يُقْضَى بكونهما أصلين غير مبدل أحدهما من الآخر حتى تقوم الدلالة على القلب "[2]. فنلاحظ هنا أنّه قد استعمل اللفظين (القلب والإبدال) بمعنى واحد.

وفرّق ابن سيده الأندلسي (ت458هـ) في معجمه(المخصص)، في المعنى بين البدل والقلب فقال :"حَدُّ البَدَل:وضع الشيء مكان غيره، وحَدُّ القلب:تصييره على نقيض ما كان عليه...والفرق بين البدل والقلب في الحروف أنَّ القلب يجري على التقدير في حروف العلّة ومناسبة بعضها لبعض وشدّة تقاربها، فكأنَّ الحَرْف نفسه انقلب من صورة إلى صورة إذا قلت قَامَ والأصل قَوَمَ، فكأنّه لم يُؤْتَ بغيره بدلًا منه. ولم يَخرُجْ عنهُ، لأنَّ شِدّة المقاربة للنفس بمنزلة النفس. فهذا في حروف العلة، فأمّا في غيرها فيجري على البدل لتباعد ما بين الحرفين، فلم يجب أن يجري مجرى ما يتقارب التقارب الشديد، بل وجب فيما تقارب أن يُقَدَّر أنّه لم يخرج من التغيير عنه، فلذلك أُجْرِيَ على طريقة القلب، فأما ما تباعد فيقتضي الخروج عنه في التغيير "[3].

والحقيقة أنه لم يقف على هذا التمييز والتفريق الدقيق بين المصطلحين غير ابن سيده من العلماء، فكان له السبق في ذلك، وقال بعد نصّه السابق:"وهذه الفروق الدقيقة بين هذه المعاني لا تكاد تجد من يقف عليها ويذاكرك بها، فلا يوحشك ذلك منها، فإنَّ من جَهِلَ شيئاً عاداه "[4].

---

[1]: ابن السكيت، القلب والإبدال، ص8

[2]:ابن جني، الخصائص، ج2، ص205.

[3]:ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل،(ت458هـ) المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996، ج4، ص179.

[4]:المرجع السابق، ج4، ص179.

ونفهم من نص ابن سيده هذا أنّ القلب يختلف عن البدل في كونه لا يخرج عن دائرة الصوت الواحد وتقلُّباته، خلاف البدل الذي يجري فيه التغيير والانتقال من صوت إلى صوت آخر وإن لم يكن في حيِّز تقلُّباته الصوتية، أضف إلى ذلك أنَّ القلب محصورٌ في حروف العلة، بينما البدل يجري في أغلب أصوات العربية. والقلب شائعٌ مطّردٌ يخضع لقوانين وقواعد، بينما البدل على كثرة شيوعه إلا أنه غير مطّردٍ، فلا يخضع لقواعد وضوابط قياسية.

أما العكبري فقد سمّى قلب الواو ياء إبدالًا، قال :"الأصل في (عيد) الواو، لأنّه من عاد عودًا، فأُبدِلت الواو ياءً "[1] .

وأمّا الرضيّ الإستراباذي فقد حكم أنَّ الإبدال أعمُّ من القلب، يقول :"الإبدال في اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة، ومن قلب الواو، والياء، والألف..."[2].

(القلب) عند المحدثين:

وممّن ذكر القلب من المحدثين عباس حسن في النحو الوافي يقول في ذلك :"القلب: تحويل أحد الحروف الأربعة (ا، و،ي، الهمزة) إلى آخر منها، بحيث يختفي أحدهما ليحلَّ محلَّه غيرُه من بينهما؛ طبقًا لضوابط محددة يجب الخضوع لها، كقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة في مثل:صيام، والأصل:صِوام، وكقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة، لأنه يخضع ـــ في الأغلب ـــ لقواعد وضوابط يجري على مقتضاها ؛ فإذا عُرِفَتْ أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذي تنطبق عليه، وسهل الإهتداء إلى أصله إن كان منقلباً عن غيره "[3]. فهو يجعله خاصا في حروف العلة.

---

[1]:العكبري، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين،(ت616هـ) اللُباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص(318 ـــ 319).

[2]:الإستراباذي، رضي الدين،(ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نورالحسن وآخرين، دار الكتب، بيروت، 1982، ج3، ص179.

[3]:حسن، عباس، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، ج4، ص757.

وفي تفريقه بين الإبدال والقلب يذكر عباس حسن أنَّ الإبدال "أعمُّ من القلب لأنَّه يشمل القلب وغيره، ولهذا يستغنون بذكره عن القلب "[1].

وإذا نظرنا فيما ذكرناه عن القلب ألفينا أنَّ استعمال مصطلح القلب للدلالة على الإبدال اللغوي يوقعنا في محذور لغوي؛ ذلك أن هذه اللفظة أقرب ما تكون في التعابير الصرفية والنحوية على وجه الخصوص، وإن استُعمِلَت للدلالة على الإبدال اللغوي، فاستعمالها غير مطّرد، ولا يفي بالمعنى الحقيقي للإبدال من الجانب الصوتي.

3ــ (العِوَض) عند القدامى:

جاء في مقاييس اللغة :"العَيْنُ والواوُ والضَّادُ كلمتان صحيحتان، إحداهما تَدُلُّ على بَدَلٍ للشيءِ، والأخرى على زمان"[2]. وفي موضع آخر "أَرَشَ:زَعَمَ أنّ الأصل الهَرْش، وأن الهمزة عِوَضٌ من الهاء. وهذا عندي متقاربٌ لأنّ هذين الحرفين أعني الهمزة والهاء متقاربان، يقولون: إيّاك وهَيَّاكَ،وأَرَقْت وهَرَقْت. وأيًّا كان فالكلام من باب التحريش "[3].

فعِوَض الشيء بدله، فالهمزة عِوض من الهاء أي بدلٌ منها.

وقد أفرد ابن جني في كتابه الخصائص بابًا أسماه (في الفرق بين البدل والعِوَض) وقال في تفريقه بين المصطلحين :"جماع ما في هذا أن البدل أشبهُ بالمبدل منه من العِوَض بالمعوّض منه، وإنّما يقع البدلُ في موضع المبدل منه، والعِوَض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في الألف من (قام): إنها بدلٌ من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها:إنها عِوَضٌ منها...وكذلك تقول في لام (غازٍ)، و(داعٍ): إنها بدل من الواو، ولا تقول إنها عِوَضٌ منها. وتقول في العِوَض:إن التاء في (عدةٍ، وزنةٍ)، عِوَضٌ من فاء الفعل، ولا تقول إنها بدلٌ منها... وتقول في ميم (اللهمَّ):إنها عِوَضٌ من (يا) في أوله، ولا تقول:بدل. وتقول في تاء زنادقة:إنها

---

[1] المرجع السابق، ج4، ص757.

[2] :ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، ج4، ص188.

[3] :المرجع السابق، ج1، 79.

عِوَضٌ من ياء زناديق ولا تقول: بدل... فالبدل أعم تصرُّفًا من العِوَض، فكلُّ عِوَضٍ بدل، وليس كل بدلٍ عِوَضًا "[1].

وفرّق ابن يعيش بين البدل والعِوَض فقال :" البدلُ أنْ تُقيم حرفًا مقام حرفٍ إما ضرورةً وإما صنعةً واستحسانًا، وربما فرقوا بين البدل والعوض فقالوا البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض، ولذلك يقع موقعه نحو تاء تخمة وتكأة وهاء هرقت، فهذا أو نحوه يقال له بدل ولا يقال له عوض لأنَّ العِوَض أن تقيم حرفًا مقام حرفٍ في غير موضعه، نحو تاء (عدة و زنة) ولا يقال في ذلك بدل، إلا تجوُّزاً مع قلته "[2].

وفرّق أبو هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية بين العِوَض والبدل فقال :"إنّ العِوَض ما تعقب به الشيء على جهة المثامنة تقول: هذا الدرهم عِوَضٌ من خاتمك أو هذا الدينار عِوَضٌ من ثوبك، ولهذا يسمّى ما يعطي الله الأطفال على إيلامه إياهم إعِوَاضاً، والبدل ما يقام مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب، دون المثامنة، ألا ترى أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه: أنه بدّل نعمته كفرًا، لأنه أقام الكفر مقام الشكر، فلا تقول:عَوَّضه كفرًا، لأن معنى المثامنة لا يصح في ذلك، ويجوز أن يقال: العِوَض هو البدل الذي ينتفع به، وإذا لم يُجْعَل على الوجه الذي ينتفع به لم يُسَمَّ عَوَضًا. والبدل هو الشيء الموضوع مكان غيره ليُنتَفَعْ به أولاً،... وقد يكون البدل الخلف من الشيء "[3].

(العِوَض) عند المحدثين:

وفي بيان معنى العوض يقول عباس حسن :"العِوَض، أو التعويض، ومعناه:حذف حرف، والاستغناء عنه بحرف من غير تقيُّد في أحدهما بحرف معين، ولا اشتراط أن يجعل العِوَض في المكان الذي خلا بحذف الأصيل، فقد يكون في

---

[1]:ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، ص232.

[2] :ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء،(ت643هـ)، شرح المفصّل، تحقيق:الطباعة المنيرية، مصر، ج10، ص7.

[3]:العسكري، أبو هلال،(ت 395 هـ)، الفروق اللغوية، حققه وعلّق عليه محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، ص(237ـ 238).

موضعه، كزيادة الياء قبل الآخر في تصغير (فرزدق) عِوَضًا عن الدال، حيث يقال:فريزيق جوازا،ومثل (عدة)، وأصلها:وعد، حُذِفت الواو من الأول وجاءت تاء التأنيث في آخر الكلمة ؛ عِوَضًا عنها "[1].

وعلى هذا نستنتج من حديث اللُّغَويين أَنَّ البدل إقامة حرف مقام حرف في موضعه، في حين أَنَّ العِوَض لا يشترط فيه إقامة حرف في الموضع نفسه، وعلى ذلك نرى أَنَّ كثيرًا من اللُّغَويين قد فرّقوا بين الإبدال والعوض، في حين أنّ بعضهم قد خلطَ بينهما في استعماله اللغوي للدلالة على ظاهرة واحدة، وقد ذكرنا سابقاً أن هذه المصطلحات لم تكن مستقرةً عند القدماء في الدرس اللُّغَوي؛ ولذلك كان الخلط واردًا في استعمالهم.

4- (**النظائر**):

من المصطلحات التي تداخلت مع الإبدال في الدرس اللُّغَوي القديم مصطلح النظائر، وبالعودة إلى معاجم اللغة نجد أنّ النظائر "جَمْعُ نظيرة، وهي المِثْلُ والشِّبْهُ في الأشكال، والأخلاق والأفعال والأقوال"[2]. "ونظيرُ كُلِّ شيءٍ شبيههُ "[3].

وعلى هذا فنظير الشيءِ مِثْلُه و شبهُهُ سواء في الشكل أو القول أو الفعل، وكذا نظير الحرف أي بديله أو شبيهه، وعلى قلة استعمال هذا المصطلح وندرته في الدلالة على ظاهرة الإبدال، إلا أنَّنا نلمح فيه إشارة متقدمة إلى الصلة التي تربط بين الأصوات المتبادلة من قرب في المخرج أو الصفة، فنظير الصوت أي شبيهه، ومثله في المخرج، أو الصفة، فعندما نعمد إلى كلمةٍ ونُبدل فيها صوتًا، إنّما نأتي بنظيره أي الذي يناظره ويماثله في المخرج أو الصفة.

---

[1]:حسن، عباس، النحو الوافي، ج4، ص (758ــ 759).

[2]:ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج5، ص219.

[3]:الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، (ت 444هـ)،الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2007 م.

ويُعَدُّ الزّجّاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ) أول من استعمل مصطلح النظائر للدلالة على ظاهرة الإبدال في كتابه "الإبدال والمعاقبة والنظائر". [1]

وبذلك أضاف الزَّجَّاجيّ مصطلحًا جديدًا للدَّلالة على هذه الظاهرة اللُّغَويَّة، والذي يُلْمح في هذا الكتاب أَنَّ الزَّجَّاجيّ لم يستعمل شيئًا من هذه المصطلحات الثلاثة التي وسم بها كتابه (الإبدال والمعاقبة والنظائر).

5.(**التناوب**):

تُعَدُّ ظاهرة التناوب من الظواهر اللُّغَويَّة المعروفة في اللغة العربية، وذكرها اللُّغَويُّون في المدونات، والمظآنِّ اللُّغَويَّة المختلفة، وشغلت حيزًا في مؤلفاتهم، بدءًا من كتاب سيبويه، ومَنْ بَعْدَهُ من اللُّغَويين مثل أبي علي الفارسي،وابن جني، وابن الأنباري وغيرهم .

وقد تعدَّدت أسماء هذه الظاهرة عند اللُّغَويين، فبعضهم سمَّاها الإنابة أَو التناوب، أَو التعاور، إذ تنوب صيغة عن صيغةٍ أخرى، كأن ينوب حرف عن حرف، واسم عن اسم، وفعل عن فعل.

والذي يتوافق وموضوع دراستنا هو (إنابة حرف عن حرف)، إذ تتناوب الحروف فيما بينها على أداء المعنى المراد من اللفظ.

وقد أفرد علي عبد الواحد وافي في كتابه (علم اللغة) بابًا تحدّث فيه عن التناوب بين الأصوات وأسماه (تناوب الأصوات وحلول بعضها محل بعض). إذ يقول فيه :"لوحظ أَنَّ الأصوات المتحدة النوع تتناوبُ ويحلُّ بعضها محل بعض، وقد سَجّل الباحثون ظواهر كثيرة بهذا الصدد بعضها خاص بأصوات اللين، وبعضها يتعلّق بالأصوات الساكنة...فكثيرٌ من الأصوات الساكنة في اللُّغَة العربية قد تناسخت في اللَّهجات العامية وحلَّ بعضُها محلَّ بعض... فالعين تحوّلت إلى نون في بعض الكلمات في لهجة العراقيين، فيقال مثلًا:(ينطي) بدلًا من (يعطي). واللام إلى ميم في بعض الكلمات في عامية القاهرة (امبارح) بدلًا من(البارحة)، والميم

[1]:انظر:الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، الإبدال والمعاقبة والنظائر، ص(1-2).

إلى نون أحيانًا في عامية المصريين، فيقال:(فاطنة) بدلًا من (فاطمة)...وهلمَّ جرًّا"[1].

حروف الإبـــــــدال

إذا ما أخذنا في الحُسبان التداخل المصطلحيّ بين الإبدال والإعلال عند القدماء فإن أصوات العربية كلها من حروف الإبدال، إذ لا يكاد يخلو صوتٌ منها من التبدلات الصوتية التي تطرأ عليه، على أَنَّ الحديث هنا عن الإبدال اللَّغَويّ.

أما الإبدال الصرفيّ القياسيّ فكثيرٌ مطّردٌ في العربية في حروف محدودة ذكر سيبويه أنها أحد عشر حرفًا[2]، وعند أبي علي القالي اثنا عشر حرفًا[3]، يجمعها قول (طال يوم أنجدته)، وعند ابن مالك تسعة أحرف يجمعها (هدأت موطيًا)[4]، وعند ابن عصفور اثنا عشر حرفًا يجمعها قولك (أُجُدٌ طُوِيَتْ مَنْهلا) [5].

ونحن نَتّكئُ في تحديد حروف الإبدال اللُّغَويّ على قولين، أولها لأبي حيان إذ يقول: "قَلَّما تجد حرفًا إلا وقد جاء فيه البدل ولو نادرًا "[6]. ففي هذا إشارة واضحة شافية إلى أن الإبدال اللغويّ السماعيّ يكاد يقع في أغلب أصوات العربية.

فوضع عبارة "قلما تجد حرفًا إلا وقد جاء فيه البدل" يوحي لنا يقينًا أَنَّ الإبدال في أغلب أصوات العربية.

أما القول الآخر، فهو قول ابن فارس :"ومن سنن العرب إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض"[1]. وهذا يؤكد ما وصلنا إليه من أَنَّ الإبدال السماعيّ يجري على

---

[1]:عبد الواحد وافي، علي، علم اللغة، نهضة مصر، ط9، مصر، 2004م، ص (308 ـــ 310).

[2]:سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، (ت180هـ)، الكتاب، ج4، ص237.

[3]:القالي، أبو علي اسماعيل بن القاسم، (ت356هـ)، الأمالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م، ج2،ص186.

[4]:ابن مالك، جمال الدين محمد، الكافية الشافية وشرحها، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار مأمون،1982، ج4، ص2077.

[5]:ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، (ت669هـ)

[6]:السيوطي،جلال الدين، (ت911)،المزهر في علوم اللغة وأنواعها،دار القدس، ط1، 2009،ج1، ص320.

أصوات العربية بكلِّيتها ولا يخرج عن ذلك إلا النزر اليسير. فالإبدال اللُّغَويّ مطلقٌ في كل أصوات العربية.

أسباب الإبدال

لا شك أَنَّ الإبدالَ ظاهرةٌ لُغَويةٌ لها عواملها وأسبابها التي أدّت إلى وجودها، ولعلّ من أهم هذه الأسباب:

1ــ اختلاف اللهجات.

إذ يؤدي تعدد اللهجات دورًا مهمًّا في نشأة الإبدال، وتكوّنه في اللغات على اختلافها، ومنها اللغة العربية، "فالمعروف أن العرب سكنوا الجزيرة العربية وتفرّقوا في أنحائها، وبيئاتُها الطبيعية والاجتماعية مختلفة بين بداوة وحضارة ولذلك ــ بلا ريب ــ أثرٌ كبيرٌ في تعدد اللهجات، واللغة عادة اجتماعية "[2].

وهذه الظاهرة تدلُّ فيما تدل على ثراء العربية الناتج عن اختلاف الألسنة، وتعدُّد اللَّهجات، وهذا أمرٌ طبيعي أن تختلف اللهجات العربية، لأنَّ العربَ ساحوا في أصقاع كثيرة، وعندما قام اللُّغويون بجمع اللغة من مصادرها الأصيلة، مُمثَّلَةً بالبادية وبالعرب الخُلَّص في بوادي نجد وفي الحجاز، وجدوا اختلافًا حول الصيغة الواحدة، فإذا كانت قبيلة تقول: (ثوم وجدث)، فإن قبيلة أخرى تقول: (فوم وجدف).

يقول أبو الطيّب اللُّغَوي :"ليس المراد بالإبدال أنَّ العرب تتعمَّد تعويض حرف من حرف، وإنَّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد "[3].

إلا إنَّ "الاختلاف الصوتي يلعب الدور المهم في اختلاف اللَّهجات وتنوّعها، واللَّهجة اتجاه منحرف داخل اللُّغَة، وكل من اللُّغَة واللَّهجة يتَّصلان بالصوت من حيث صورة النطق وهيئته "[1].

---

[1]:ابن فارس، أبو الحسين أحمد، ت(395هــ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص (209).

[2]:حامد هلال، عبد الغفار، اللهجات العربية نشأةً وتطوراً، ط2، 1990م، ص(144).

[3]:أبو الطيب، عبد الواحد بن علي، (351هــ)، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، 1961، ج1، ص69.

والذي أوردناه فيما سبق يبين رأي الباحثين مِنْ أَنَّ اختلاف اللهجات يُعَدُّ سببًا رئيسًا في نشوء الإبدال اللُّغَويّ، واعتمدوا ذلك في كثيرٍ من تصانيفهم، والذي أراه أَنَّ الإبدال هو الناشيء أولًا، ومنه تعدَّدت اللَّهجات واختلفت.

فاختلاف اللهجات في أصله إِنَّما نتج عن الإبدال، فليس اختلاف اللَّهَجات سببًا في حدوث الإبدال، وإِنَّما الإبدال سابقٌ، ومنه كَثُرَتْ اللَّهَجات وتعدَّدتْ، فلا أرى في تعدُّد اللَّهجات سببًا لنشوء الإبدال، بل اللَّهجات نتيجة الإبدال.

2ــ التطور الصوتي:

يقول إبراهيم أنيس في ذلك :"حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسِّرَت على أنّها من الإبدال حينًا، أو من تَبَايُن اللهجات حينًا آخر،لا نشك لحظة في أنّها جميعاً نتيجة التطوُّر الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين، أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يتجاوز حرفًا من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل، والأخرى فرعٌ لها أو تطوُّر عنها. غير أنه في كل حالة يشترط أن تلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه، ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على الصلات بين الحروف وصفات كل منها، أي أن القرب في الصفة أو المخرَج شرط أساسي في كل تطوّر صوتي "[2].

وهذا التطوُّر الصوتي نتيجةٌ للتطوّر اللغوي الذي يطرأ على اللغة عبر الزمن، "إذ يبدأ عادةً على مستوى الفرد والأفراد، بمعنى أن الذي يبادر بعملية التجديد والتغيير في اللغة إنما هو فرد واحد، أو أفراد لم يتّفقوا عامدين، وإن جاز اتفاقهم فيما ابتكروه بمحض المصادفة. وهذه المرحلة تسمّى مرحلة التغيُّر والإبداع والتجديد "[3].

فاللغة تتكون من نظام من الأصوات، هذه الأصوات هي عرضة للتطوُّر والتغيُّر عبر الزمن، إذ من النواميس الطبيعية أنَّ كل شيءٍ وُجِدَ في هذا الكون لا

---

[1]:حامد هلال، عبد الغفار، اللهجات نشأةً وتطوراً، ص(34ــ 35).

[2]:أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، مصر، ط5، 1975 م،ص (75).

[3]:بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1969م، ص(127).

يبقى على صورته التي وجد عليها أول ما وُجِد، وإنّما يتغيّر ويتبدّل عبر الزمن، وكذا الأصوات في اللغة. إذ "في كل لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، فهي تكوِّن نظاماً متجانسًا مغلقًا، تنسجم أجزاؤُها كلها فيما بينها، هذه هي أول قاعدة من قواعد الصوتيات، وهي ذات أهمية قصوى، لأنها تثبت أن اللغة لا تتكوَّن من أصوات منعزلة، بل من نظام من الأصوات "[1]. وبناءًعلى ذلك فلانسجام أصوات اللغة فيما بينها وترابطها الأثر الكبير في تبادل الأصوات.

وعلى الرَّغم من ثبوت التطوُّر اللغوي والذي يتبعه في ذلك التطوُّر الصوتي إلا أنَّ علماء العربية القدامى أنكروا هذا الأمر وعدَّهُ بعضَهم خطأً ولحنًا."إنَّ نَظرة فاحصة في هذه اللغة وآثارها المكتوبة عبر العصور المتعاقبة لتشير بوضوح إلى أنَّ تغيُّراً ملموساً لحق بها، بالرغم من أنَّ علماء العربية القدامى تجاهلوا هذه الحقيقة عندما أخذوا في تدوينها وتدوين قواعدها. لقد نظر هؤلاء إلى التطوُّر الذي أصاب العربية حينئذ كما لو كان ضرباً من الخطأ والانحراف يجب طرحه وإهماله"[2].

فقد تناول بعض اللُّغَويين هذا(التطوّر)، لكنَّهم تناولوه على سبيل اللَّحْن والخطأ، ومن هنا ظهرت الكتب المعروفة بكتب اللَّحْن التي تعزو التطوُّر الذي طرأ على بعض أصوات العربية إلى اللَّحْن والخطأ والانحراف عن مسار اللُّغَة. فهم يُؤمنون أَنَّ اللُّغَة قد وقعت طبقة واحدة، فلا سبيل عندهم لتطوُّرها وتغيُّرها.

3ــ التصحيف والتحريف:

"لا يبعد أنَّ بعض تلك الكلمات التي أُقْحِمَتْ في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف أو التحريف"[3]. بهذا القول عَلَّلَ إبراهيم أنيس بعض مسائل الإبدال على أنّها من قَبيل التصحيف والتحريف، وهنا لا بد من أن نشير إلى أَنَّه يصعب على الباحث قبول أنَّ قضية لُغوية شغلت معاجم اللغة وأمهات كتبها أن

---

[1]:ج. فندريس، اللغة، تعريب (عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص) مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ص (62).

[2]:محمد بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص(127).

[3]:أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص(84).

تُحمَلَ على محمل الغلط والتصحيف، إذا أخذنا بالنظر دقة علمائنا في أخذهم اللغة عن بعض، وفي طريقة نقلهم للنصوص اللغوية، واعتمادهم غالبًا على الرواية الشفوية، وترى الباحثة أنَّ وقوع التصحيف في كلمة أو كلمتين لا يرقى أن يعدّ سببًا من أسباب الإبدال، بل إنّ ثبوت التصحيف في حرف من الحروف يخرجه من دائرة الإبدال ولا يكون سببًا فيه.

ويذكر إبراهيم أنيس بعد ذلك "على أنَّه ليس من اليسير الحكم بصفة قاطعة على وقوع التصحيف في كلمة بعينها، بل كل الذي يمكن أن نؤكده أَنَّ التصّحيف قد أصاب بعض الكلمات التي رُوِيَت لنا في المعاجم العربية "[1].

ولا أجدُ في التصحيف سببًا مقنعًا لحدوث الإبدال، وقد جرى ذكرهُ من ضمنِ الأسبابِ لبيانِ رأيي في ذلك فقط.

4ــ التقارب الصوتي:

تقارب الأصوات بعضها من بعض في المخرج والصفة سببٌ في نشوء الإبدال. وردَّ بعض اللُّغَويين سبب الإبدال إلى تقارب الأصوات فيما بينها في المخرج أو الصفة أو في كليهما، وهذا ما نجده عند الزّجّاجي إذ يقول :"اعلم أنَّ العرب قد تبدل الحروف بعضها من بعض إذا تقاربت مخارجها ولا تكاد تبدل ما بعد مخرجه "[2].

وإلى ذلك ذهب عبد الصبور شاهين، إذ يقول :"ومن الحقائق المسلَّمة أنَّ ظاهرة الإبدال بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب الصوتي بين الأصوات المتبادلة، وأَنَّ الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة "[3].

---

[1]:المرجع نفسه، ص(85). وانظر: الأصفهاني،علي بن حمزة،التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق (محمد أسعد حلس) وراجعه (أسماء الحمصي، وعبد المعين الملُّوحي)، دار صادر، ط2، بيروت، 1992م.

[2]:الزّجّاجي، أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق، (ت 337هــ)، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م، ص142.

[3]:شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1،1967 م، ص168.

وبناءً على ذلك "فالإبدال واقعٌ لغويٌّ موجود، وهو كثيرٌ في اللغة، يقع في الأصوات المتقاربة في الحيّز أو المخرج، وبين المتباعدة أيضًا، والأول هو الأغلب حدوثًا "[1].

"ولعل الأسباب الداعية إلى انحراف نطق المتكلمين بصوت ما إلى صوت آخر، هو تأثير هذا الصوت بالأصوات الأخرى التي قبله أو تسبقه فيتحوّل إلى الصوت النظير المجهور أو النظير القريب من المخرج وهكذا "[2]

وترى الباحثة أنّ التقارب المخرجيّ بين الأصوات هو السبب الأقوى والأشيع في حدوث التبادل الصوتي بين الصوتين، وأَنَّ هذا التبادل يهدف إلى الاقتصاد في الجهد، وتحقيق الانسجام الصوتي، أو الانسجام مع العادات النطقية للمتكلمين باللغة.

وبعدُ، فقد عَرضتُ في هذا الفصل مصطلح الإبدال ومفهومه، وأبرز المصطلحات التي قد تتقاطع معه، وارتضى بالإبدال مصطلحًا ليكون عنوان الدراسة؛ ذلك أنه هو المصطلح الأشيع الذي لا يتداخل مع مفاهيم أخرى، وعرض أهم الأسباب والعوامل الداعية إلى التبدلات الصوتية، وبيّنَ نوعيها: القياسيّ واللُّغَويّ، وقد أشرتُ فيه إلى أَنَّ هذا البحث مختصٌّ ومتَّجِهٌ إلى الإبدال التاريخيّ أو الإبدال اللُّغَويّ السَّماعيّ، وهو خاص بإبدال صوت بصوت مشابه ومقارب له.

---

[1]:آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللُّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980 م، ص407.

[2]:الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000 م، ص (230ــ 231).

الفصل الثّاني

الإبدال بين القدماء والمحدثين

ظاهرةُ الإبدالِ الصوتي كَغَيْرِهَا من الظَّواهِرِ اللُّغَويةِ المعروفَةِ، التي أَوْلاهَا العُلماء جُهُودهم، وجَدُّوا في البَحْثِ عَنْ أَسْبَابِها وَتَفْسيرها، فَأَلَّفوا فيها الكَثير مِن الرَّسائِل والكتب، وَقَدْ ذَكَرَ الإبدال غير واحدٍ من العلماء في كتبهم.

وَجَديرٌ بنا أَنْ نَقِفَ عنْدَ القُدامى والمُحدَثينَ لنتتبعَ هذه الظاهرة في مؤلفاتهم، إِذْ قَلَّما تَجِدُ كِتابًا سواءٌ أكان قديمًا أم حديثًا إلَّا وَنجدُ بينَ طيَّاتهِ حديثًا عن الإبدالِ بِنَوْعَيهِ : الإبدالِ الصّرفي والإبدالِ السَّماعيّ، ونحن هنا نقصر حديثنا على الإبدالِ السّماعيّ، إِذْ كَثُرَ وَشَاعَ فيهِ التأليف.

وتَجِدُ منَ العلماء القدامى مَنْ أَفْرَدَ له مُصَنَّفًا قائمًا بذاته يَتَحَدَّثُ فيه عن الإبدال مثل : (القَلْب والإبدال) لابن السِّكِّيت، و(الإبدال والمُعاقبة والنظائر) للزّجّاجي، و(الإبدال) لأبي الطَّيِّب اللُّغوي.

وفي المقابل نَجِدُ مِنَ المُحدَثين مَنْ تَناوَلَه بِالدّرسِ في مُصنَّف خَاصٍ، مثل :(سر الليال في القلب والإبدال) لأحمد فَارِس الشّدْياق، و(والإبدال في ضوء اللغات السامية) لربحي كمال.

وقد جرى تقسيم هذا الفصل من الدراسة على مِحورينِ، أوّلُهُما : الإبدال عند القدامى، والثاني : الإبدال عند المحدثين. وفي كل منهما عرضٌ وافٍ لأبرز المؤلّفات وجهود العلماء في ظاهرة الإبدال.

1.2 الإبدال عند القدامى:

أورد الخليل(ت170ه) في معجم(العين) أمثلة عديدة على الإبدال، لكنَّه لم يخصّه بوقفة مستقلة وذلك يعود لترتيب معجم العين، ومن أمثلته:"الخَبْعُ : الخَبْءُ في لغة تميم، يجعلون بدل الهمزة عيناً"[1].

و"والأُكَّةُ، عُكَّةُ السَّمن، أصغر من القربة، وتجمع عِكاكًا وعُكًّا، والأُكَّةُ لُغَةٌ في الوُكّةُ فورة الحر، شديدة الحر في القيظ، تجعل الهمزة بدل العين" [1].

---

[1]. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت170 هـ)، العين، ج1، ص123، (خَبَعَ).

و" هَرَقَ : هَراقت السحابة ماءَها تُهَريقُ فهي مُهَريقةٌ، والماءُ مُهَراقُ. الهاء مفتوحةٌ في كلِّه، لأنَّها بدلٌ من همزة أراق، وَهَرَقْتُ مثل أَرَقْتُ " [2].

وتَبِعَ الخليل تلميذُهُ سيبويه (ت180هـ) في (الكتاب)، إذ أفرد أبوابًا متفرِّقة للحديث عن الإبدال، فهذا بابٌ في حروف البدل يذكر فيه" في غير أن تدغم حرفًا في حرف وترفع لسانك عن موضع واحد وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثة من غيرها" [3].

وسيبويه في هذا الباب يذكر حروف الإبدال الصرفي ويُدلي بالأمثلة عليها ويخلط بين الإبدال الصرفي والإبدال السماعي، فيقول في موضع:"وقد أُبدلت من الهمزة في هَرَقْتُ، وهَنَرْتُ، وهَرَحْتُ الفرس"[4] ثم يقول في موضع آخر:" وأما التاء فتبدل مكان الواو فاءً في اتعد، واتهم"[5] ومعروف أن الأول إبدال سماعي، والثاني قياسي، كما إنّه لم يفرّق بين الإبدال من جهةٍ، والتغيُّرات الصوتية الأخرى التي تطرأ على الكلمة من جهةٍ أخرى، كما في قوله:"فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاءٍ وشقاءٍ ونحوهما"[6] وهذا عند المحدثين ليس من الإبدال في شيء، وإنما هو تخلص من سياق صوتي معين، بحذف الياء وإقحام الهمزة لقفل المقطع لا سيما عند حالة الوقف[7].

وأفرد بابًا آخر أسماه "باب ما تقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات". ويقول : "وسألت الخليل عن قولك : آتيك أصيلالًا ؛ فقال : إنَّما هو أصيلان أبدلوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أصيلانًا "[8]. "وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل

---

[1] .المرجع السابق، ج1، ص66، (عَكَّ).

[2]. الفراهيدي، الخليل بن احمد، ج3، ص365،(هَرَقَ)، وانظر : ج6 :68، ج4: 103، ج8 : 339، ج4 :33.

[3]. سيبويه،الكتاب، ج4، ص 237.

[4]. المرجع السابق ، ج4، ص 238.

[5]. المرجع السابق ج4، ص 239.

[6]. المرجع السابق، ج4، ص 237.

[7]. انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، 1980، ص177

[8]. سيبويه، الكتاب، ج3، ص484.

جدًا : قالوا : أصيلال، وإنما هو أصيلان"[1]، "وأبدلوا من الهمزة العين، لأنها أشبه الحروف بالهمزة " [2].

ويُعدُّ كتاب ابن السّكِّيت (يعقوب بن إسحاق) (ت244هـ) أول مصنَّف مستقل في الإبدال وصل إلينا أخلص فيهِ الحديث عن الإبدال في اللُّغة، وذلك في كتابه (القلب والإبدال).

وفي كتابه هذا يورد لفظين يدلّان على معنى واحد، مع اختلافهما في حرف واحد مثل "دَمَقَه ودَمَكَه : أي دَفَع في صدره "[3] و" هتنت السماءُ وهتلت السماءُ، وهو فوق الهطل " [4].

ومعظم الكلمات التي أوردها ابن السّكِّيت في كتابه (القلب والإبدال) هي من قبيل التطوّر الصوتي أي أن للكلمةِ صورتين إحداهما أصلٌ والأخرى فرعٌ. والدليل على ذلك أنك حين تنظر في هذه الكلمات المبدلة تجد صلة وثيقة تربط بين الصوتين المبدلين في قرب المخرج أو الصفة. على أنّ ثمّة مجموعة من الألفاظ لا وجود للتقارب بين الصوتين المبدلين في المخرج أو الصفة وتجد فيها إبدالًا مثل (الطاء والجيم) و (القاف والميم).

وقد عالج ابن السّكّيت ظاهرة الإبدال كذلك في كتابه (إصلاح المنطق)[5]، والمتأمل فيما كتبه يجد إشارة إلى قضية الأصل والفرع في الصوتين المبدلين من خلال معيار التقارب في المخارج والصفات، إلا إن هذه الإشارة لم تكن واضحة في ذهن

---

[1]. المرجع السابق، ج4، ص 240.

[2]. المرجع السابق، ج1، ص306.

[3]. ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، القلب والإبدال، تقديم وتحقيق: حسين محمد محمد شرف ومراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع المصرية، القاهرة، 1978م، ص113.

[4]. المرجع السابق، ص61.

[5]. ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق : محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002 م.

ابن السّكّيت، إذ جرى الإبدال عنده كعادة لغوية لا يتعمّدها الناطق، فلا نجده يبين المعايير الصوتية التي يمكن أن نحكم على أساسها بأصالة حرف وفرعية آخر.

ولم يُشَرْ إلى هذه المعايير إلا في القرن الرابع الهجري على يد ابن جني في كتابَيْه (الخصائص) و(سر صناعة الإعراب). وابن السّكّيت في سرده لأمثلة الإبدال يقف منها وقفة الناقل الراوي، فلا يصف ولا يحكم ولا يرجح رواية على أخرى.

ومِمّن تحدَّث عن هذه الظاهرة المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد) (ت286هـ) في كتابه (المقتضب) إذ أفرد بابًا أسماه (باب حروف البدل)، و(باب ما تقلب فيه السين صادًا أو تركها على لفظها أجود) [1].

وكراع النمل (أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي) (ت بعد 309هـ). يذكر أمثلة متفرقة في معجمه (المُنَجِّد في اللغة) [2]. وتبعه ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) (ت 321هـ) في معجمه (الجمهرة) [3].

والزجَّاجي(أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق) (ت 337هـ)الذي صنَّف كتابه (الإبدال والمعاقبة والنظائر) ويُعَدُّ هذا الكتاب أصيلًا في بابه، إذ يورد لكل لفظ صورتين إحداهما أصل والأخرى فرع، كما جاء في القلب والإبدال عند ابن السّكّيت، والزّجّاجي لم يتنبّه لقضية الأصل والفرع في الصوتين المبدلين، فالناظر في هذا الكتاب وكتاب ابن السّكّيت يرى أَنَّ منهج كلٍّ منهما هو جمعُ اللغةِ، ونقلُها، وروايتها فقط حتى تحفظ من الضياع. ويقول المحقق واصفاً الكتاب " أمّا كتابُ الإمام الزّجّاجي هذا، فإنَّ فيه على إيجازه من حروف الإبدال ما ليس في غيره " [4].

---

[1]. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت285هـ) المقتضب، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص61.

[2]. الهُنائي، أبو الحسن علي بن الحسن، المُنجِّد في اللغة، تحقيق أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي.

[3]. ابن دريد، أبو بكر محمد الحسن الأزدي، (ت321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم، بيروت، ط1، 1987م.

[4]. الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحق، الإبدال والمعاقبة والنظائر، مقدمة المحقق، ص3

وتابع أبو الطيّب اللُّغَوي(ت351ه) الزّجّاجي، وابن السّكِّيت إذ ألف كتاباً أسماه (الإبدال)، يذكر فيه أمثلة كثيرة ويورد صورتين للفظة الواحدة، يقول في ذلك "ليس المراد الإبدال أن العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متّفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد "[1].

يفهم من نص أبي الطيّب اللُّغوي أنَّ العرب حينما يتكلمون هم لا يعمدون إلى إقامة الحروف مقام بعضِها أو إبدالها، فهو فعلٌ ليس إراديًا، وإنّما هكذا تجري على ألسنتهم، وهي لغات مختلفة للقبائل الناطقة، وبما أنَّ العربَ لا تعمد الإبدال لذلك لا يطَّرِدُ منهُ شيءٌ ولا يقاس عليه وإنّما مقصورٌ على السماع فليس هو إبدالًا تصريفيًا وإنّما هو إبدالٌ سماعيٌّ.

إذ قد تجد الصورتين في القبيلة الواحدة، وممَّا يؤكد ذلك ما جاء في المزهر نقلًا عن ابن السِّكِّيت، "حضرني أعرابيان من بني كلاب، فقال أحدهما: إنْفَحَة، وقال الآخر : مِنفَحَة، ثم افترقا على أن يسألا جماعةً أشياخ من بني كلاب، فاتَّفقَ جماعة على قول ذا، وجماعة على قول ذا، وهما لغتان".[2]

وقد تجد الصورتين في بيئتين مختلفتين أي كل صورة في قبيلة، وهذا ما ذكره ابن دريد عن أبي حاتم، أنه قال سألت أم الهيثم :" كيف تقولين : أشدُّ سوادًا من ماذا ؟ قالت : من حَلَكَ الغُراب. قلت : أتقولينها من حَنَكِ الغراب ؟ قالت: لا أقولها أبدًا."[3]

وورد عند ثعلب في فصيحه (وأسودُ حالِكٌ وحانِكٌ، وهو أشدُّ سوادًا من حَلَكِ الغراب، وحنك الغراب. واللام أكثر).[4]

ولم يُراعِ أبو الطيب اللُّغَويّ قرب الألفاظ المبدلة في المخارج والصفات ولم يشترط ذلك، فقد أورد أمثلة كثيرة متباعدة كالثاء مع الجيم، والجيم مع الصاد، والباء

---

[1]. أبو الطَّيب، عبد الواحد بن علي، الإبدال، ج1، ص69.

[2]. السيوطي، جلال الدين، المزهر غي علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص460

[3].ابن دريد، أبو بكر محمد بن حسن، جمهرة اللغة، ج2، ص185

[4].ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، الفصيح، تحقيق ودراسة: عاطف مدكور، دار المعارف، ص317

مع الكاف، والتاء مع الخاء. ولم تكن قضيَّة الأصالة والفرع في الصوتين المبدلين تشغله أبدًا.

وأورد أبو علي القالي (ت 356هـ) في أماليه أبوابًا متفرقة مما تتعاقب فيه الميم والباء، وما تعاقب فيه الدال والتاء، وما تتعاقب فيه السين والشين، وما تعاقب فيه الحاء الجيم، وما تعاقب فيه الهمزة العين، وما تعاقب فيه الهاء الحاء، وإبدال الياء جيمًا في لغة فُقيم، وغيرها من الأبواب.

وقد جمع في هذه الأبواب أمثلة كثيرة أَخْذًا عَمَّنْ قبله كأبي عبيدة، وَاللِّحيَاني، وأبي عمرو الشيبانيّ، والأصمعيّ، وابن السِّكِّيت، والفراء.[1]

ويورد الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد) (ت 370ه) في تهذيب اللغة أمثلة متفرقة في معجمه منها :"أَهْزَأَه البرد، وأهرَأَه، إذا قَتَلَهُ وَمِثْلُه أَزغَلَهُ وأرْغَلَهُ فيما تَعاقَبَ فيه الزاي والراء".[2]

وصولًا إلى ابن جني (أبي الفتح عثمان) (ت 392هـ) الذي كان له السَبق في الإشارة إلى فكرة الأصالة والفرعية في الإبدال، وردَّ ذلك إلى عاملين أساسيين هما : شيوع الاستعمال وكثرته، وكثرة التصرُّف، أضف إلى ذلك اشتراطه للتقارب في المخارج والصفات بين الصوتين المبدلين، فلا يتم الإبدال إلا عن قرب في المخرج والصفة بين الأصوات[3].

وقد أفرد في كتابه (الخصائص) بابًا أسماه (بابٌ في الحرفين المتقاربين يُستعمل أحدهما مكان صاحبه).

وملاك الأمر في الإبدال عنده "فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين كل واحدٌ منهما قائم برأسه لم يَسُغ العُدُولُ عَن الحُكم بِذلِك. فَإِنْ دَلَّ دالٌّ أو دَعَت ضرورة

---

[1] :انظر: أبا علي القالي، الأمالي، ج1، ص52، و77، و78، و112، و125، وج2، ص67، و68، 98

[2].الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد الهروي، تهذيب اللغة، ج6، ص196

[3] :انظر:الخصائص، ابن جني، ج2، ص(54-58).

إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِلَ بموجبَ الدلالة، وصيِر إلى مقتضى الصنعة".[1]

يُفْهَمُ من نص ابن جني السابق أنه متى تساوى اللفظان في الاستعمال والتصرُّف جُعِلَ كلٌّ منهما أصلًا قائمًا بذاته وعَدَّ ذلك من قبيل اللهجات وليس إبدالًا لُغويًا، ومن ذلك "سُكر طَبَرْزَل، وطَبَرْزَن : هما متساويان في الاستعمال، فلست بأن تجعل أحدهما أصلًا لصاحبه أولى منك بحمله على ضِدِّهِ".[2]

وفي كتابه (سر صناعة الإعراب) يذكر كل حرف على حدة ثم يبين ما كان فيه أصلًا أو بدلًا أو زائدًا.

وقد كان في كتابه (سر صناعة الإعراب) حريصًا على أن يبيِّن الأصل والفرع في الألفاظ المبدلة، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تلائم هذه الأمثلة، وسيجري ذكرها في موضعها من الدراسة.

وجعلَ ابن فارس (أبو الحسين أحمد ت 395ه) في مُصنَّفِهِ (الصَّاحِبِي في فِقْهِ اللُّغَةِ) الإبدالَ من سُنَن العرب في كلامهم، يقول : "وَمِنْ سُنَن العرب إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون (مَدَحَهُ ،ومَدَهَهُ)، أو (فَرَسٌ رِفَلٌّ ،ورَفِنٌّ) وهو كثيرٌ مشهور قد أَلَّف فيه العلماء. فأمَّا ما جاء في كتاب الله جَلَّ ثناؤه فقوله جلَّ ثناؤه :**(فانفلق فكان كل فِرْقٍ)**[3] فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: (فَلَقُ الصبح ، وفَرَقه) وذُكر عن (الخليل) ولم أسمعه سماعًا أنَّه قال في قوله جل ثناؤه : **(**فجاسوا**)**[4] : إنَّما أراد (فحاسوا) فقامت الجيم مقام الحاء. وما أحسب الخليل قال هذا ولا أحقُّه عنه).[5]

ويذهب الثعالبي (أبو منصور عبدالملك بن محمد) (ت 429هـ) مذهب ابن فارس فيقول :"مِن سَنَنِ العَرَبِ إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض في قولهم :

---

[1].ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج2، ص54-55.

[2].المرجع السابق، ج2، ص55

[3].سورة الشعراء. آية 63

[4].سورة الإسراء. آية 5

[5]. ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس ،(ت 395) ، الصاحبي في فقه للغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، ص154

مَدَحَ ومَدَهَ وَجَدَّ وَجَذِّ وخَرَمَ وَخَزَمَ... وَفَلَقَ اللهُ الصُّبْحَ وفرَقَهُ، وفي قولهم : صِراط ذوسِراط ومُسيطر ومُصيطر ومكة وبكة".[1]

وقد عرض ابن سيده (ت 458ه) في المخصص للإِبدال وفرَّق في حديثه بين البدل والقلب وبيَّن حروفهما، والناظر في كلام ابن سيده عن حروف العلة وإِبدالها يستنتج ثلاثة أسباب دعت للإِبدال وهي :

1ــ طلب الخفة، ذلك أن العرب تميل في نطقها للأصوات إلى الخفة،فهي تبدل في أصواتها لأنَّ في الصوت المبدل خفة تسهِّل النطق ولذلك هي تعدل عن صوت إلى صوت آخر أخف منه.

2ــ الكثرة، ذلك أنَّ كثرة ورود الحرف على صورة معينة دعوةٌ للتغيير والتخفيف. إذ كثرة الاستعمال مظنة التخفيف كما قالوا.

3ــ المناسبة الصوتية بين الألفاظ المبدلة، إذ إنَّ التناسب الصوتي والصلة التي تربط بين الصوتين المبدلين من قرب في المخرج أو في الصفة أو كليهما تدعو إلى تبادلهما.[2]

وتظل قضيَّة الأصل والفرع غائبة عن أغلب العلماء الأُوَل في كتبهم، إذ لم تشغل حيزًا في مصنَّفاتهم إلا النزر اليسير، ولا يُعَوَّل عليه؛ لأنَّه لم يستوفِ جميع المعايير التي نتوصل من خلالها إلى أصالة الصوت وفرعيته.

وأفرد ابن عصفور (ت 669ه) للإِبدال جزءًا كبيرًا في كتابه (المُمتِع الكبير في التصريف) بيَّن حروف الإِبدال، وَجَاءَ بأَمثلةٍ ليست بقليلة عرض فيها للإِبدال الصرفيّ والإبدال اللُّغويّ.

وابن عصفور في كتابه لم يَغْفل عن قضية الأصل والفرع كمن سبقه من اللغويين، بل تجده يعرض لها في مواطن كثيرة، يَدُلُّ على ذلك قوله في (باب إبدال

---

[1] :الثعالبي،أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت429هــ)،فقه اللغة وسر العربية، تحقيق:عبد الرزاق المهدي، ط1، إحياء التراث العربي، 2002، ص263.

[2].ابن سيده ، أبو الحسين علي بن إسماعيل ، (ت 458هــ) ، المخصَّص. تحقيق ، خليل إبراهيم جفال ،ط1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1966 ، انظر ، ج4 ، ص 179 وما بعدها.

الهمزة من الهاء): "أُبدِلت الهمزة من الهاء في ماء. وأَصْلُه (مَوَهٌ)، فَقُلِبَتْ الواوُ ألِفًا والهاءُ هَمْزةً. والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُم في الجَمْعِ: أمْوَاهٌ).[1]

فجعل الجمع دليلًا على الأصل، وهذا ما سنذكره في بابه بالتفصيل من الدراسة، إِذْ إِنَّ مَا يَرُدّ الأَشْيَاءَ إِلى أُصُوْلِهَا ومنها الجمع يُعَدُّ معيارًا للاهتداء إِلى أَصَالَةِ الصَوتِ وفرعيَته.

ولم يَدَّخِّر المعجميون جهدًا في قضيَّة الإِبدال فهذا ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ) يورد أمثلة كثيرة في معجمه لسان العرب الذي جمعه عن جملة من المعاجم التي سبقته مثل تهذيب اللغة للأزهري، والصحاح للجوهري وغيرهم.

والسيوطي (ت 911هـ) في مصنفه المُزْهَرُ في علوم اللغة وأنواعها خَصَّصَ باباً أسماه (معرفة الإِبدال). جمع فيه من الأمثلة ما زاد عن المائة أخذاً عمن قبله كابن السِّكِّيت وابن دريد وأبي عبيده وأبي علي القالي[2].

2.2 الإبدال عند المحدثين

تكاد كتب اللغة بأصواتها ونحوها وصرفها عند المحدثين لا تخلو من ذكر الإبدال، إذ تناوله بالدرس غير واحد من المحدثين ما بين كتاب أو بحث.

وقد اعتمد المحدثون في تفسيراتهم اللغوية لظاهرة الإبدال على ما جاء عند القدامى من نصوص تعد أصيلة في بابها ومرجعًا أساسيًا، إذ اتكأ المحدثون على ما جاء به القدامى في معاجمهم، وفي كتب الإبدال الخاصة، وفي كتب اللغة والنحو على اختلافها.

وأول المحدثين الذين خصُّوا الإبدال بالدرس (أحمد فارس الشدياق) في كتابَيْه (سر الليال في القلب والإبدال) و(الجاسوس على القاموس) ، وقد ربط

---

[1].ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن ، (ت 669هـ) ، الممتع الكبير في التصريف ، تحقيق ، فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط1 1996 ، ص230.

[2] :انظر: السيوطي، جلال الدين،(ت911ه)، المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، القدس،ط1، 2009، ج1، ص320.

الشدياق ظاهرة الإبدال بنظرية المحاكاة؛ وهي النظرية التي فسرت نشأة اللغة بمحاكاة أصوات الطبيعة، وتقليدها؛ حتى تنشأ أصوات اللغة وألفاظها، إذ يحدث الإبدال أكثر ما يحدث في الألفاظ الدالة على الشق، والفرق، والقطع، والكسر، وكذلك يجد المتأملُ في تفسيرات الشدياق أنَّه قد بيّنَ الصلة التي تربط ظاهرة الإبدال بالنظرية الثنائية في تكوّن ألفاظ اللغة العربية.[1]

وقد عدَّ الشدياق الأصوات المتجانسة من قبيل الإبدال، إذ أشار إلى التقارب الصوتي بين الصوتين المبدلين وعدَّهُ شرطًا أساسيًا لحدوث الإبدال، وقد حذا بذلك حذوَ ابن جني صاحب السبق في فكرة التقارب الصوتي، أما التباعد في المخرج فعدَّهُ من قبيل اللُّغة أو التصحيف أو الترادف، زِدْ على ذلك أنه أكّد صعوبة تحديد أصالة الصوت وفرعيته في القلب والإبدال.

ويمكن عدُّ مُحَمَّد الأَنْطَاكِي فِيْ كِتَابِهِ "المُحيط فِي أَصْوَاتِ العَرَبِيَة وَنَحْوِهَا وَصَرْفِهَا" من أوائل المحدثين الذين فصلوا القول في الإبدال، إذ ذَكَرَ فِيْ الجُزْءِ الأَوَلِ فِيْ حَدِيْثِهِ عَنْ الأَصْوَاتِ بَابًا أَسْمَاهُ "التَبَدُّلَات الصَّوْتيَّة" ومِمَّا يَذْكُرُهُ فِيْ هَذَا البَابِ أَنَّ أَصْوَاتَ كَلِمَةٍ مَا لَا تَثْبُتَ عَلَى حَالٍ، فَأَصْوَاتُ اللُّغَةِ فِيْ تَغَيُّرٍ دَائِمٍ نَتِجَةَ عَوامِلِ صَوتِيَّةٍ، أَوْ صَرْفِيَّةٍ، أَوْ نَحْوِيَّةٍ. وَتَخْتَلِفُ التَّبَدُّلات الصَوتِيَّة عَنْ التَّبَدُّلات الصَّرفِيَّة والنَحْوِيَّة فِيْ أَمْرَيْن :

أُولُهُمَا أنَّ التبدلاتِ الصوتيةِ لا شعورية، وهذا ما ينطبقُ تمامًا على الإبدالِ اللُّغويّ، فالعربَ حينما تبدلُ السينَ صادًا، والنونَ لامًا، هيَ لا تتعمَّدَ ذلكَ ولا تختارهُ، وإنَّما هو سمْتُ قبيلةٍ معيَّنةٍ، وعادتها في أدائِها للأصواتِ العربيةِ، والأَمرُ الثاني أنَّ التبدلاتِ الصوتيةِ لا تؤثرُ في معنى الكلمة[2]، وهذا ما نلحظه في الإبدال الصوتيّ اللُّغويّ، فالتغيير يطرأ على حرفٍ واحدٍ من حروفِ الكلمةِ دون أن يؤدي هذا التبدل إلى تغيير معنى الكلمة.

---

[1]. انظر: فارس الشدياق، أحمد، سر الليال في القلب والإبدال، الأستانة، 1284هـ، ج1، ص5، وانظر ص 22.

[2]: انظر: الأنطاكي ، محمد ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط4 ، ج1،ص(54-55).

وقد أفرد الأنطاكي حديثًا خاصًا للإبدال، وعرفه بقوله: "هو حذف حرفٍ ووضع حرفٍ آخر مكانه"[1]، وبيَّن نوعي الإبدال: إبدال سماعي، لا ضوابط تحكمه وهو يرى أنَّ هذا الإبدال ليس إبدالًا صوتيًا نتيجة تفاعل الأصوات بعضها مع بعض وإنَّما هو ضرب من اختلاف اللَّهَجات، وإبدال قياسي ناتجٌ عن تفاعل الأصوات وتأثرها ببعضها.[2]

ويعد الأنطاكي الإبدال الصوتي ظاهرة لهجيَّة، ويجعله نوعين: إبدال لهجيٌّ لم تقره الفصحى كما في عنعنة تميم، وإبدال لهجيٌّ أقرته الفصحى كما في (ثوم وفوم) .[3]

والحقيقة، فيما أرى، أنَّ ما قيل فيه تعدُّد لهجات ما هو إلا صورة واحدة لظاهرة الإبدال. وعلى ذلك ما جاء في معاجم اللُّغة من أنَّ هذا اللفظ لغةٌ في كذا، أو أنّ اللفظين لغتان بمعنى، ما هو إلا إبدالٌ سماعيّ، فلماذا لا نقول إنَّ هذه اللُّغات في أصلها إنَّما نتجت من الإبدال الذي حصل في الكلمات وعلى ذلك تفرَّعت إلى لغتين أو أكثر بناءً على نطق كل قبيلة لهذه اللفظة.

وعدّ إبراهيم أنيس الإبدالَ في كتابه (من أسرار اللُّغَة) طريقةً من طرائق نمو اللغة، وفسَّر تلك الكلمات التي جاءت على أنها إبدال حينًا، أو من اختلاف اللهجات حينًا آخر، بأنها جميعها ناتجة عن التطور الصوتي الذي يطرأ على الأصوات عبر الزمن، إذ كلّ لفظة ترد في المعاجم ولها صورتان إحدى هاتين الصورتين هي أصل، والأخرى هي فرع عنها[4].

ونبّه على وجوب التقارب الصوتي بين الحرفين المبدلين المبدل والمبدل منه، فالقرب في المخرج أو في الصفة شرطٌ أساسي في التطور الصوتي عنده. [5] في

---

[1].المرجع السابق، ج1 ، ص113.

[2].انظر المرجع السابق ، ص113.

[3].انظر : الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها،ج1، ص115.

[4]. انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ص75.

[5].انظر المرجع السابق ، ص75.

حين أنه عدّ بعض التبدّلات الصوتية التي رويت إنَّما هي وليدة التصحيف والتحريف[1] وقد جرى ذكر ذلك في الجزئية الأولى من الدراسة وأبَنْتُ الرأي فيها.

والذي يُجْمِع عليه المحدثون ضرورة وجود صلة تربط بين الصوتين المبدلين لتحقق الإبدال " كالتماثل، وهو أن يتحدا الحرفان مخرجًا وصفةً، أو التجانس، وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا ويختلفا صفةً، كالدال والطاء، والتقارب كأن يتقارب الحرفان مخرجًا، ويتحدا صفةً، كالنون والميم، ومن ذلك تقارب الحرفين مخرجًا، إذا كان مخرجهما من عضوٍ واحدٍ، وليس بينهما فاصل، كالهمزة من أقصى الحلق، والعين من وسطه"[2].

وهذا ما ذهب إليه صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) مِنْ أَنَّ " المعوَّل عليه في إبدال الحروف بعضها من بعض هو اتفاق المخرج، أما اختلاف الصفة فليس بذي بال؛ لأنَّ المعوَّل في معرفة نوع الصوت، ودرجة إيقاعه على العضو الذي خرج منه من بين أعضاء جهاز النطق، وليس على الطريقة أو الكيفية التي يتمّ بها انطلاق هذا الصوت"[3]

وأورد الباحث عبد المعطي موسى كلامًا مطولًا عن الأصوات العربية المتحوّلة وعلاقتها بالمعنى، إذ تناول في البحث الحديث عن التحوّلات (التبدُّلات الصوتيّة) المفردة كما سمّاها ابن جني، أو المطلقة التاريخية وليس التركيبيَّة.

وقصر الحديث في الفصل الثاني من كتابه على دراسة الأصوات الفصيحة (الجيم، الضاد، الطاء، القاف) وأثر هذه التحولات الصوتية في المعنى. ويذكر أن هذه التحولات (التبدلات الصوتية) لا تؤثر في تغيير الدلالة المعجمية للكلمة، وقد يكون لهذه التغيرات الصوتية جَرْسٌ موحٍ مشاركٌ في إبراز صورة جمالية تُدْرَكُ ذاتيًا. وتفسر سبب ذوق السامع الفردي. وهذا الجَرْس الفردي يتراوح بين الخفة

---

[1] :انظر: المرجع السابق،ص84.

[2] :أمين، عبدالله، الاشتقاق، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1956، ص352 .

[3] : الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1978، ص218.

والثقل، أو القوة والضعف، ولكن دلالة اللفظة المعجميَّة والاجتماعيَّة لا يمسُّها تغيير.[1]

وفي الفصل الثاني من الكتاب يربط بين ظاهرة تحوُّل النطق في الأصوات الصامتة (التبدُّلات الصوتيّة)، وبين اللَّهَجات الدارجة (العاميَّة) وعلاقتها بالمعنى.

وفي كتاب (فقه اللغة مفهومه وموضوعاته وقضاياه) جاء محمد بن إبراهيم الحمد ببابٍ خاصٍ تحدّث فيه عن أسباب حدوث الإبدال وأشهرها اختلاف اللَّهَجات العربيَّة والتقارب الصوتيّ والتحريف والتصحيف.

ثمَّ بيَّن الشروط التي يجب أن تتوفر حتى يتم الإبدال بين الأصوات، ومنها التقارب الصوتي، واتحاد المكان، والاتفاق التام بالمعنى.

وذكر حديثاً عن كيفية معرفة الأصل في الإبدال مستندًا في ذلك على ما ورد عند ابن جني من كثرة الاستعمال وكثرة التصرّف لأحد اللفظين.

إلّا إنَّ عرضه لطرائق معرفة الأصل من الفرع في الإبدال كان ناقصًا، فلم يقف إلا على بعض هذه المعايير، أضف إلى ذلك أنّ الأمثلة المذكورة على كل معيار لم تتجاوز ثلاثة أمثلة.[2]

وفي كتاب (التغير التاريخيّ للأصوات في اللغة العربية واللغات السَّاميَّة) للدكتورة (آمنة الزعبي) جمعت أنماط التحوُّل الصوتيّ من معجم لسان العرب واتَّخذته أساسًا لجمع المادة، فضلًا على اعتمادها على كتب الإبدال المعروفة وكتب الغريب والنوادر.

وفي تمهيدها لموضوع الكتاب أوردت حديثًا عن التغيُّرات التاريخيَّة، معناها وأقسامها، فضلاً على حديثها عن التطور الصوتي في اللغات السامية والتبدُّلات الصوتيَّة في العربيَّة.

---

[1]. انظر : نمر موسى، عبد المعطي، الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، دار الكندي، اربد ط1، 2001م، ص100.

[2]. انظر : إبراهيم الحمد، محمد، فقه اللغة مفهومه وموضوعاته وقضاياه، دار ابن خزيمة، السعودية ـــ الرياض ـــ ط1، 2005م، ص 242، 243، 244، وانظر : ص 249ـ 250.

وفي فصول الكتاب تجد حديثًا عن التبادل مرتبة الأصوات حسب مخارجها بدءًا من الأَصوات الحنجريَّة والحلقيَّة معًا، ومن ثم الأصوات الحنكيَّة، والقاف والكاف، وبعضًا من الظواهر اللغويَّة اللَّهَجيَّة كالكشكشة والشنشنة، ومرورًا بالأصوات اللَّثَويَّة واللَّثَويَّة الأسنانيَّة، وأخيرًا الأصوات الشفويَّة والتحوُّلات فيما بينها.

وقد أفردت جزءًا خاصًا في كتابها لعرض الأصوات المائعة (اللام، والنون، والراء) وتحولاتها، وأثبتت حدوث الإبدال بالمقارنة مع الساميات.

وقد فسَّرت تلك التبدُّلات الصوتيَّة التي نشأت في بعض الأصوات بقانون السُّهولة والتيسير والجهد الأقل، في حين أنَّها فسَّرت بعضها الآخر مثل التبدُّلات الصوتيَّة بين الأصوات اللثوية والأصوات المائعة بالتقارب في المخرج بين هذه الأصوات.[1] فالقدماء والمحدثون لم يدرسوا معايير الأصالة والفرعية حق دراستها، وهو ما ستنهض به هذه الدراسة.

ويُرْجِع عبد العزيز الصيغ في كتابه(المصطلح الصوتي في الدراسات العربية) الإبدالَ إلى التطور الصوتي الذي حدث في أصوات اللُّغَة، ويعلل سبب نشوء الإبدال إلى تأثير الأصوات ببعضها، فيقول:"فلعل الأسباب الداعية إلى انحراف نطق المتكلمين بصوت ما إلى صوت آخر هو تأثر هذا الصوت بالأصوات الأخرى التي تليه، أو تسبقه فيتحول إلى الصوت النظير المجهور، أو النظير القريب من المخرج وهكذا".[2]

وقد استدل بقول السيوطي"علل الخليل ظاهرة الإبدال بأنها لُغَة، أو لثغة كما في الذعاق والزعاق".[3]في تفسيره لظاهرة الإبدال فيقول:"أما قول لغة فهو تفسير لا يستشف منه اشتراط قرب المخرج، فلربما جاءت الكلمتان متفقتين في جميع الأصوات عدا صوت واحد، دون أن يكون بينهما إبدال،مثل:صوتي الثاء والباء...أما اللثغة فهي تغير لساني، والإبدال الذي وجد في العربية إما بين أصوات

---

[1]. انظر، الزعبي،آمنة،التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية،دار الكتاب الثقافي،الأردن،2008

[2] :الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص231.

[3] :السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص556.

متقاربة المخارج، وهي تدخل في تفسير الخليل بأنها لُثْغَة، أو متباعدة المخارج وهي لغة، وهذا القول هو الذي اعتمده ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي، حين اشترطا تقارب المخارج، أو اتفاق الصفة بين الصوتين المبدلين، ولذا فإن الرأي الذي عرف عنهما أصله عند الخليل".[1]

ويحذو جورجي زيدان في كتابه(الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية) حذو من سبقه من المحدثين ويسير على منوالهم في تعليله لظاهرة الإبدال من أنها غالبًا ما تحدث بين الأصوات المتقاربة في المخارج، وفي الجهة المقابلة قد تقع في الأصوات المتباعدة مخرجًا والمتقاربة في حكاية أصواتها يقول:"وقد يقع الإبدال بين الأحرف المتقاربة في حكاية أصواتها ولو كانت من مخارج متباينة كالتبادل الحاصل كثيرًا بين الميم والنون، لأنَّ السامعَ قد يخلط بينهما والعامة قد أبدلت ميم الجمع نونًا. وهذه أبدلت ميمًا في أماكن كثيرة، ومن هذا النوع التقارب الحاصل في حكاية أصوات الفاء(والخاء والثاء) كقولهم (ثلغ وفلغ)بمعنى شق...فإن الأذن لا تكاد تفرق بين لفظيهما".[2]

وفي كتاب(الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني) لحسام النعيمي حديث يشفي غُلةَ الباحث حقيقة إذ أورد حديثًا مطولًا عن ظاهرة الإبدال عند ابن جني في كتابيه(الخصائص)و(سر صناعة الإعراب)، ذكر الأمثلة التي وردت عند ابن جني وحلَّلها، وقسّم الإبدال غير المطَّرد في اللهجات العربية اعتماداً على الجانب الصوتي على ما وصف ابن جني كما يلي:[3]

1. الإبدال بين الحروف المتدانية في المخرج الواحد.
2. الإبدال بين الحروف المتجاورة في المخرج الواحد.
3. الإبدال بين الحروف المتقاربة المخارج.
4. الإبدال بين الحروف المتباعدة المخارج وبينهما جامع صوتي.

---

[1] :الصيغ،عبدالعزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص(229ــ230).

[2]: زيدان، جورجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1987، ص65.

[3]: النعيمي، حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، العراق، 1980، ص98، وانظر: في الكتاب نفسه، ص(99ـــ151).

5. الإبدال بين الحروف المتباعدة المخارج وليس بينهما جامع صوتي.

وسبقَ حديثه عن الإبدال عند ابن جني حديثٌ عن ضابط اللهجة في الإبدال وخالف ابن جني في رأيه، فيقول في ذلك:"إن أيَّة لهجة منسوبة أو غير منسوبة وردت فيها لفظة بحرف وهي بغيره في غيرها والمعنى واحد فيهما إنما كان ذلك في الأصل إبدالاً، ونحاول تفسير ذلك الإبدال فيهما، فإذا كان بين الحرفين اتفاق، أو تقارب في المخرج أو الصفة كان هذا التقارب أو الاتفاق هو الداعي إلى الإبدال وإن لم يكن بينهما ما يستدعي الإبدال من الناحية الصوتيَّة ذكرنا قول فندريس بأنَّ(التغيُّرات الصوتيَّة تقع على ما يبدو بطريقة آليَّة مستقلَّة عن إرادة المتكلم، بل غير شعور منه، ولكنها أيضًا تقع باطِّراد محدود من حيث المبدأ وتنوُّع محيّر في نتائجه)[1]، وقوله:(...ومع ذلك لا ينبغي أن نبالغ في أهمية الصوتيَّات إذ من النادر أن تستطيع وحدها تفسير كل شيء)[2]، ولا نتصور أن تكون العرب قد وضعت لفظتين لمعنى واحد وخالفت بينهما في حرف واحد، وأعطت هذه لقبيلة وتلك لأخرى، فحين يقول عربي هو الصقر ويقول الآخر هو السقر لا بد أن يكون الأصل أحدهما والآخر بدل التزم عند قوم لسبب ما، وكذلك القول في جدث وجدف للقبر، وأن يكتب وعن يكتب، وغير ذلك".[3]

ويذكر أنَّ ما سبق يَصحُّ إذا التزمنا حسن الظن بالرواة وناقلي اللغة، في حين أنَّنا إذا احتملنا وقوعهم في التصحيف في النَّقل والسَّماع فإنَّنا نفسِّر كثيرًا مِمَّا ورد على أنَّه لهجات. [4]

3.2 الدراسات السّابقة.

ثمة كتب وأبحاث متعددة طرقت ظاهرة التبادل الصوتي ككتاب القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال لعبد السميع شبانة، تناول فيه الإبدال وأنواعه،

---

[1] : فندريس، اللغة، ص378.

[2] : المرجع السابق، ص273.

[3] : حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص95.

[4] : انظر: المرجع السابق، ص95.

والنسبة بين الإبدال والإعلال، وأدلة الإبدال، وهو بهذا الموضوع يطرق المعايير لكنه لا يفصل في ذلك، وذكره للمعايير موجز ومختصر فضلاً على أنه لم يستوف المعايير بأكملها ، وكتاب من أسرار العربية لإبراهيم أنيس الذي تناول فيه الإبدال على أنه من طرائق نمو اللغة، ويفسر الإبدال على أنه تطوّر لغويّ وقد يكون من قبيل التصحيف.

ودراسة بعنوان (الإبدال في لغات الأزد) (لأحمد قشقاش) بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية (2002)، ويتناول البحث في جزئه الأول الإبدال في الصوامت، لكنه كان معنياً بإثبات هذه التبدلات الصوتية لقبيلة الأزد، فهو محصور في تبدل لهجي محدود، فضلاً على أنه لم يعن بالمعايير الصوتية.

ودراسة بعنوان (العلاقات الدلالية بين ألفاظ الإبدال الصوتي في القرءان الكريم)(لابتهال كاصد ياسر الزيدي)(2008)، اهتم هذا البحث في بيان أثر الإبدال بين الأصوات في توليد معنى خاص ودلالة جديدة مع بقاء شيء من المعنى العام يلاحظ في جميع تنوعاته، ويعنى بالإبدال الذي يحدث عنه تحوير في المعنى وتنوع في القصد، فالاختلاف والتنوع مقصودان في هذا البحث، وهذا بعيد عن الدراسة الحالية من جهة أن الإبدال المقصود لا يؤدي إلى اختلاف في المعنى، أضف إلى ذلك أنَّ الباحث لم يشر إلى المعايير اللهم إشارة بسيطة ومختصرة لم تتجاوز بضع كلمات في حديثه عن ظاهرة الإبدال وحدوثهاعلى أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة.

ودراسة بعنوان (التعاقب في اللغة العربية رأي في تأصيل (التعاقب مصطلحاً)) (لمحمد أمين الروابدة وسيف الدين الفقراء)(2009)، يدور محور الحديث في هذا البحث في فلك تتبع لفظة التعاقب والمعاقبة، ويشير إلى أن هذه الظاهرة تعددت أسماؤها فبعضهم أسماها التعاقب والمعاقبة وبعضهم أسماها الإبدال والتبادل أو الإستغناء أو التناوب أو العوض أو القلب، ومن جهة أخرى لم يطرق المعايير الصوتية التي هي موضوع الدراسة الحالية.ودراسة بعنوان(التبادل الفونيمي عند البيضاوي في جهوده التفسيرية)(لمحمد هادي مرادي) والطالب (فريد قادري) بحث منشور في مجلة (إضاءات نقدية) (2013) وضع العنوان وحده يكفي للإشارة

إلى بُعْد هذا البحث عن موضوع الدراسة الحالية كل البعد، فلفظة الفونيم تعني (أصغر وحدة صوتية قادرة على التمييز بين المعاني) وهذا يختلف تماماً عن مقصد الدراسة الحالية التي تعنى بالإبدال الصوتي الذي لا يؤثر على المعنى .

وهو بحث في كل التبدلات الصوتية سواء بين الصوامت والصوامت أو الصوامت والصوائت أو الصوائت والصوائت، ولم يحض الإبدال الصوتي بين الصوامت نفسها إلا بثلاثة أمثلة ولم يتعرض لمعايير الإبدال من قريب أو بعيد.

ودراسة بعنوان (بحث الاستبدال الصوتي وأثره الدلالي في العربية)(لعبدالكريم يورنان) بحث منشور في مجلة الأثر، الجزائر(2015) ومدار هذا البحث حول الاستبدال الذي يعد من الظواهر اللغوية التي تؤدي فيها الأصوات وظائف متعددة ودلالات متنوعة. إذاً فهي دراسة دلالية بحتة فمحل البحث عنده الصوت الذي له القدرة على إيجاد تغيير دلالي بين كلمتين، وهذا بعيد عن الدراسة الحالية من جهة اعتناء الدراسة بإثبات المعنى وعدم تغيره وإن حصل إبدال صوتي، فضلاً على أنه لم يتطرق لموضوع المعايير الصوتية البتة.

ولعل أهم دراسة تلامس موضوع هذه الدراسة هي(مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السكيت) لأحمد طه حسانين، وهو كتاب منشور في دار البشرى-القاهرة عام 1999، وتكاد تكون الدراسةَ الوحيدة التي أفردت الحديث عن معايير الأصالة والفرعية في الإبدال في دراسة مستقلة، لكن الباحث قصرها على معيار واحد وهو التقدم والتأخر في المخرج، فمتى كان مخرجُ الصوت متأخرا في حيّزه كان هو الأصل، والمتقدّم في حيّزه هو الفرع، يقول: "وذلك بأن يكون أحد المتبادلين أدخل في الجهاز النطقي بينما يكون الآخر متقدما في مكان الخروج، فيحكم على الأول بأن الأصل المبدل منه وعلى الثاني بأن الفرع البدل"[1]

وجاء الكتاب في أربعة فصول، تناول في الفصل الأول تعريف الإبدال، وشروطه، وأسبابه، وفوائده، وفي الفصل الثاني الإبدالَ في كتب التراث قديمًا، وفي

[1]: حسانين، أحمد طه، مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السكيت، دار البشرى – القاهرة، ط1، 1999م، ص135.

الفصل الثالث الإبدالَ عند المحدثين، وفي الفصل الرابع الأصل والفرع في أمثلة ابن السكّيت.

والباحث وإن طبّق مجموعة من الأمثلة إثباتًا لمعياره، إلا أن الباحثة لا تجد هذا المعيار يصدق على كل أمثلةِ الإبدال أو حتى على معظمها، والأمثلة التي لا تتوافق مع معياره أو تندّ عنه كان يفسرها على أنها من قبيل اللهجات، متناسيًا أن الإبدال سبب من أسباب وجود اللهجات، فكان يفسر السبب بالنتيجة.

وبالنظر إلى معياره فالهمزة إذا ما تبادلت مع العين فهي الأصل والعين فرع، وهذا على الأقل متناقض مع تفسير العنعة التي تبدل فيها الهمزة عينا كما يرى جمهرة اللغويين.

أما دراسة معايير الأصالة والفرعية في تبادل الصوتية بدرس مستقل فتكاد تكون معدومة باستثناء إشارات متناثرة في هذه الأبحاث وغيرها وفي بعض الكتب إلا أنها قاصرة في الإحاطة بالمعايير الصوتية. فلم أعثر على رسالة جامعية أو كتاب أو بحث خص المعايير الصوتية بدرس مستقل وشامل.

الفصل الثالث

معايير الأصالة والفرعية في تبادل الأصوات التاريخي في العربية.

جاء هذا الفصل ليؤسس لمعاييرَ نحتكم إليها ونهتدي بها في تحديد الصوت الأصلي والصوت الحادِث (الفرع)، أو لنقل الصوت المُبدَل والصوت المبدَل إليه، على أنه تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه المعايير ليست قطعية، شأنُها في ذلك شأن كلّ القواعد والقوانين اللغوية، بل شأنها شأن كل ما ينطبق على العلوم الإنسانية بوجه عام.

إنَّ مِمّا لا شكَّ فيه أنَّ لكل ظاهرة لغوية شواهدَها ونصوصَها التي يُتّكَأ عليها لاستنتاج حقيقة هذه الظاهرة اللغوية وأسبابِها وشروطِها وماهيتِها، وكذا ظاهرةُ الإبدال، إلا أن هذه الظاهرة على سعة التأليف فيها وتنوّعِه قديمًا وحديثًا تعدُّ من الظواهر اللُّغوية التي لمّا يُجزَمْ فيها القول في أصالة أحد الصوتين المبدلين وفرعية الصوت الآخر.

ولم تشغلْ قضيةُ الأصالةِ والفرعيةِ بالَ القدامى والمحدثين على حدٍ سواء، إذ لم تكن تآليف القدماء على قدر من الجرأة للخوض في هذا الموضوع وكشف اللثام عن الأصل في الأصوات المتبادلة، وربما يعود السبب في ذلك إلى الفارق الزمني الكبير بين نشأة العربية وبداية التأليف، فكانت اللغة مكتملة قارّة قبل التأليف بأكثر من ثلاثة قرون، وهذا الموضوع يحتاج تتبُّعًا تاريخيًّا لتطور الكلمات.

إذ إنَّ جهود القدماء في ظاهرة الإبدال لم تتَّجه أساسًا إلى الكشف عن الأصل والفرع في الصوتين المبدلين، ولكنَّها اتَّجهت في الأغلب إلى إحصاء أمثلة الظاهرة، ولكنَّنا لا نعدم في كثير من الأمثلة إشارتهم إلى أيّ الصوتين أصل وأيُّهما فَرْع، فهم يميّزون بَيْن البدل والمبدل منه في كثيرٍ من الأمثلة، وذكروا بعض المعايير لذلك مثل: الشيوع وكثرة الاستعمال، والتصرف، لكنَّها لا تعدو أن تكون إشاراتٍ سريعة يعوزها التحقيق والتدقيق والتمثيل لتصل إلى مرحلة كونها قوانين تحتكم اللغة إليها.

ولعل صاحب السبق في الحديث عن ذلك ابنُ جني، إذ كان له السبق في الإشارة إلى فكرة الأصالة والفرعية في الإبدال، وذلك في كتابه الخصائص في باب

سمّاه "بابٌ في الحرفين المتقاربين يُستعمل أحدهما مكان الآخر". إذ ورد عنده لفظ الأصل غير مرة، وذلك في مواضع كثيرة، يقول "فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصلين، كل واحدٍ منهما قائم برأسه، لم يَسُغ العدولُ عن الحكم بذلك. فإذا دلَّ دالٌّ أو دعت ضرورة بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِل بموجب الدلالة، وصير إلى مُقتضى الصنعة"[1]. ويمثل لذلك بـــ(طَبَرْزَل وطَبَرْزَن) [2] فكلاهما عنده أصلان و(هتَتَتْ السماء وهَتَلَت)ْ كلاهما أصلان، يقول: " ومن ذلك سكر طَبَرْزَل وطَبَرْزَن ، هما متساويان في الاستعمال، فلست بأن تجعل أحدهما أصلًا لصاحبه أولى منك بحمله على ضده. ومن ذلك قولهم: هتَتَتْ السماء وهَتَلَت: هما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف،، يقولون: هَتَتَتْ السماء تَهْتِنُ تَهتانًا، وهتلت تهتل تهتالًا " [3].

من هنا نستنتج أنَّ ابن جني يرى أنَّ هذين اللَّفظين يمثِّلان أصلين مختلفين وليس أحدهما بدلًا من الآخر، وبذلك لا يُعَدُّ إبدالاً وإنما هما أصلان، إلا إذا دلَّت دلالة دعت إلى ضرورة القول بأنَّ أحدَهما أصل والآخر فرعٌ عنه.

ونلمح في نص ابن جنّي السابق إشارة واضحة إلى معيارين نهتدي بهما إلى الأصل، أوّلهما الاستعمال، إذ حكم على(طَبَرْزَل وطَبَرْزَن) أن كليهما أصل لتساويهما في الاستعمال. فلو كان أحد اللفظين أكثر استعمالاً من الآخر لحُكِم أن أحدهما أصلٌ والآخر فرع عنه، وهذا المثال عند ابن جني ليس إبدالاً وإنما تعدُّد لغات.

وثاني هذين المعيارين هو التصرف، إذ حكم على(هتلت وهتنت) أن كليهما أصل لتساويهما في التصرُّف. فلو كان أحد اللفظين أكثر تصرّفًا من الآخر لحكم أن أحدهما أصل والآخر فرع عنه.

فإن غلَب أحد الصوتين الآخر في الاستعمال حكم ابن جنّي له بالأصالة وللآخر بالفرعيَّة مثل(بل_ بن) يقول في ذلك:" فأما قولهم: ماقام زيدٌ بَلْ عمرو، وبَنْ عمرو

---

[1]: ابن جني، الخصائص، ج2، ص84

[2]: الطبرزل هو السكر وهي فارسية معربة. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص497.

[3]: المرجع السابق، ج2، 84.

فالنون بدل من اللام، ألا ترى كثرة استعمال(بل)، وقله استعمال(بن)، والحكم على الأكثر لا على الأقل"[1].

إلا أنَّ ابن جنّي كان مترددا في عبارته، إذ يعود فيقول"ولست مع هذا أدفع أن يكون (بَنْ) لغةً قائمة برأسها"[2]. ولا أرى مانعًا من جعل اللَّهجة ناتجة عن الإبدال، فلا فرق علميًا بين قولنا هذا لهجة، وقولنا هذا إبدال في مسألة تفسير التبادل الصوتي، فالأصل حدوث الإبدال ثم دخول الصيغتين في الاستعمال ثم شيوع إحداهما في لغة قوم، والأخرى في لغة آخرين من هنا نوفِّق بين الإبدال وما يسمُّونه لغة.

ويحكم على كثرة التصرف بأنَّها الأصل فيقول:"رجلٌ(خامل)و(خامن) النون فيه بدل من اللام، ألا ترى أنَّه أكثر، وأنَّ الفعل عليه تصرف، وذلك قولهم: خَمَل يَخْمُلُ خُمُولًا"[3]. وحكم على (خامل) أنَّه أصل لتصرّف الفعل عليه.

من ذلك كله نستنتج أنَّ ابن جنّي ذكر معيارين أساسيين في معرفة الأصل في الإبدال وهما:

1. **شيوع الاستعمال وكثرته.**
2. **وكثرة التصرف.**

أضف إلى ذلك أن الإبدال عنده بين الأصوات مِمّا تقاربت مخارجه، تجد ذلك واضحًا في عبارته"بابٌ في الحرفين المتقاربين" وتجده في الأمثلة التي عرض لها في كتابه الخصائص، وسر صناعة الإعراب.

"فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يُتلقَّى ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال، أو اعتقاد أصلية الحرفين إن كانا أصلين"[4].

وعلى ما جاء عند ابن جنّي من إشارات أساسية في الإبدال بنى مَنْ بَعْدَهُ من الباحثين واللغويين دراساتهم كابن سيده وابن عصفور من القدماء، وإبراهيم أنيس وغيره من المحدثين.فقد انشغلوا بالأصالة والفرعية في النَّحْو والتَّراكيب أكثر من انشغالهم

---

[1]: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص،ج2، ص(55).

[2]: المرجع السابق،ج2،ص86).

[3]: ابن جنّي، الخصائص،ج2،ص86.

[4]: المرجع السابق،ج2،ص87.

بالقضية نفسها في علم الصَّرف، وقد كان لنظرية تشومسكي التوليدية التحويلية أثر في ذلك، إذ عالجت هذه النظريَّة المسائل النَّحْويَّة التَّركيبيَّة في المقام الأول، مع أنَّها صالحة للتَّطبيق على النَّظام الصَّرفيّ خاصَّة فيما يَخُص البِنْية العميقة.

ونحن في هذه الدراسة نَعرِضُ لجملة من المعايير التي من خلالها نهتدي إلى أصالة الصوت وفرعيته في الإبدال. معتمدين على ما جاء عند ابن جنّي من إشارات إلى بعض هذه المعايير مع إضافة معايير جديدة لمَّا يُسْبَق لها.

وقد جرت دراسة الإبدال وتطبيق المعايير على الأصوات المتبادلة في هذه الدراسة على أساس توفر عاملين أساسيين وهما:

1ــ توافق المعنى بين اللفظين: المبدل والمبدل منه.

2ــ تقارب المخارج بين الأصوات المتبادلة.

وهما شرطان أساسيان في تكوّن الإبدال .

أمّا الصوتان المتباعدان في المخرج وإن حَكم عليهما القدماء بالإبدال فأرى أنَّهما من قبيل التَّرادف اللُّغَوي، أي أنَّ كلًا منهما من جذر لُغَويّ مختلف.

وأقصى ما يستطيع الباحث الوصول إليه من خلال هذه المعايير هو الترجيح، إذ ليس في الدراسات التاريخية ما يمكِّننا من القطع أو الجزم بأصلية الحرف أو فرعيته، وسأذكر ما اعتمدت عليه في ترجيح هذا الرأي دون ذاك.

وهذه جملة المعايير التي توصّلتُ إليها من خلال بحثي، وجرى التطبيق عليها مستخلصة الأمثلة من كتب الإبدال الخاصة، كالقلب والإبدال لابن السّكّيت، والإبدال لأبي الطيب اللغوي، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزّجّاجي، ومن معاجم اللغة والكتب اللغوية:

1ــ المعيار التاريخي.

2ــ كثرة الاستعمال .

3ــ كثرة التصرُّف.

4ــ ما يرد الأشياء إلى أصولها.

5ــ أن يرد نص لعالم لغوي يثبت أصالة الصوت.

1.3 المعيار التاريخي.

عندما نتحدث عن المعيار التاريخي فهذا يعني البحث عن تاريخ الكلمة عبر الأعصر المختلفة، وهذا يعني بالضرورة معرفة الأصل ، فالأصل هو المنطلَق الأساس للألفاظ، جاء في مقاييس اللغة:" أَصَلَ: الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض، أحدهما: أساسُ الشيء، والثاني: الحيَّة، والثالث: ما كان من النهار بَعْدَ العشيِّ. فأمّا الأول فالأصلُ أَصْلُ الشيءِ"[1] .

والذي يتوافق وموضوع دراستنا المعنى الأول(أساس الشيء)، إذ المقصود الأصل في الإبدال أو الأصالة أي الصوت في نطقه الأول. "وقد استُخدمَ مصطلح الأصل استخدامات متنوّعة، فقد استُخدِمَ بمعنى القدم، أي الأصل التاريخي، واستخدم بمعنى الشيوع، أي الأصل الإحصائي، واستخدم بمعنى القياس"[2].

ونحن في هذه الدراسة نستخدم مصطلح الأصل بمعنى القدم، أي الأصل التاريخي، إذ ممّا لا شك فيه أنَّ كلَّ لفظ في كل لغة من لغات العالم له نشأةٌ وميلاد، وله قِدَمٌ وأصل، فمن خلال المنهج التاريخي التتبعي، ندرس تغيرات الاستعمال وتأثيراتها على الظواهر اللغوية، إذ اللغة في تطوّر دائم وبالتحديد الأصوات فيها، ويمكن تلمُّس أصالة الحرف في الكلمة والصور الفرعيَّة التي تحوَّل إليها تاريخيًّا.

ولذلك يُعَدُّ الأصل التاريخيّ من أهم المعايير التي نهتدي بها إلى أصل الصوت، إلا أنَّ ناقلي اللغة ورواتها لم يتنبّهوا إلى تحديد مكان لفظة معينة وزمنها. فعندما نبحث في معاجم اللغة المختلفة لا نكاد نجد إلا المُثُل القليلة التي تُعزى إلى قبيلة بعينها أو تذكر أن هذا النطق في زمن معين، وهذا ما تفتقر إليه لغتنا العربية قديما وحديثا، إذ تفتقر إلى معجم تاريخي يؤرخ للألفاظ ويرصد تطوّراتها عبر الأزمان المتعاقبة، كما هو الحال في أغلب لغات العالم الحيّة.

---

[1]:ابن فارس، أحمد،(ت395)، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط2، 1969، ج1،ص109.

[2]: عمايرة، إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2003، (بحث مصطلحات أساسية في التفكير النحوي)، ص316.

فلا سبيل إلى تحديد تاريخ اللفظة إلا من خلال الشواهد سواء أكانت قرآنًا أم شعرًا أم نثرًا، فأنت عندما تعمد إلى آية قرآنية تستطيع أن تحدد الزمن، وكذلك عندما تعمد إلى بيت شعري، وتعرف قائلة، أنت بذلك تعرف زمان اللفظة التي قيلت فيه من خلال الشاعر.

فإهمال العرب لعامل الزمن أوقعنا في صعوبات كثيرة في تفسير ظواهر العربية المختلفة، فهم لم يؤمنوا بأنَّ اللغة عرضةٌ للتطوّر والتغيّر على مر العصور، وإن آمنوا، فقد اكتفوا بلغة معينة في عصر معين، وعدّوا كثيرا من التطورات الحادثة بعد عصور الاحتجاج - إن لم تكن كلَّها - من لحن القول أو من المولّد الذي لا يعتدّ به.

فاللغة ما هي إلا ظاهرة اجتماعية تعيش في أحضان المجتمع وتتطوّر نتيجة تطوّر الأصوات عند الناطقين بها، وكثيرٌ من ظواهر اللغة بحاجة ماسة إلى الالتفات إلى فترات تاريخية سابقة نتكئ عليها في الاهتداء إلى الأصل والفرع.

وهذا ما فات اللغويين الأُوَل، إذ كانت دراستهم للغة قاصرة، وهذا القصور انعكس على ظواهر اللغة وتفسيرها وأوقعنا في صعوبات شائكة تجعلنا مكتوفي الأيدي أمامها، لا نملك القدرة على تفسيرها لفقدنا أهم عامل وهو عامل الزمن، على أنّه يجب التنبُّه إلى أنه قصورٌ لا تقصير، وهو بلا شك مسبّبٌ، له ما يسوّغه، إذ كان وَكْدهم منصبًّا على تقعيد اللغة بغيةَ تعليمها للناشئة والأعاجم، وهذا يتطلّبُ لغةً نموذجاً يضعون قوانينها ويبنونَ قواعدَها.

وفيما يلي نضربُ بعض الأمثلة التي يمكن الاهتداء بها إلى الأصل من خلال المعيار التاريخي، على أني أعترف بقصوري في معالجة هذا المعيار، لأنه يتطلب تتبعا طويلًا في كل مصادر اللغة، وهو أمرٌ لا يستطيع باحث منفردٌ أن ينهض به، لكني أذكر أمثلة تمثلُ آلية هذا المعيار وطريقة عمله.

من ذلك ما رواه المعجميون من أنّ هَتلَت السماءُ وهَتَنتْ بمعنى واحد، وهو تتابُع المطر1، وعند البحث نجد أنّ أقدم شاهد على (هتل) باللام هو للعجّاج المتوفّى تقريبا في عام (90) للهجرة، وذلك في قوله2:

وبَعْدَ تَهْتالِ السّحابِ الهُتّلِ والسّاحجاتِ بالسُّيولِ السّيَّلِ

وكذلك قوله:

ضَرْبُ السّواري مَتْنَهُ بالتَّهْتالْ يرتَجُّ ما بينَ مُحَلّاها الحالْ

أمّا (هتن) بالنون فإنّا نجدُ لها شاهدا في شعرِ امرئ القيس المتوفى تقريبا عام (556) للميلاد، وهو قوله3:

فَسَحّتْ دموعي في الرّداء كأنها كُلًى من شَعَيبٍ ذاتُ سَحٍّ وتَهتانِ

ولما كان امرؤ القيس أقدم زمنيا من العجاج كان هذا مؤشرًا قويًّا على أنّ النون أصل واللام بدل منها، على أني لا أستبعد أن تكون (هتلت) متحولة عن (هطلت) إذ هي في معناها4، والطاء والتاء أختان في المخرج غير أن الطاء صوت مفخم والتاء صوت مرقق، ومع ذلك فيظل ورود هذا النمط (هتل) في زمن متأخر عن (هتن) مؤشرا على أن النون أصل.

ومن ذلك أيضًا السُّدولُ والسُّدون، قال الأصمعي: "بالنونِ واللامِ: ما جُلَلَ بهِ الهودج"5 و"وسدنَ السِّترَ وسَدَله: أرخاه"6

ويروي أصحاب المعاجم للنمط الذي بالنون شاهدًا واحدًا هو قول الزّفَيَان: 7

كأنّما عُلّقن بالأسدانِ يانعَ حُمّاضٍ وأُقحوانِ

---

[1]: الفراهيدي، العين، ج4، ص33

[2]: العجاج، ديوانه، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، د.ت، ج1،ص213

[3]: امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط5، د.ت، ص90

[4]: انظر: الزبيدي، تاج العروس، ج31، ص113

[5]: الأزهري، تهذيب اللغة، ج12، ص252

[6]: الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص446

[7]: الزَّفَيان، أبو المرقال عطاء بن أسيد التميمي، شرح ديوانه، تحقيق محمد عبد الله الأطرم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 1974م، ص133

والزّفَيان متوفى تقريبا في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري أي بعد 150هـ.
أما النمط اللامي (سدل) فتروي المعاجم شاهدا شعريا لحُميد بن ثور الهلالي المتوفى تقريبا سنة 20 للهجرة، وهو قوله1:

ورُحْنَ وقدْ زايَلْنَ كلَّ صنيعةٍ لهنّ وباشَرْنَ السّديلَ المُرَقَّما

وشاهدًا آخر للكميت الأسدي المتوفى (120) للهجرة وهو قوله2:

جَعَلنَ العقْلَ فوقَ الرَّقْمِ فيما ... أَرَيْنَكَ والسّدولَ على السُّدولِ

لكنّ المعاجمَ أغفلت قول امرئ القيس3:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدولَهُ عليَ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

وعلى ذلك نرى أن النمط اللامي (سدل) ورد في شواهد أقدم بكثير من شاهد النمط النوني (سدن) مما يجعلنا معه نرجح أن اللام هي الأصل وأن النون مبدلة منها. ويؤيد هذا قول ابن فارس: "وَيَقُولُونَ: السَّدَنُ السِّتْرُ. فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ، وَالْأَصْلُ السِّدْلُ"4

وقد اكتفينا بهذين المثالين إذ ليس المقصود حصر الأمثلة بقدر ما المقصود بيان آلية عمل هذا المعيار.

2.3 كثرة الاستعمال.

إنَّ ممّا لا شكّ فيه أنّ لكلِّ لفظٍ استعمالٌ قد يطول ويقصر مع الزمن والتطور، فقد يشيع لفظٌ لفترة زمنية معينة ويكثر استعماله، ثمّ يُهجَر هذا اللفظ ويُسقَط من

---

[1]: الهلالي، حُميد بن ثور، ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص21

[2]: ابن السكيت، الكنز اللغوي، تحقيق أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت، ص4، ولم أعثر عليه في شعره، جمع وتقديم داوود سلوم، ولا في ديوانه، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي.

[3]: امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط5، د.ت، ص18

[4]: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج3، ص150

الاستعمال ويشيع غيره، وقد تجد اللفظ الساقط من الاستعمال والتداول في بعض البيئات مُستَعملاً في بيئاتٍ أُخرى جنباً إلى جنب مع اللفظ الجديد.

وهنا لا نستطيع أن نحكم على أن اللفظ المستعمل أنَّه الأفصح، بل تجري اللفظة على ألسنة المتكلمين حتى يُكتَبُ لها القبول والشيوع، وقبول لفظةٍ معينة وكثرة استعمالها لا يعني أنَّها الأفصح من بين الألفاظ اللُّغوية، "فليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته، وإن كان ما كَثُر استعماله أعرف وآنس لطول العادةِ له" .[1]

وكثرة الاستعمال وقلته يُعَدُّ مؤشرًا أساسيًا نهتدي به إلى الأصالة والفرعية في التبدُّلات الصوتية، وقد أشار إلى هذا المعيار ابن جني كما أسلفنا سابقًا. وأوضح الرضيّ الإستراباذي ذلك بقوله: " فإن كان أحدهما أقل استعمالًا من الآخر، فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالًا بدلٌ من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع".[2]

وعلّة الاستعمال تُفسِّر كثيراً من ظواهر اللغة، إذ "الاستعمال اللغوي علّة قوية تُعَلَّلُ بها الظواهر اللغويّة وهي من التمكُّن والقوّة ما يجعلها تُقَدَّم على القياس عند تعارضهما"[3]. وبذلك علّل إسماعيل عمايرة تأكد ظاهرة ما من خلال كثرة الاستعمال وقلته فيقول:" ولا شك في أن لكثرة الاستعمال وقلته شأنًا في تأكّد ظاهرة ما أو انطماسها"[4].

مما سبق نَصِلُ إلى أنَّ ما كثر استعماله هو الأصل في الإبدال، وما قلَّ استعماله هو الفرع، فالأصل أن يُقَدَّم ما كَثُرَ استعماله، وعلى ذلك نُفَسِّر كثيرًا من

---

[1] : ابن درستويه، عبدالله بن جعفر بن محمد، (ت 347هـ)، تصحيح الفصيح، تحقيق محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون المصرية، القاهرة، 2004م، ص36.

[2] : الإستراباذي، الرضي محمد بن الحسن، (ت 686هـ)، شرح الشافية لابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، 1976م، ج3، ص197.

[3] : الجرادات، مازن، بحث التعليل بكثرة الاستعمال في اللغة العربية،مجلة التراث العربي ، اتحاد الكتاب العرب،عدد109،ص125.

[4] : عمايرة، إسماعيل أحمد، الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية، دار الملاحى، إربد، ط 1، 1988م، ص58.

الأمثلة، وهذه جملة منها، وهي كثيرة كثرة لا يسعنا المقام ذكرها كلها والوقوف عليها، إذ تُذكَر المُثُل ليغني قليلها عن كثيرها.

1.الهمزة والهاء:

الهمزة صوت صعب في العربية، قال الخليل بن أحمد:"الهمز صوت مهتوت في أقصى الحلق، فإذا رُفِّهَ عن الهمز صار نفسًا"[1]، وفسّر سيبويه صعوبتها بقوله:"لأنَّه بعُدَ مخرجها، ولأنَّها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقل عليهم ذلك؛لأنَّه كالتهوع".[2]

فالهمزة من أصعب الأصوات نطقًا نظرًا لشدتها وبُعد مخرجها فهي"أدخل حروف الحلق"[3]. وهي كما يرى المحدثون تخرج بانحباس الهواء عند الأوتار الصوتية انحباسًا تامًّا، ثم ينفرج الوتران الصوتيان انفراجًا مفاجئًا، وهذا كله يحتاج إلى جهد عضليّ كبير[4].

إلا أنَّ هناك خلافاً بين القدماء والمحدثين حول همس الهمزة أو جهرها، فالقدماء يرون أنَّها صوت مجهور كما هو عند سيبويه [5] وابن جني[6]، أما المحدثون فيرون أن الهمزة "صوت شديد لا مجهور ولا مهموس"[7].

وأمّا الهاء فـــ "صوت رِخو مهموس، تظل فتحة المزمار معه مفتوحة منبسطة، دون أن يتذبذب الوتران الصوتيان، وبذلك يمر الهواء خلال الانفراج الواسع الناتج عن انفتاح فتحة المزمار، غير أن اندفاع الهواء يُحدِث نوعًا من الحفيف، يُسمَع

---

[1] : الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت 175هـــ)، العين، تحقيق مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، 1980م، ج1، ص44.

[2] : سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـــ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م، ج3، ص548.

[3] : ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت 643هـــ)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخري الدين قباوة، دار الأوزاعي للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1988م، ص228.

[4] : انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص90

[5] : سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

[6] : ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص69.

[7] : الزيدي، كاصد ياسر، فقه اللغة العربية، دار الفرقان، ط1، 1986م، ص484.

من أقصى الحلق، أو داخل المزمار نفسه، ولذلك يصحّ وصف الهاء بأنَّه صوت حَنْجري، وعند النطق بالهاء يُرفَع الحنك اللين إلى أعلى"[1].

وعلى ذلك فالصوتان متقاربان في مخرجهما تقاربا كبيرًا، لذلك حدث التبادل بينهما، جاء في الإبدال لابن السّكّيت، يُقال:" أَيا فلان وهَيا فلان، وأنشد:

فانْصَرَفَتْ وَهيَ حَصَانٌ مُغْضَبَهْ وَرَفَعَتْ صَوتَـــهَا هَيا أَبَهْ[2]

يريد: أَيا أبه"[3]. ولكنه أبدل الهمزة هاءً، فالهمزة هي الأصل والهاء بدل منها، وأُبدِلت أيضاً في الاستفهام تقول:" ها إنك زيدٌ؟ معناه أإنك زيدٌ؟ أو يقصر فيقال، هإنك زيدٌ؟"[4].فالهاء هنا بدل من الهمزة، والهمزة هي الأصل لأنها الأكثر في الاستعمال، إذ إنّ (أيا) في النداء أشهر من (هيا) ولا نكاد نجد (هَ) للاستفهام بدلا من (أ) إلا في الأقل النادر.

وقد يحدث العكس، فتبدل الهمزة من الهاء "وأُبدِلَت أيضًا من الهاء في هل، فقالوا: أل فعلت كذا؟ يريدون: هل فعلت كذا؟ حكى ذلك قطرب عن أبي عبيدة، والأصل هل لأنَّه الأكثر"[5]. وهنا الهاء هي الأصل والهمزة بدلٌ منها، لأنَّ الهاء أكثر استعمالًا من الهمزة في صيغة هل.

2. **الهمزة والعين**:

مخرج العين عند سيبويه من وسط الحلق[6]، وهو صوت مجهور[7] حلقي يجمع بين الشدة والرِّخاوة. والهمزة والعين صوتان حلقيان ولقرب مخرجهما تبادلا في مواطن كثيرة منها:

---

[1] : المرجع السابق، ص484.

[2] : الرجز للأغلب العجلي في: حياته وشعره، نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد31، 1400هـ، ص114

[3] : ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، الإبدال، ص88.

[4] : الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ج4، ص103.

[5] : ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، ص231.

[6] : سيبويه، أبو بشر، عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج4، ص433.

[7] : ابن جني،أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ج1، ص229.

"يقال: مالٌ ذو فنع، وفناٍ، على البدل، أي كثير، والفنع أكثر وأعرف في كلامهم"[1]

قال أبو محجن الثقفي[2]:

وَقَدْ أجودُ وما مالي بذِي فَنَعٍ وأَكْتُمُ السِّرَّ فيه ضَرْبَةُ العُنُقِ

وقال الأعشى[3]:

وجرَّبوهُ فما زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أبا قُدامةَ إلا الحزمَ والفَنَعَا

وهنا العين أصل لأنها أكثر في الكلام والاستعمال، والهمزة فرعٌ عنها.

ويقولون: عَما واللهِ لأفعلنَّ، وأما والله[4] فالهمزة أصل في (أما) والعين في (عما) فرعٌ عنها، لأن الهمزة أكثر استعمالًا من العين في القسم هنا.

ومن ذلك (كأيّن وكعيّن)، و(كائن وكاعن) بمعنى كم في الاستفهام"[5] فالهمزة أصل لكثرة استعمالها مقارنةً بالعين .

وقولهم: أُبابٌ، في عُباب، والأصل العين لأنَّ عُبابًا أكثر استعمالًا من أُباب قال[6]:

أُبابُ بحرٍ، ضاحكٍ، زَهوق.

على أن ابن جنّي يرى في هذا المثال أن الهمزة أصل وأنَّها ليست مبدلة من العين

---

[1] : الزبيدي، محمد مرتضي، (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبدالفتاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، ط1، ج21، ص 514.

2 : ، الثقفي، أبو محجن، ديوانه، وشرحه لأبي الهلال الحسن بن عبد الله بن سهل، مطبعة الأزهار البارونية، مصر (د.ت)ص7، والفَنَعُ: الكثرة.

3 : الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ديوانه، ج1، تحقيق محمود إبراهيم الرضواني، ط1، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، ص290 .

[4] : الأزهري، تهذيب اللغة، ج3، ص158

[5] : الزبيدي ، محمد مرتضي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج36، ص 83.

[6] : البيت بلا نسبة في ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج10، ص554، وابن منظور، لسان العرب، ج1، ص205، والزبيدي، تاج العروس، ج2، ص7

وإنَّما هو(فُعال) من أبَّ إذا تهيّأ، لكنّه لم يستبعد البدلية، "وإن قلت إنها بدل منها فهو وجه، وليس بالقوي"[1]

وابن جني هنا فسّر أُباب بمعنى (أَبَّ) إذا تهيّأ، ويرى بأن الهمزةَ أصلٌ. والذي أراه أنَّ ابن جني كان أحيانًا يتردد في عبارته عندما يحكم أن هذا أصلٌ وأن هذا بدلٌ منه، وهي ظاهرة لافتة عندهُ تحتاج إلى دراسة مستقلّة؛ ولذلك نذهب مذهب ابن عصفور في قوله: "والأصل العين لأنَّ عُبابًا أكثر استعمالًا من أُباب"[2] ويؤكد ذلك قول الزَّبيدي:" أَبَّ: الأباب بالفتح، الماء السراب، والأُباب بالضم، معظم السيل والموج، كالعُباب، قال: أُباب بحرٍ ضاحكٍ زهوق، قال شيخنا: صرّح أبو حيّان وتلميذه ابن أُم القاسم أنّ همزتها بدلٌ من العين وأنها ليست بلغة مستقلة"[3].

3. **الهمزة والياء**:

الياء صوت شجري أقصى حنكي، وهو صوت مزجي يجمع بين صوتين أولهما وقفي والثاني احتكاكي[4]، وعلى ذلك فهي ليست قريبة في مخرجها من الهمزة، لذا فإني أستبعد حدوث التبادل الصوتي بينهما، أما ما ذكره ابن عصفور بقوله: " في أسنانه أَلَلٌ، وأصله يَلَلٌ، فأبدلوا الياء همزة. وقالوا: رِئبال، وأصله ريبال، فأُبدِلت الياء همزة. وكذلك قالوا: الشِّئمة، يريدون الشيمة ــ ومعناها الخليقة ــ فأبدلوا أيضًا الياء همزة. وإنما جعلنا الهمزة في أَلَل ورئبال والشئمة بدلًا من الياء، ولم تُجعَل أصلًا بنصها، لأن الأكثر في كلامهم: يَلَلٌ وريبال وشيمة بالياء، واستعمال هذه الأسماء بالهمزة قليل، فدلَّ ذلك على أن الهمزة بدلٌ وأن الياء هي الأصل"[5]، فلا أراه من الإبدال، وإنما هناك قوانين صوتية أخرى تحكّمت فيه.

والعلة التي نتكئ عليها في توجيهنا لتحول (يَلَلٌ) إلى (أَلل)، صوت الياء وحركته مما شكّل ما يسمى بالحركة المزدوجة الصاعدة (ya) أو هو تتابع حركة

---

[1] : ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ج1، ص(106ــ107).

[2] : ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص233

[3] : الزبيدي، محمد مرتضي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج2، ص18.

[4] :الخولي، محمد، الأصوات اللغوية، مكتبة الخانجي، ط1، 1987م، ص95

[5] : ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، ص229.

وشبه حركة، والعربية تفر من ذلك بحذف شبه الحركة اليائية أو الواوية وإقحام الهمزة[1].

أما الشّيمة والشئمة والريبال والرئبال فيمكن حملها على قانون المبالغة في التفاصح وهمز ما ليس له حظّ في الهمز[2].

4. الغين والخاء:

الغين: "صوت رِخو مجهور مخرجه أدنى الحلق إلى الفم. فعند النطق به يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق حتى يصل إلى أدناه إلى الفم. وهناك يضيق المجرى فيُحدِث الهواء نوعاً من الحفيف، وبذلك تكون الغين"[3].

و"تشترك الخاء مع الغين في كل شيء، غير أن الغين صوت مجهور نظيره المهموس هو الخاء. فكل من الغين والخاء صوت رِخو ومخرجهما واحد. فعند النطق بالخاء يندفع الهواء ماراً بالحنجرة فلا يحرّك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق حتى يصل إلى أدناه في الفم"[4] .

إذن الغين والخاء صوتان حلقيان رِخوان مخرجهما واحد، ولذلك تتبادلان ومن هذا التبادل: "خَطَرَ في مشيته يَخْطِرُ خَطَرًا وخَطَرانًا حرّك يده في مشيته وهو التَّبَخْتُر، والغَطْرُ لغة في الخَطْر، مرَّ يَغْطِرُ بيديه أي يَخْطِر"[5] "وقالوا: خَطَرَ بيده يخطر، وغَطَرَ يَغْطر، فالغين كأنها بدلٌ من الخاء لكثرة الخاء وقلة الغين، وقد يجوز أن يكونا أصلين إلا أن أحدهما أقل استعمالاً من صاحبه"[6].

---

[1] : انظر: شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية، ص80

[2] : عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ط1، القاهرة، 1967م، ص129-130

[3] : أنيس، إبراهيم، الأصوات اللّغوية، ص75.

[4] : المرجع السابق، ص75.

[5] : ابن سيده، المخصص، ج1، ص309.

[6] : ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص243.

وانظر: لسان العرب، مادة(خطر)، وتاج العروس، ج11\ص196 مادة (خطر).

فالغين بدلٌ من الخاء، وعلى ذلك الخاء أصل لكثرة استعمالها مقارنة بالغين. لكن ابن جني يتردد في الحكم القاطع ما إذا كان هذا من التبادل أو أن كلا النمطين أصل برأسه.

5. **القاف والكاف**:

القاف "صوت شديد مهموس أقصى حنكي"[1] إلا أنك إذا بحثت في كتب القراءات كلها تجدهم يصفونها بالجهر، فهي عند القدماء صوت مجهور[2].

والكاف "صوت شديد مهموس أقصى حنكي، يتكون بأن يندفع الهواء من الرئتين مارًا بالحنجرة فلا يحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق أولًا، فإذا وصل إلى أقصى الفم قرب اللهاة انحبس الهواء انحباسًا كاملًا، لاتصال أقصى اللسان بأقصى الحنك الأعلى، فلا يسمح بمرور الهواء، فإذا انفصل العضوان انفصالًا مفاجئًا انبعث الهواء إلى خارج الفم محدثًا صوتًا انفجاريًا هو ما نسميه بالكاف"[3].

فالقاف والكاف صوتان شديدان مهموسان من أقصى الحنك، فيحدث التبادل بينهما لتقارب مخرجهما ، ومن ذلك:" اللَّقْزُ: لغةٌ في اللَّكْز باليد، لَقَزَهُ ولَكَزَهُ"[4]

الكاف في هذا أصل والقاف بدلٌ منها، فالكاف أكثر استعمالا حتى إن بعض المعجميين أهمل (لقز) [5].

6. **الفاء والثاء**:

الثاء "صوت مهموس لا يتحرك معه الوتران الصوتيان"[6] وهو صوت رِخو

---

[1] : أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص72، وانظر في تطور القاف في القراءات القرءانية، ص(73ــ 74).

[2] : أنيس، الأصوات اللغوية، ص137

[3] : المرجع السابق، ص71.

[4] : ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص823.

[5] : ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، ص229.

[6] : أهمله الجوهري، انظر: الزبيدي، تاج العروس، ج15، ص319

مستفل، يخرج ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وهي النظير المهموس للذال[1].

أما الفاء فـــ"صوت يخرج من بين الشفة السّفلى وأطراف الثنايا العليا"[2]، والفاء والثاء صوتان مهموسان رِخوان مستفلان منفتحان. ولذلك يتبادلان في موقعهما، ومن ذلك التبادل "يقال:(فُمَّ وثُمَّ في حروف النسق)[3]، "ويقولون: فُمَّ فعلت كذا: لغة في ثُمَّ"[4] وقد عدها أحمد طه حسانين من قبيل اختلاف اللهجات وحملها على ذلك[5].

وأرى أن الثاء هي الأصل والفاء بدلٌ منها، والدليل على ذلك كثرة استعمال الثاء وقلة استعمال الفاء في هذه الكلمة. ولو قاس الباحث هذه اللفظة على ما قاسه من أمثلة في كتابه من خلال التقدم والتأخر في المخرج لوجد أن الثاء هي الأصل، لأنَّها متقدمة في المخرج على الفاء، أضف إلى ذلك أن الثاء صوت بين أسناني يحتاج إلى جهد عضلي أكبر من الفاء، لذلك نرى أن الأصوات بين الأسنانية تكاد تختفي من بعض اللهجات المحلية كما في مصر وبلاد الشام[6].

7. الميم والباء:

الباء "صوت شديد مجهور شفوي، فللنطق بالباء تنطبق الشفتان أولًا حين انحباس الهواء عندهما، ثم تنفرجان فيُسمع صوت الباء"[7].

والميم "صوت مجهور لا هو بالشديد ولا الرِخو"[8] وهو من الأصوات الأنفية الشفوية. فلخروج الميم والباء من حيز واحد تبادلا في الموقع ومن ذلك " فعلته مَيْدَ

---

[1] : انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص50

[2] : المرجع السابق، ص48.

[3] : ابن السكيت، الإبدال، ص127.

[4] : الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، ج2، ص480.

[5] : حسانين، أحمد طه، مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السّكّيت، دار البشرى، القاهرة، ط1، 1999، ص178.

[6] : انظر: كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م، ص40

[7] : أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص48.

[8] : المرجع السابق، ص49.

ذلك أي من أجله، ومَيْدٌ بمعنى غير أيضًا. وقيل: هي بمعنى على. وقال ابن سيده: وعسى ميمه أن تكون بدلاً من باء بَيْدَ لأنها أشهر"[1].

"وميد: لغة هي بيد بمعنى غير، وقيل معناها على أن، وفي الحديث :" أنا أفصح العرب مَيْدَ أني من قريش ونشأت في بني سعد بن بكر"، وفسره بعضهم: من أجل أني، وفي الحديث:" نحن الآخرون السابقون مَيْدَ أنّا أوتينا الكتاب من بعدهم"[2].

ففي قوله: الميم بدل من باء بيد؛ لأنَّها أشهر إشارة واضحة أن الباء هي الأصل لأنها الأشهر أي الأكثر استعمالًا ولكثرة استعمالها اشتهرت أكثر من (ميد) بالميم .

وقوله مَيْد: لغة في بيد يدل على أن ما بعد لفظة "لغة" هو الأصل وأن ما قبلها جاء على البدل فالباء أصل والميم فرع عنها.

3.3 **كثرة التصرُّف**.

يُعَدُّ هذا المعيار من المعايير التي ارتكز عليها ابن جني في تفسيره لظاهرة الإبدال، إذ جعل كثرة تصريف اللفظ دليل أصالته، في حين أن قلة تصريف اللفظ دليل على فرعيته وأنه بدلٌ من غيره[3].

وهنا نعرض جملة من الأمثلة التي وردت في المعاجم وكتب الإبدال واللغة؛ لنبيّن من خلال هذا المعيار الأصل فيها والفرع.

1. **الهمزة والهاء**:

صوتان حلقيان يخرجان من حيز واحد وهو أقصى الحلق ولقرب مخرجهما تبادلا في مواطن كثيرة ومنها:

"البَداءةُ والبُداءةُ بالمدّ والبداهة على البدل، أي لك أن تبدأ قبل غيرك في الرّمي وغيره ... والبَديئة والبداءة والبداهة: أوّل ما يفجؤك، الهاء فيه بدلٌ من الهمز"[4]، " والبَديئة:

---

[1] : ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص412.

[2] : المرجع السابق: ج3، ص413.

[3] : انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص86

[4] : ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص27.

البَديهة على البدل، كالبَداءة والبداهة ... وفلان ذو بَداءة جيدة، أي بديهة حسنة، يورد الأشياء بسابق ذهنه"[1].

والفعل (بدأ) أكثر تصرّفاً، إذ يقال: بدأ ويبدأ وبادئ ومبدوء، لذا فالراجح أن الهاء بدلٌ من الهمزة، لأنَّ النمط المهموز أعمُّ تصرُّفًا من الهاء وبذلك قضينا أنَّ الهمزة أصل والهاء فرع عنها.

" ويقال: أرادَ يُريدُ إرادة، والرَّيْدَةُ الاسم من الإرادة. قال ابن سيده: فأمَّا ما حكاه اللحياني من قولهم: هَرَدْتُ الشيء أُهرَيده هِرادةً، فإنما هو على البدل"[2].

فالهمزة والهاء أختان تتبادلان ومنها أراد الشيء، وهَراد، فالهمزة هي الأصل، لأن الهمزة أعمُّ تصرفًا من الهاء ولذلك قضينا أنَّها أصل والهاء فرع عنها.

" وأثرْتُهُ وهَثَرتُهُ على البدل وثوَّرْتهُ، وثورة الغضب: حِدَّته. والثائر: الغضبان"[3]، فالهمزة أصل لأنَّ اللفظ من الفعل أثار فالهمزة أعمُّ تصرفًا من الهاء وعلى ذلك الهمزة أصل والهاء فرع عنها.

ومن الألفاظ التي تبادلت فيها الهمزة والهاء لفظة(مهيمن)، وقد وردت لفظة مهيمن في موضعين من القرآن الكريم، الموضع الأول في سورة المائدة من قوله تعالى:" **وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه**"[4]، والموضع الثاني في سورة الحشر من قوله تعالى:" **هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون**"[5].

وفي هذه اللفظة وجهان كما ورد عند أبي العلاء المعري في كتابه(رسالة الملائكة) إذ يقول:" جاءت في القراءات أشياء لم يكثر مجيئها في كلام العرب فمنها

---

[1] : الزبيدي، تاج العروس، ج1، ص138.

وانظر مقاييس اللغة: ج212/1،وتهذيب اللغة: ج122/6.

[2] : ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص191.

[3] : المرجع السابق، ج4، ص108. وانظر تاج العروس، ج10، ص373.

[4] : سورة المائدة، آية48.

[5] : سورة الحشر، آية 23

(مهيمن) وأجمع الناس على أنه مُفيعِلٌ وأنه مكبّرٌ وإن وافق لفظه لفظ التصغير"[1]، والقرآن الكريم نزل بلغة العرب.

ويرى المعري أن هذا اللفظ يحمل على وجهين " أحدهما: أن يكون الاسم قد اشتُقّ من الفعل هَمَنَ وهو فعل ممات... والوجه الثاني في لفظة مهيمن أن تكون قد اشتقت من الأمن والأمانة، وقد أبدلت الهاء من الهمزة"[2].

وعلى ذلك إذا أردنا أن نعد اللفظة مشتقةً من الفعل هَمَنَ فالهاء على ذلك أصل والهمزة بدلٌ منها، فنحكم على هاء مهيمن أنها أصل، وإذا أردنا أن نعد اللفظة قد اشتقت من الفعل أمن، فالهمزة هي الأصل والهاء بدلٌ منها، وأذهب إلى أن الأصل فيها من الفعل (أمن)، أي (مؤيمن) ومن ثم أبدلت الهمزة هاء فصارت مهيمن، والذي يدل على ذلك أن الفعل هَمَنَ ليس له تصرفات في العربية حتى عده المعري فعلا مماتا، فلا يُعقَل أن نعد الهاء أصل على ذلك، فالراجح لدي أن أصل مهيمن من الفعل(أمن) لأنه أعم تصرفًا من (همن).

وأستند في ذلك إلى ما ذهب إليه المعري بقوله: " وقد يدخل في قياس العربية أن يكون مهيمن على وزن مهفعل وتكون هاؤه بدلًا من همزة كما قالوا هراق وأراق كأنهم بنوا فعلاً على أفعل من اليمن فقالوا أيمن ثم كرهوا أن يأتوا به على الأصل كما قالوا مؤربن، فأبدلوا من همزة أفعل هاءً فقالوا مهيمن والأصل مؤيمن من اليمن"[3].

2ــ الهمزة والعين:

صوتان حلقيان، تخرج الهمزة من أقصى الحلق والعين من وسطه وقد تبادلا في مواطن كثيرة ومنها:

---

[1] : المعري: أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي ، دار صادر، بيروت، 1992م، ص228.

[2] : المرجع السابق: انظر ص 230و 233.

[3] : المعرّي، رسالة الملائكة، ص257، وانظر: جواب المسألة الثانية عشر (القول في المهيمن) ص(228ــ279).

"الوَئِيَّةُ :المرأة الحافظة لبيتها، المصلحة له، لُغَةٌ في الوَعِيَّة، بالعين...وقالوا :هو يئي ويعي، أي يحفظ، ولم يقولوا : وأيت كما قالوا وعيت، إنما هو آتٍ لا ماضٍ"[1] وعلى ذلك فالعين أصل والهمزةُ بدلٌ منها، إذ العين أعم تصرُّفاً من الهمزة فلم يأتِ من الفعل (وأيْتُ) كما قالوا (وعيتُ) فدلّ ذلك على أن همزة الوئية بدلٌ من عين الوعية.

3ــ الهمزة والياء:

الهمزة حلقية والياء شجرية من وسط اللسان وقد تباعدتا مخرجًا واتفقتا في بعض الصفات كالجهر والإصمات والاستفال، وجرى وصف هذين الصوتين في معيار كثرة الاستعمال، وقد قلنا إنهما تباعدا مخرجًا إلا أن تبادلهما كَثُر كثرةً توجب ذكره من ضمن أمثلة الإبدال، وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أن بعضاً من صور الإبدال قد ينطبق عليها أكثر من معيار يؤكد أصالة الصوت وفرعية الآخر، والمثال التالي ينطبق عليه معياران هما كثرة الإستعمال وكثرة التصرُّف:

يقال:"اليَلَلُ: قِصَرُ الأسنان والتزامها وإقبالها على غار الفم ... والأَلَلُ لغةٌ فيه، قال اللِّحياني:في أسنانه يَلَلٌ وأَلَلٌ وهو أن تقبل الأسنان على باطن الفم، وقد يَلَّ يَلّاً ويللاً، قال: ولم نسمع من الأَلَلِ فعلاً فدلّ ذلك على أن همزة ألل بدلٌ من ياء يلل"[2].

فعدم استعمال الفعل من (ألل) دليل على أنَّ الياء في (يلل) أعمُّ تصرفًا من الهمزة، وعلى ذلك فالياء أصل والهمزة فرع، وكثرت الياء في الكلام والاستعمال وهذه الكثرة تجعلنا نحكم أن الياء أصل لكثرة استعمالها ودورانها على اللسان إذا ما قورنت بالهمزة التي هي أقل استعمالًا منها ولذلك حُكِمَ عليها أنها بدلٌ من الياء، وقد سبق أن بينَّا أنَّ الهمزة أقحمت إقحامًا للتخلص من تعاقب الحركة (الفتحة) وشبه الحركة (الياء)

---

[1] :تاج العروس،ج40، ص163.

[2] : لسان العرب، جزء11، ص740، وانظر الإبدال لابن السكيت ص136، وانظر اصلاح المنطق لابن السكيت(مما يقال بالهمز وبالياء) ص161.

4ــ الهمزة والواو:

الهمزة صوت حلقي والواو "حرف مجهور يكون في الكلام على ثلاثة أضرب: أصلًا، وبدلًا، وزائدًا"[1]، ومن إبداله قولك في:" يملك أحد عشر: هو يملك وَحَدَ عشر" وفي "يضرب أناةً: هو يضرب وناةً" وذلك أن الهمزة في (أحد) و(أناة) بدلٌ من واو، وأصله (وَحَدٌ)لأنه هو الواحد، (وامرأةٌ وَنَاة) من (الوُنِيّ)وهو الفتور، وذلك أنَّ المرأة توصف بأنَّها كسول"[2].

فالهمزة في (أحد) بدلٌ من الواو وأصلها من (وحد) لأنَّه من الوَحدة والواحد، فالواو أصل والهمزة فرعٌ عنها، وفي (أناة) الهمزة بدلٌ من الواو، ولأن اشتقاق الفعل من الوني، فالواو أصل والهمزة فرعٌ عنها.

5ــ الراء اللام:

صوتان ذَلَقيان، فاللام والراء ليسا صوتين شديدين فلا يُسمَعُ لهما انفجار عند النطق بهما وليسا رِخوين، ولذلك يُعَدُّ هذان الصوتان من الأصوات المتوسطة الذلقية، فاللام صوت متوسط مجهور، والراء كذلك متوسط مجهور إلا أنَّ صفته المميِّزة له هي صفة التكرير.[3] وقد اتحدا مخرجًا وصفةً كالجهر والتوسط والاستفال ولذلك تبادلا في مواطن كثيرة ومنها:

"يقالُ للدّرْع: نَثْرَةٌ ونَثْلَةٌ"[4]. وقال ابن جني:" نَثْرة ونَثْلَة فينبغي أن تكون الراء بدلًا من اللام، لقولهم: نَثَلَ عليه درعه، ولم يقولوا نثرها، فاللام أعمُّ تصرّفًا، فهي الأصل"[5]، وقد علّق على ذلك الزبيدي بقوله: إنَّ " باب نثلَ أكثر من باب نثرَ... ونرى أنَّ النثلَة هي الأصل لأن لها فعلاً وليس للنثرة فعلٌ يقولون: نَثَلْتُ درعي عنه، أي

---

[1] : ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2،ص573.

[2] : المرجع السابق، ج2، ص574.

[3] : انظر:إبراهيم أنيس،الأصوات اللغوية،ص(56ــ57).

[4] : ابن السكيت،الإبدال، ص116.

[5] : ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص192.

ألقيتها عني، ويقولون: نَثْرة، ولا يقولون: نَثَرْتُ عني الدرع، فتراهم حوّلوا اللام إلى الراء كما قالوا: سَمَلْتُ عينه وسَمَرْتُ عينه"[1].

وعلى ذلك فاللام أصل لأنَّها أعمّ تصرفًا من الراء.

6. **الذال والظاء:**

"الذال صوت رِخو مجهور... والظاء هو صوت مجهور كالذال تمامًا"[2] وهما لثويان يخرجان من طرف اللسان، إلا أنّ الذال من بين طرف اللسان والثنايا العليا، والظاء يرفع معها طرف اللسان وأقصاه باتجاه الحنك الأعلى مع تقعر وسطه، وهو من أصوات الإطباق، وهذان الصوتان يخرجان من حيز واحد، ونظراً لقرب مخرجهما وقع التبادل بينهما، ومن هذا التبادل :

قال ابن جني:" قرأت على أبي علي، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عنه، قال:" يقال: تركته وَقيذًا ووَقيظًا[3] والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلًا من الذال لقوله عز اسمه: (**الموقوذة**)[4] بالذال ولقولهم: وقَذَه يَقِذُه، ولم أسمع وقَظَهُ، ولا موقوظة، فالذال إذن أعمّ تصرفًا، فلذلك قضينا بأنها هي الأصل"[5].

ويمكن أن نطبق على هذا المثال معيارين وهما:

كثرة الاستعمال إذ لم نسمع وقظه بالظاء، فالذال أكثر استعمالًا من الظاء ولذلك قضينا أنها أصل، وتصريف الكلمة على وقذَه، فالذال أصل والظاء فرع عنها. فالأكثر استعمالًا والأكثر تصرفًا الذال ولذلك هي الأصل.

---

[1] : تاج العروس، ج14، ص172. يقال للدرع نثلة ونثرة: إذا كانت واسعة.

[2] : انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص(49ــ50).

[3] : ابن السكيت،الإبدال، ابن ، ص144.

[4] : سورة المائدة، آية (3).

[5] :ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص228.

4.3 ما يردُّ الأشياء إلى أصولها

إنَّ من الأمور التي تكشف لنا عن الأصل في ظاهرة الإبدال، وترد الحرف إلى أصله، وصورته الأولى التي نُطِقَ بها الجموع، كجمع التكسير، والتصغير، والإضافة، والتثنية، والضمائر. ونحوُ ذلك ممَّا يُطلق عليه اللُّغَويُّون ما يرد الأشياء إلى أصولها.

وقد ذُكِرَ هذا الباب من اللغة العربية في كثير من المواضع والمؤلفات، جاء ذكره غير مرة عند ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) ومن ذلك قوله:" وذلك أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع"[1] عند حديثه عن (أهل) والأصل فيها.

وفي شرح مراح الأرواح :"فإنَّ الضمائر مما يرد الأشياء إلى أصولها"[2].

وأفرد السيوطي في ذلك أبواباً متفرقة في كتابه" الأشباه والنظائر في النحو"، ذكر من الأشياء التي ترد الأشياء إلى أصولها الإضافة[3]، والتثنية[4]، والتصغير[5]، والضمائر[6].

وذكر ابن عصفور في كتابه (الممتع الكبير في التصريف) أنَّ "المضمر يرد الأشياء إلى أصولها"[7] وأشار إلى أن الجمع كذلك يرد الشيء إلى أصله عند حديثه عن الأصل في (ماء) التي تجمع على مياه وأمواه[8].

وهذه جملة من الأمثلة التي يمكن أن نطبّقَ عليها هذا المعيار:

1ــ الهمزة والهاء:

هما صوتان حلقيان من حيز واحد، وهما أختان، وتبادلا في مواطن كثيرة منها الهمزة في (ماء) إذ يرى اللغويون أن أصلها هاء "وأما إبدال الهمزة عن الهاء فقولهم (ماء) وأصله

---

[1] : سر صناعة الإعراب، ج1، ص103، وانظر ص100 و ص105 وص 248 وص279.

[2] : العيني، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستار جواد، د.ت ،ص32، وفي اللباب في علل البناء والإعراب:" ولأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها" ج1، 360.

[3] : السيوطي، جلال الدين، (911هــ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ج1، ص169.

[4] : المرجع السابق، ج1، ص224.

[5] :المرجع السابق، ج1،ص241.

[6] : المرجع السابق، ج2، ص204.

[7] : ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، ص231.

[8] : المرجع السابق، ص230.

(مَوَهٌ) لقولهم (أمواهٌ)، فقُلِبَت الواو ألفًا، وقلبت الهاء همزة، فصار (ماء) كما ترى، وقد قالوا أيضاً في الجمع (أمواء) فهذه الهمزة أيضاً بدلُ من هاء (أمواه)"[1]، فالهمزة في ذلك بدلٌ من الهاء والدليل على ذلك أنها تجمع على أمواه في جمع التكسير للقلة وتجمع على مياه في جمع التكسير للكثرة، والجمع مما يرد الأشياء إلى أصولها، وكذلك عند تصغيرها نقول:(مويه)، فالتصغير يرد الشيء إلى أصله، ولذلك حكمنا أنَّ الهمزة في (ماء) أصلها هاء (موه) . من خلال الجمع والتصغير اللذين ردّا الكلمة إلى أصلها، إلى جانب ذلك أكثر تصريف الكلمة على الهاء .

يقول ابن عصفور:" وإنّما جُعِلَت الهاء هي الأصل، لأن أكثر تصريف الكلمة عليها. قالوا: أمواهٌ ومياهٌ، وماهت الرعيّة، إلى غير ذلك من تصاريفها"[2].

فلكثرة تصريف الكلمة بالهاء وجمعها على مياه وأمواه وتصغيرها على مويه، جُعِلَت الهاء أصلًا والهمزة بدلًا منها.

وأُبدِلَت الهمزة من الهاء في قولهم: "(آل) كقولنا: آل الله، وآل رسوله، إنما أصلها(أهل)، ثم أبدلت الهاء همزة، فصارت في التقدير(أَأْل) فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفًا، كما قالوا: آدم وآخر، وفي الفعل: آمَنَ، وآزَرَ"[3]

والذي يدلُّ على أن أصل (آل) : (أهل) قولهم في التصغير: (أُهَيْل)[4] فالتصغير دلَّ على الأصل، ويذكر ابن عصفور أنّ مما يدل على أن الأصل أهل بالهاء قولنا إذا أضفنا إلى المضمر (أَهْلُكَ وأَهْلُهُ)، وذلك أن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها[5].

من ذلك كله نستنتج أن الهاء أصلٌ بدليل تصغيرها على (أُهَيْل) وعند إضافتها إلى الضمير نقول (أهلك وأهله) والتصغير والضمائر مما يرد الأشياء إلى أصولها. أضف إلى

---

[1] : ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص100.

[2] : ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص230. ولم نجد هذا المثال في كتب الإبدال الثلاثة (كابن السكيت وأبي الطيب اللغوي والزجاجي)

[3] : ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج4، ص356

[4] : انظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص230

[5] : المرجع السابق، ص230

ذلك أن الهاء في أهل أكثر استعمالًا منها في الهمزة، فلكثرة استعمالها كانت أصلًا والهمزة فرع عنها.

2ــ القاف والكاف:

صوتان لهويان من أقصى اللسان، والقاف مجهورة والكاف مهموسة وكلاهما شديد وتتحدان كذلك في الإصمات والانفتاح[1]، وقد تبادلا في مواطن كثيرة منها:

جاء عند ابن السِّكِّيت بابٌ في القاف والكاف وفيه:" قال أبو عمرو الشيباني يقال: هُو عَربيٌ كُحٌ وعربيّةٌ كُحَّةٌ، أبو زيد يُقالُ: أعرابيٌ قُحٌّ، وأعرابٌ أقحاح أي مَحضٌ خالص. ومثلُهُ: عَبْدٌ قُحٌ أيْ خالصٌ محْضٌ. الأصمعيُّ: القُحُّ: الخالِص من اللُّؤمِ والكرم ومن كلِّ شيءٍ"[2].

قال ابن جني في ذلك:" فينبغي أن تكون الكاف في كُحّ بدلًا من قاف قُح؛ لأنَّ أبا زيد حكى في جمعه: أقحاح، ولم نسمعهم قالوا: أكحاح"[3].

فجمع الكلمة على أقحاح دليلٌ على أن القاف أصلٌ؛ ذلك أن الجمع مما يرد الشيء إلى أصله، ولم يُسمع الجمع (أكحاح)، وعلى ذلك فالقاف أصلٌ والكاف بدلٌ منها وفرعٌ عنها.

وكذلك أكثر تصريف الكلمة على القاف، وهذا أيضًا دليلٌ على أنها أصل.

3ــ الواو والياء:

"الوِسام: ما وُسِمَ بهِ البعيرُ من ضروب الصُّوَر، والميسَمُ: المِكْواة أو الشيء الذي تُوسم به الدّوابُّ، والجَمْعُ مَواسِمُ ومياسِمُ، الأخيرة معاقبة، قال الجوهريُّ: أصل الياء واوٌ فإن شئت قُلْتَ في جمعه مياسِمُ على اللفظ، وإن شِئت مواسِمُ على الأصل"[4].

جُمِعَتْ هذه الكلمة مياسم على اللفظ (ميسم)، وجُمِعتْ مواسم على الأصل (الوِسام)، فجمعها على الأصل (مواسم) دليل على أن الواو أصل لأن الجمع يرد الشيء إلى أصله،

---

[1] : انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص(71ــ74).

[2] :الإبدال، لابن السكيت، ص113.

[3] :سر صناعة الإعراب، لابن جني،ج1،ص279، وانظر لسان العرب، لابن منظور، قحح، كحح.

[4] : لسان العرب، لابن منظور، ج12، ص636، وانظر: الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي، بابٌ في الواو والياء ص(20ــ28)، ولم ترد هذه اللفظة عنده ولا عند ابن السّكِّيت.

فضلاً على أن أكثر تصريف الكلمة على الواو، إذ اشتقاق اللفظة من (وسم) بالواو، وليس من يسم بالياء، فالواو أصلٌ والياء فرعٌ عنها.

ومن ذلك أيضًا:" شيبانُ: قبيلة، ياؤهُ بدلٌ من الواو لقولهم: الشوابنة"[1].

فجُمِعَتْ بالواو: شوابنة، والجمع دليلٌ على الأصل، ولذلك الواو أصلٌ والياء فرعٌ عنها: فلو كانت الياء أصل لقيل في جمعها شيابنة على اللفظ (شيبان) وإنما جاء في جمعها (شوابنة بالواو)، للدلالة على أصلها، فالواو أصلٌ والياء فرعٌ عنها.

4ــ السين والصاد:

"السين صوت رِخو مهموس... وفي كتب القراءات مخرجها من طرف اللسان فويق الثنايا السفلى بينما أكثر الناطقين بها الآن ينطقونها من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا"[2].

وكذلك" الصاد صوت رِخو مهموس، يشبه السين في كل شيء سوى أنَّ الصاد أحد أصوات الإطباق"[3]، وهما أسليتان تتفقان بالهمس والرِّخاوة والإصمات، ونظراً لقرب مخرجهما تبادلا في مواطن كثيرة منها:

"السَّطْمُ والسِّطام: حَدُّ السيف وغيره، وفي الحديث: العرب سِطام الناس، وأُسْطُمَّة القوم: مجتمعهم، ويجمع على أساطم، وأسُطُمَّة البحر: معظم مائه"[4].

" قال رؤبة: وَصَلْتُ مِنْ حَنْظلة الأُسطُمَّا"[5].

" وروي الأُصْطُمّا، بالصاد، بمعناه، والجمع الأساطم"[6]، فقوله: ويجمع على أساطم، دلَّ على أن السين هي الأصل فلم يقولوا: أصاطم، والجمع مما يرد الأشياء إلى أصولها، فالسين أصل والصاد فرعٌ عنها.

---

[1] : المرجع السابق، شَوَبَ .

[2] : انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص(67ــ68).

[3] : المرجع السابق، ص(68ــ69).

[4] : جمهرة اللغة، لابن دريد،ج2،ص837، وانظر: الإبدال.

[5] : الرجز في المعاقبة والنظائر للزجاجي، باب الصاد والسين، ص60ــ62). وليس في ديوانه بتحقيق عبد الوهاب عوض الله.

[6] : لسان العرب، لابن منظور، ج12، ص287.

و" صطم: الأُصْطُمَّةُ: لغةٌ في الأُسْطُمَّة والأُسطمُّ في جميع ما تصرف منه"[1].

فقوله الأُصْطُمَّةُ لغة في الأُسْطُمَّة، دليلٌ على أن الصاد فرعٌ والسين أصلٌ، فالصاد بدلٌ من السين.

5ــ السين والتاء:

السين والتاء هما من الأصوات المتقاربة المخارج، إذ ينحصر مخرج هذين الصوتين بين طرف اللسان والثنايا العليا وأصولها. فالتاء" صوت شديد مهموس... يتكوّن بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا"[2]، و" السين من أول اللسان، مشتركًا معه طرف اللسان في بعض الأحيان حيث يكاد يلتقي بأصول الثنايا العليا"[3]، ولقرب مخرجهما تبادلا في مواطن كثيرة منها:

" طسْت، والجمع (طساس) بالسين، لأن أصلها السين، فأبدلوا من إحدى السينين تاءً؛ لاجتماعهما في آخر الكلمة، فإذا جمعت فرّقت بينهما الألف، فردَدْت السين،ومثلها (ستَّ) أصلها سِدْس، وذلك أن تقول في تصغيرها: سُدَيْسَة، وتقول: طُسيسٌ وطسيسة، إذا أُنِّثَت"[4].

فأُبدِلَت التاء من السين طلبًا للخفة، وعلى ذلك فالسين أصلٌ بدليل جمعها على طساس، والجمع يرد الشيء إلى أصله، وبدليل تصغيرها على (طُسيس وطسيسة)، والتصغير أيضًا مما يرد الشيء إلى أصله، فدلّ ذلك على أن السين أصل والتاء فرعٌ عنها، وورد عن ابن عصفور:" وإنما جُعِلَتْ التاء في طِسْتُ بدلًا من السين ولم تجعل أصلًا، لأنّ طسًّا أكثر استعمالًا من طِسْت"[5]. وهذا مما يُؤكِّد أصالة السين وفرعيّة التاء فالسين أكثر استعمالًا إذا ما قورنت بالتاء.

---

[1] : لسان العرب، لابن منظور، ج12، ص339.

[2] : الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص53.

[3] : المرجع السابق، ص68.

[4] : ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري،(ت276)، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ص106.

[5] : ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص258.

وقال:" وأُبدِلَت التاء من السين على غير اطّراد في (سِت) في العدد،وأصلُه(سِدْسٌ)، بدليل قولهم في الجمع:أسداس وفي التصغير: سُدَيْسَةٌ"[1]. فالجمع والتصغير دلّا على الأصل في الإبدال.

6ــ الفاء والثاء:

" الفاء العربية صوت رِخو مهموس، وهو بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا"[2]، والثاء" بين طرف اللسان والثنايا العليا وهو صوت مهموس لا يتحرك معه الوتران الصوتيان"[3]. فالفاء صوت شفوي أسناني والثاء لثوي من طرف اللسان وكلاهما صوت مهموس رِخو، فتقاربا صفةً ومخرجًا، وقد تبادلا في مواطن كثيرة منها:

"يقال: جَدَفٌ وجَدَثٌ للقبر"[4]، وقال ابن جني في ذلك:

" والوجه أن تكون الفاء بدلًا من الثاء؛ لأنهم قد أجمعوا في الجمع على أجداث، ولم يقولوا أجداف"[5]، والدليل قوله تعالى في سورة يس:" **وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ**"[6].

فالثاء على ذلك أصلٌ بدليل جمعها على (أجداث)، ولم يرد جمعها على أجداف، والجمع مما يرد الأشياء إلى أصولها، والفاء فرعٌ عنها.

ومن تبادلهما قولُك:" فِناء الدار وثناؤها على البدل، وليس بلغة على حِدَتها، لأنهم لم يقولوا أثنية كما قالوا أفنية، ولو كانت لغة وضعية لقيل ذلك"[7]. فالثاء في هذا المثال فرعٌ والفاء أصل، بدليل أنهم لم يقولوا أثنية في الجمع، بل قالوا أفنية، والجمع يرد الشيء إلى

---

[1] : ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص257.

[2] : الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص48.

[3] : المرجع السابق، ص(49ــ50).

[4] : الإبدال، لابن السكيت، ص125. انظر: الإبدال والمعاقبة والنظائر، للزجاجي، ص86، لسان العرب: جَدَثَ.

[5] : سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص248.

[6]: سورة يس، آية(51).

[7] : المخصص، لابن سيده الأندلسي، ج1، ص501.

أصله. ، وابن جني يزعم أنّ فناء الدار وثناؤها كلاهما أصلان، لتساويهما في التصرُّف.[1]

وقال ابن الأعرابي:" الإرثُ في الحَسَب والوِرْثُ في المال، وحكى يعقوب إنه لفي إرث مَجْدٍ وإرْف مَجْدٍ على البدل والإرث من الشيء البقية من أصله، والجمع إراث"[2].
فالثاء أصلٌ بدليل جمعها على(إراث) والجمع يرد الشيء إلى أصله، والفاء فرعٌ عنها.

5.3 نصّ العلماء

من المعاييرِ التي يُتْكَأُ عليها في معرفةِ الأَصالة والفرعية في تبادلِ الأَصوات في العربيةِ ويردَّنا إلى الصوتِ في صورتِهِ الأُولى التي نُطِقَ بها أَن يَرِدَ نَصٌّ لعالمٍ لُغَوي صراحةً يُثْبِتُ أصالةَ الصوتِ.

ومن خلال بحثي في الإبدالِ والأَصالة فيهِ وجدتُ ثلاثة أشكالٍ لنصّ العلماء على أصالة نمط ما، وهي أشكال تعبيرية واضحةُ الإشارةِ في النّصِّ على الأَصالة والفرعية في الصّوت اللُّغَوي، وبناءً على ذلك جرى تقسيم هذا المعيار من الدراسةِ على ثلاثة فروع رئيسةٍ وهي كالتالي:

- النصّ الصريح من العالم على أنّ أحدَ الصوتين أصلٌ والآخر فرع.
- نصّ اللغويينَ بقولهم في أحد الأنماط اللغوية: (بدلٌ من) فما قبلَ (بدلٌ مِنْ) فَرْعٌ وما بعدَها أصلٌ في الإبدالِ.
- قولُ اللُّغَويين في أحد الأنماط اللغوية: (لُغَةٌ في)، وهنا يكون ما بعدَ (لُغَة في) هو الأصل وما قبلَها فرعٌ.

وفي هذا كلِّهِ إشارةٌ إلى الأصلِ، ونصٌ عليهِ، على أنّ أَقصى ما يستطيعُ الباحث الوصولَ إليهِ هنا هُوَ التّرجيحُ، فلا أَمْلِكُ البرهانَ العلمي لأَقْطَعَ الأَمرَ وأَبُتَّهُ، إذْ ليسَ في الدراساتِ الإنسانيةِ والتاريخيةِ ما يُمَكِّنُ مِنَ القطعِ والجزمِ، فأَقصى الأَمر هو الترجيح مع ذكرِ ما اعتمدتُ عليه في ترجيحِ هذا الرأي دون ذاك.

---

[1] : انظر : سر صناعة الإعراب، لابن جني، ص248.

[2] : المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الأندلسي، ج10، ص178.

أوّلًا: نصٌّ العالم صراحةً.

ففي التبادل بين السين والصاد جاءَ نصٌّ صريحُ الدلالةِ على أيّ الصوتين أصلٌ وأيّهما فرعٌ، يقولُ البطليوسي في ذلك:" وَقَدْ أَجَازَ النَّحْوِيون في كلِّ سينٍ وَقعتْ بعدَها غينٌ أَو خاءٌ مُعْجَمَتانِ، أَو قافٌ أَو طاءٌ، أَن تُبْدَلَ صادًا، فإِنْ كانَتْ صادًا في الأَصلِ لَمْ يَجُزْ أن تُقْلَبْ سينًا، نحو: سَخِرْتُ منه وصَخِرْتُ، "**وأسبغ عليكم نعمهُ**"[1] وأَصْبَغَ، "**وزادكم في الخلق بسطة**" وبَصْطَةً[2]. فمتى رأيتَ مِنْ هذا النوعِ ما يُقالُ بالصّادِ والسّينِ، فَاعْلَمْ أَنَّ السّينَ هيَ الأَصلُ؛ لأَنَّ الأَضْعَفَ يُرَد إِلى الأَقوى، ولا يُرَد الأَقوى إِلى الأَضعفِ"[3].

لا يخفى اتّحادُ هذين الصّوتينِ في المخرجِ، إِذْ هُمَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ مَعْ ما يُحاذيهِ مِنْ أُصولِ الثَّنايا العُليا، هكذا يَنْطِقُهَا الكثرةُ الغالبة منّا الآن، فهما صوتان يخرجان من طرفِ اللِّسانِ، مَعْ ما فَوقَ الثَّنَايا السُّفْلى، وهُما صَوْتَانِ أَسَلِيَّانِ صفيريَّانِ، كلاهُما مَهْمُوسٌ، رِخو، إِلا أَنَّ الصّادَ أَقوى؛ لأَنَّها صَوتٌ مستعلٍ مُطبَقٍ والسّين أَضْعَفُ لأَنَّها مُسْتَفِلَة، وتبادلا كثيرًا في اللُّغةِ. [4]

وهذه التبدّلاتِ نتيجةُ التطوّراتِ الصوتيةِ ما هي إِلا تفاعلاتٍ تَتِمُّ بين الأَصواتِ في سياقاتٍ لُغَويَّةٍ، إِذْ هناك تأثيراتٌ تَتِمُّ بين الأَصواتِ بفعلِ التجاوُر والمناسبةِ الصوتيةِ.

فالصوتُ في حالةِ نطْقِهِ مفردًا أَسهلُ منهُ في حالةِ نُطْقِهِ إِذا جاءَ مُجاورًا لأَصواتٍ أُخرى، ففي نطقهِ مُفردًا لا يحتاجُ إِلى جُهْدٍ عَضَلِيٍّ كبيرٍ، مُقارنةً بمجيئهِ مجاورًا لأَصواتٍ أُخرى، فحينها يحتاج جهدًا عضليًّا كبيرًا، وهذا ما يقودنا إِلى أَنَّ اللسان عندما يَنْطِقُ يَعْمَدُ إِلى إِبْدالِ الصَّوتِ بصوتٍ آخر أَقلَّ جهدًا، أو مناسبًا للصوتِ الآخر المجاور لهُ، إِذ الإِبدالُ يُؤَكِّدُ على التمازجِ والتناسبِ والتفاعلِ بين الأَصواتِ اللُّغَويةِ، وهذا ما نجدهُ جليًّا في إِبدالِ(السّين والصّاد).

---

[1] : سورة لقمان، آية(20).

[2] :سورة الأعراف، آية (69).

[3]: البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا، حامد عبدالمجيد، دار الكتاب المصرية، القاهرة ، 1996، ج2، ص197.

[4] : انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص(66ــ69).

فالسّينُ في نطقهِ مُفردًا سهلُ النُّطق، في حين أَنَّهُ إِذا جاءَ في سياقٍ لُغَويٍّ مُعيّنٍ وجاورتهُ أَصواتٌ كالقافِ والطاءِ والغينِ والخاءِ كان نطقهُ صعبًا اسْتَلْزَمَ في ذلكَ جُهدًا عضليًّا كبيرًا، وللتخلصِ من هذا الجهدِ الكبيرِ يُبْدَلُ السّينُ صوتًا مناسبًا للأَصواتِ المجاورةِ للسّينِ، والصّادُ هو الصّوتُ المناسبُ.

ومن ذلك نَخْلُصْ إِلى أنَّ أَيَّ تبادلٍ يحدثُ بين هذينِ الصّوتينِ، فالسّينُ فيهِ تكونُ هيَ الأَصلُ، والصّادُ هيَ الفَرعُ. إِذِ الصوتُ الأَضعفُ يُرَدْ إِلى الأَقوى ويُقْلَبُ لهُ، ولا يُقْلَبُ الأَقوى إِلى الأَضعفِ، فالسّينُ صوتٌ ضعيفٌ والصّادُ أَقوى مِنْهُ لأَنَّهُ صوتٌ ذو طابعٍ تَفْخِيمِيٍّ.

وهذهِ جملةٌ مِنَ الأَمثلةِ تُؤَكِّدُ أَصالةَ السّين وفرعيَّةُ الصّاد، وهي كثيرةٌ مِمّا لا يَسَعُنَا المقامُ ذِكْرُهُ والوقوفُ عليهِ، إِذْ تُذْكَرُ المُثُلُ ليُغنِي قليلُها عنْ كثيرِها، ونشير هنا أنا أوردنا الأمثلة ليس لأنّ في كل منها نصًّا صريحًا على أصالة صوت دون صوت لكنّا من خلال نص البطليوسي السابق نستطيع أنْ نطمئنّ إلى أنّ كل إبدال بين السين والصاد بشرط مجاورة السين للأصوات المستعلية تكون فيه السين هي الأصل والصاد فرع، ومن هذه الأمثلة:

"الرُّصْغُ لُغَةٌ في الرُّسْغِ، وهو عِظَمُ الحافِرِ، وَقَدْ حَفَرَ حتى رَسَّغَ أَيْ بَلَغَ إِلى الرُّسْغِ"[1].

"وَصَبَغَتْ النّاقةُ لُغَةٌ في سَبَغَتْ، يعني: جَاءَتْ بوَلَدِها تامًّا"[2].

" والصَّقْرُ لُغَةٌ في السَّقْرِ، وهو شِدَّةُ الوَقْعِ، قالَ ذو الرُّمَّةِ:[3]

إِذا مَالَتِ الشَّمْسُ اتَّقَى صَقَراتِها بِأَفْنَانٍ مَرْبُوعِ الصَّرِيمَةِ معبل

يعني: شِدَّةُ وَقْعِ الشَّمْسِ"[4].

---

[1] : العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج4، ص372، تهذيب اللغة: 60/8.

[2] : المرجع السابق، ج4، ص374.

[3] : ذو الرمة: ديوانه، اعتنى بشرحه وغريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2006م، ص224

[4] : العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج5، ص60.

"والقَرِيصُ لُغَةٌ في القَرِيسِ، وقرَصْتُ العَجِينَ: قَطَعْتُهُ قُرْصةً، وكُلُّ مَا أَخَذْتَ شيئًا بينَ شيئينِ، وَعَصَرْتَ أَوْ قَطَعْتَ فقدْ قَرَصْتُهُ"[1].

وتقول:" أَجِدُ في بطني مَغْسًا ومَغْصًا"[2].

"وأسبغ الله عليه النعمة وأصبغها، أكثرها إسباغًا بالسّينِ والصّاد، والسّين أَعلى وأَكثر"[3].

" وماءٌ صَخَنٌ، لُغَةٌ في سَخَنٌ، وهو الحَارُّ"[4].

وَتقولُ:" قَصَصْتُ خَبَري وقَسَسْتُهُ"[5]. أي تَتبّعْتُهُ.

"وُيقالُ لِلْغُبَارِ: القَسْطَلُ والقَصْطَلُ"[6].

ويقالُ: خَطِيبٌ سَلَّاقٌ وصَلّاقٌ، ومِسْلاقٌ ومِصْلاقٌ : إِذا كانَ فَصيحًا بَليغًا"[7].

" قالَ اللَّيْثُ: الصَّغَلُ لُغَةٌ في السَّغَلِ وهو سوءُ الغِذَاءِ، قالَ: والسّينُ فيهِ أَكثرُ مِنَ الصّادِ"[8].

ففي هذهِ الأَمثلةِ أُبْدِلَتْ الصّادُ منَ السّينِ، وذلك أَنَّ الصَّادَ أَخَفُّ من السّينِ على اللّسانِ، عندما تجاورها أَصواتٌ كالقافِ والطاءِ، والغينِ والخاءِ، ففي قَسْطَلٍ وقَصْطلٍ، الصّادُ حرفٌ مُطْبَقٌ كالطاءِ، فتتقاربان، فَيَسْهُلُ النّطقُ بالصّاد لمجاورتِها صوتٌ مُطْبَقٌ مِثْلُها، وكذلكَ في باقي الأمثلةِ.

---

[1] : المرجع السابق، ج5، ص61.

[2] : إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (244هـ)، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء الترتث العربي، ط1، 2002، ص180.

[3] : جمهرة اللغة، لابن دريد، ج1، ص286.

[4] : المرجع السابق، ج1، ص606.

[5] : الإبدال والمعاقبة والنظائر، للزّجاجي، ص60.

[6] : الإبدال، لأبي الطيب اللُّغوي، ج2 ، ص173.

[7] : المرجع السابق، ج2، ص174، وانظر: من (172ـــ 196).

[8] : تهذيب اللغة، لأزهري، ج8، ص61.

وفي قَوْلِهِ تَعَالى:" اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ"[1] يقولُ أَبو عَلي الفارسيّ:" اختلفوا في قوله تعالى " اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ" فرُوِيَ عن ابنِ كثير: السّينُ والصّادُ، ورُوِيَ عن أَبي عمرو: السّينُ والصّادُ، والمُضارعةُ[2] بين الزّاي والصّاد، رواهُ عن العريانِ بن أَبي سفيان، ورَوَى عَنْهُ الأَصمعي"الزِّرَاط" بالزّاي، والباقون بالصّادِ، غَيْرَ أَنّ حَمْزَة يَلْفِظُ بها بين الصّاد والزّاي"[3].

قالَ أَبو بكر: " لِلْقارئِ بالسّينِ أَن يقولَ: هو أَصلُ الكلمةِ، ولو لَزِمَ لُغَةَ مَنْ يَجْعَلُهَا صاداً مع الطاءِ لَمْ يَعْلَمْ ما أَصْلُهَا"[4].

ويَعُلِّلُ أَبو بكر حُجَّةَ مَنْ قرأَ بالصّادِ:" إِنَّها أَخَفُّ على اللِّسانِ، لأَنَّ الصّادَ حرفٌ مُطْبَقٌ كالطاءِ فتتقاربان، وتَحْسُنَانِ في السَّمْعِ، والسّينِ حرفٌ مهموسٌ، فهو أَبعدُ مِنْ الطاءِ، وهي قراءةُ أَبي جَعفر والأَعرج وشيْبة وقَتَادة"[5].

ويُعَلِّلُ حُجَّةَ مَنْ قرأَ بالزّاي:" أَبْدَلْتُ مِنْها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء في الجهرِ، ورُمت الخفة، ويحتَجُّ بِقولِ العربِ: صَقْر، وسَقْر، وزَقْر"[6].

ويُعَلِّلُ مَنْ قرأَ بالمضارعةِ التي بينَ الزّاي والصّاد بقولِهِ:" رُمْتُ الخِفَّةَ، ولمْ أَجعلها زايًا خالصةً، ولا صادًا خالصةً فَيَلْتَبِسُ بأَحدِهِما"[7].

أَمّا الاختيارُ عند أَبي بكر في هذا كلِّهِ فالصّادُ :"لِلخِفَّةِ، والحُسْنُ في السَّمْعِ، وهو غير مُلْبِس؛ لأَنَّ مَنْ لُغَتَهُ هذا إِذا كانَ يَتَجَنَّبُ السّينَ مع الطاءِ لَمْ يَقَعْ عليهِ لَبْسٌ؛ لأَنَّ السّينَ كأَنَّها مُهْمَلَةٌ في الاستعمالِ عندَهُ مع الطاءِ، وإِنَّما يَقَعُ الإِلْبَاسُ لو الْتَبَسَتْ كلمةٌ

---

[1] : سورة الفاتحة، آية 6.

[2] : المضارعة: المشابهة والمقاربة، والمضارعة للشيء: أن يضارعه كأنه مثله أو شبهه(اللسان/223).

[3] : أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار،(ت377هـ)، الحُجّة للقراء السبعة ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، ج1، ص53.

[4] : المرجع السابق ، ج1، ص53.

[5] : الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي،

[6] : المرجع السابق، ج1، ص54.

[7] : المرجع السابق، ج1، ص54.

بالسّينِ بكلمةٍ بالصّادِ في مَعْنَيينِ مُخْتلِفَينِ، ومع ذلك فهيَ قراءةُ الأَكثرِ، أَلا ترى أَنَّ مَن رُوِيَتْ عنهُ القراءةُ بالسّينِ منهم قد رُوِيَت عنهُ بالصّادِ؟"[1].

وعلى ذلك فالصّادُ هي أَحسنُ في السّمعِ، للمناسبةِ الصّوتيةِ التي تُؤَدّيها مع الطاءِ، فالسّينِ صوتٌ مُسْتَفِلٌ والطاءُ مُسْتَعِلٍ، والانتقالُ من صوتٍ مُسْتَفِلٍ إِلى صوتٍ مُتَصَعِّدٍ فيهِ مَشقة وثِقَل، ولذلك أُختيرَت الصّاد لمناسبَتِها الطاء في الاستعلاءِ والتَّصَعُّدُ. فالسّينُ هيَ الأَصلُ والصّادُ فرعٌ عنها وأُبدِلَت طلباً للخِفَّةِ والجَهْد الأقلِّ.

ومن خلال قانون السُّهولةِ نستطيعُ تفسيرَ بعضِ التبدُّلاتِ الصوتيةِ، إِذْ مِنَ الأُمورِ المسلّمِ بها أَنَّ اللُّغَة تميلُ في نُطْقِها للأَصواتِ إِلى السهولةِ والتيسيرِ والجَهْدِ الأَقلّ، وهذا من القوانين اللغوية التي تحكم اللغة، فهي تُؤْثِرُ نطق صوتٍ على صوتٍ آخر طلباً للخفةِ والسهولةِ، ويُعَدُّ هذا القانون من قوانينِ التطورِ اللُّغَويّ.

فالعربية تَنْفِرُ من الثِّقَلِ إِلى الخفةِ، وهذا ما نَجِدهُ في إِبدالِ: (بَسْطَة وبَصْطَة، وسِرَاط وصِرَاط، وأَسْبَغَ وأَصْبَغَ) وغيرها من الأمثلةِ على تبادلِ السّينِ والصّادِ.

وقد تَحدّثَ عن هذا القانون إِبراهيم أَنيس في كتابِهِ الأَصوات اللُّغَوية وعدَّها من عوامل تطوُّر الأَصوات اللُّغَوية وسمّاها "نظرية السهولة" ومفادها : " تنادي هذه النظرية بأَنَّ الإِنسانَ في نطقِهِ لأَصواتِ لُغَتِهِ، يميلُ إِلى الاقتصادِ في المجهودِ العضليِّ، وتلمُّس أَسهل السُّبل، مع الوصولِ إِلى ما يهدف إِليه ... فهو لهذا يميلُ إِلى استبدالِ السّهل من أَصواتِ لُغَتِهِ ، بالصَّعبِ الشّاق الذي يحتاجُ إِلى مجهودٍ عضليٍّ أَكبر... وليس معنى هذا أَنَّ هذهِ النَّظرية تَنْطَبِقُ على كلِّ الحالاتِ وإِنَّما يمكن تطبيقُها على كثيرٍ من التَّطوراتِ الصّوتيةِ في اللُّغَةِ. فإِذا وَجَدَ الباحثُ أَنَّ التَّطور الصّوتي كانَ عكسيًّا، أَي من السّهلِ إِلى الصّعبِ ــ كما وُجِدَ فعلًا في بعض الحالاتِ ــ فعليهِ أَنْ يبحثَ عن أَسبابٍ أُخرى خاصة تُبَرِّرُ هذا التّطورِ"[2].

---

[1] : المرجع السابق، ج1، ص54.

[2] : الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص(165ــ 166).

ويُؤَكِّدُ أَحمد عفيفي على حرصِ العربيةِ مُراعاة الخفةِ والسُّهولةِ في سُلُوكِها تجنُّبًا للثِّقَلِ " فالتخفيفُ يُوضِّحُ جانباً كبيراً من عبقريةِ اللُّغَةِ في مراعاةِ الخفةِ في سُلُوكِها رفضاً للثِّقَلِ ويوضِّحُ طبيعةَ العربيةِ وحقيقةَ بنائِها"[1].

ثانيًا : النصّ بعبارة (بدل من).

وَرَدَتْ في كُتُبِ اللُّغَويين إِشارَاتٌ نَسْتَدِلُّ بها على الأَصلِ في الإِبدالِ اللُّغَوي ومنها قولُهم إِنَّ هذا بدلٌ مِنْ هذا،وإِنَّ هذا على البدلِ، وهذهِ جُملةٌ من الأَمثلةِ تُبَيِّنُ لنا النَّصَّ على الأَصلِ في الإِبدالِ في كتبِ اللُّغَويين:

1ــ " هَرَاقَت السَّحَابةُ ماءَها، تُهَرِيْقُ فهي مُهَرِيْقَةٌ، والماءُ مُهَراقٌ. الهاءُ مفتوحةٌ في كُلِّهِ، لأَنَّها بدلٌ من هَمزةِ أَرَقْتُ ، وهَرَقْتُ مثلُ أَرَقْتُ"[2].

2ــ " والبَدَاهَةُ: أَوّلُ ما يَفْجُؤَكَ، الهاءُ فيهِ بَدَلٌ مِنَ الهَمْزِ"[3].

3ــ " وقرأَ بَعْضَهُم "**طَهْ ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى**"[4] بتسكينِ الهاء، وقالوا : أَرادَ: طَإِ الأَرضَ بقدمِك جميعاً، لأَنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليهِ وسلَّم كانَ يَرْفَعُ إِحدى رِجلَيْهِ في صلاتِهِ، قالَ ابن جنِّي: فالهاءُ على هذا بدلٌ مِنَ هَمْزَةِ طَأْ"[5].

ففي الأَمثلةِ السّابقةِ الهمزةُ أَصْلٌ، ففي قولهم هذا بدل من هذا نَصٌّ على الأَصلِ في الإِبدالِ.

4ــ وكذلكَ قولُهُم:" أَسْنَتَ القومُ فَهُمْ مُسْنِتُون، إِذا أَصابتْهُم السّنة، التاءُ فيهِ بدلٌ مِنَ الواو"[6]، فالواو أَصلٌ والتاءُ فَرْعٌ عَنْها.

5ــ " ونَاقَةٌ جَلْسٌ : بالسّينِ بَدلٌ مِنَ الزَّاي وهي الوَثِيقَةُ الخَلْق "[7]

فالزّاي أَصلٌ لأَنَّها مِنْ (جَلَزَ)، والسّينُ فَرْعٌ عَنْها.

---

[1] : عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص10(مقدمة المؤلف).

[2] : العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج3، ص365.

[3] : لسان العرب، لابن منظور، ج13، ص475.

[4] : سورة طه، آية(2/1).

[5] : لسان العرب، لابن منظور، ج1، ص195.

[6] : جمهرة اللغة، لابن دريد، ج1، ص399.

[7] : تهذيب اللغة، للأزهري، ج10، ص325.

والإشارةُ الثانيةُ التي نتوصَّلُ من خِلالِها إلى الأَصلِ في الإبدالِ وتُدْرَجُ ضمن هذا المعيار قولُ اللُّغويين: إنَّ هذا على البَدَلِ، ففي هذا نَصٌّ على الأَصلِ، أَي أَنَّ هذه اللَّفظةِ هي على البدلِ، فهي فرعٌ ، وما قبْلَها هو الأَصلُ، ومِنْ ذلكَ:

1ــ " يَلَمْلَمُ أَو أَلَمْلَمُ أَو يَرَمْرَمُ، الثّانيةُ على البدلِ، ميقاتُ أَهلِ اليمنِ لِلإحرامِ بالحَجِّ، ويَرَمْرَمُ: أَيضاً على البدلِ"[1].

الياءُ أَصلٌ، والهمزةُ فَرعٌ لقولِهِ: الثانيةُ على البدلِ، أَي أَلَمْلَمُ بالهمزةِ على البدلِ فهيَ فرعٌ، فَأُبْدِلَتْ الهمزة مِنَ الياءِ.

2ــ قولهم:" المَصْدُ: البَرْد، وما وَجَدْنا لها العامَ مَصْدَةً ومَزْدةً، على البدلِ، تُبْدَلُ الصّادُ زاياً، يعني البَرْد"[2].

إِذنْ الصَّادُ أَصلٌ والزَّاي فَرْعٌ عنها لقولهم(على البدلِ) أَي الزَّاي بَدلٌ مِنَ الصّادِ.

3- وقَوْلُهُم في تَبَادُلِ الميمِ والباء:- "الجُرْجُبُّ والجُرْجُبانُ: الجَوْفُ . يُقالُ مَلَأَ جَرَاجِبَه، وجَرْجَبَ الطعامَ وجَرْ جَمَه: أَكلَهُ، على البدلِ" .[3]

4- "وفي حديثِ علي –رَضِيَ الله عَنْهُ- :" وضُرِبَ على قَلْبِهِ بالإِسْهابِ" . قيل: هُوَ ذَهَابُ العَقْلِ. وأُسْهِبَ الرَّجُلُ فهو مُسْهَبٌ. إِذا تغيَّر لَونُهُ من حُبٍّ أَو فَزَعٍ أَو مَرَضٍ، ورجلٌ مُسْهَبُ الجسمِ، إِذا ذَهَبَ لَونُهُ مِنْ حُبٍّ. وحكى اللِّحياني: رَجُلٌ مُسْهِب العقل بالكسرِ ومَسْهِمٌ على البدلِ" .[4]

إِذن الميمُ في (جَرْجَمَه) بدلٌ من جَرْجَبَ، فالباءُ أَصلٌ والميمُ فَرعُ عَنْها. فقولُهُ عن البدلِ، إِشارةٌ إِلى أَنَّها فرعٌ عَنْها وفي مسهبٌ ومسهمٌ، الميم فيه بدلٌ من الباءِ، إِذ الباء أَصلٌ والميمُ فَرعٌ عَنْها.

5- وقولهم:- "الصُّمْرُ، بالضّمِّ :الصُّبْرُ، على البدلِ، وقَدْ أَدْهَقْتَ الكأسَ إِلى أَصْمَارِها وأَصْبارها. أَي إِلى أَعالِيها واحدُها صُمْرٌ وصُبْرٌ" .[5]

---

[1] : تاج العروس، للزبيدي، ج3، ص439.

[2] : لسان العرب، لابن منظور، ج3، ص414، وانظر: تاج العروس: 175/9 .

[3] :لسان العرب، لابن منظور، ج1، ص264، وانظر: تاج العروس: 158/2 .

[4] :تاج العروس، للزَّبيدي، ج3، ص80.

[5] :تاج العروس، للزَّبيدي، ج12، ص347.

فالباءُ فَرْعٌ والميمُ أَصلٌ، إِذ أُبْدِلَتْ الباءُ مِنْ الميم، وفي قولِهِ: على البدلِ إِشارة إِلى الأَصل. إِذْ مَا قيل عِنْده على البدلِ: هو فرعٌ، وما سَبَقَها أَصلٌ .

ثالثاً: النصّ بقولهم (لغة في كذا)

إِنَّ من الإِشاراتِ التي ذَكَرَها اللُّغَويون في كُتُبِهِم ونَسْتَدِلُّ بها على الأَصلِ في الإِبدالِ اللُّغَوي قولُهم: هذا لُغَةٌ في هذا، وهيَ كثيرةُ الورودِ في المعاجمِ، ويُعدُّ ما بعدَ (لُغَة) أَصْلٌ وما قبلَها فرعٌ عنها، ذلك أنّ هذه العبارة توحي بأنّ قولهم (لغة) هي أقل شهرة وانتشارًا من غيرها. وهذهِ أَمثلةٌ نَسُوقُها للتَّأكيدِ على هذا المعيارِ في الكشفِ عن الأَصالةِ في الإِبدالِ:-

1- "هِجَدَمٌ: لُغةٌ في إِجَدمٌ: في إِقدامك الفَرَس وزَجْرَكَهُ"[1]

الهاءُ على البدلِ، والهمزةُ أَصلٌ، والعِلَّةُ في هذا الإِبدال أَنَّ الهمزةَ صَوتٌ صَعْبٌ مِنْ أَقصى الحلق والهاءُ أَخَفُّ مِنْها ولذلك يَعْمَدُ اللِّسانِ إِلى صوت الهاء لأَنَّه مُقارِبٌ للهمزةِ في المخرجِ وطلبًا للخفَّةِ والسُّهولةِ والجَهْدِ الأَقَلِّ.

2- "والأَفَاءُ، لُغَةٌ في الهَفَاءِ، الواحدة أَفاءَةٌ من الأَمطارِ نَحوْ الرِّهْمَةِ"[2].

الهمزة على البدلِ، والهاءُ أَصلٌ، إِذْ أُبْدِلَتْ الهمزة من الهاء. ولو طَبَّقنا مقياس صاحب كتاب (مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السِّكِّيت)، لوجدنا أَنَّ مقياسَه غير دقيق، إِذْ مدار الحديث عندَهُ التّقديم والتّأخير في مَخْرَجِ الصَّوتِ فمتى كانَ المخرجُ متقدِّماً كانَ هو الأَصلُ ومتى كانَ المخرجُ متأخراً كانَ هو الفَرْع. وهنا الهمزةُ متقدِّمةٌ على الهاءِ ومع ذلك ليسَت الأَصل، وإِنَّما الهاء هي الأَصلُ والهمزةُ فرعٌ عنها، ويدلّ على ذلك قول الليث: "يُقَال للْفرس: إِجْدَم، وأَقدِم إِذا هِيْجَ لِيَمْضِيَ"[3] فأزعمُ أن أجدِم مبدلة من أقدِم، إِذ إِنّ إِبدال القاف جيمًا أمر معروف في العربية وما زال موجودًا في لهجات البدو.

---

[1] :العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج4، ص116، انظر: تهذيب اللُّغة: 6ـــ272، المحيط في اللُّغة: 2ـــ131، تاج العروس: 34ـــ75.

[2] :المحيط في اللُّغة، لابن فارس، ج2، ص482 .

[3] تهذيب اللغة، ج10، ص356

3- "قالَ أَبو حَنِيْفَةُ: لَبَنٌ هِدْلٌ، لُغَةٌ في إِدْلٍ: لا يُطاق حمضاً، وَأُرَاهُ على البدلِ"[1].
الهاءُ على البدلِ، والهمزةُ أَصلٌ، إِذْ أُبْدِلَتْ الهاءُ من الهمزةِ للخفةِ والسّهولةِ.
4-"العُكَّةُ عُكَّةُ السّمن، أَصغرُ منَ القِرْبَةِ، وتُجْمَعُ عِكاكًا وعُكّا، والأُكَّةُ لُغةٌ في العُكَّةِ فورة الحرّ، شديدةُ الحُرِّ في القَيْظ، تجعلُ الهمزة بدلُ العين، وحَرٌ عكيك، ويومٌ عكيك، أَي شديدُ الحرِّ"[2].

الهمزةُ بدلٌ، والعينُ أَصلٌ، فَأُبْدِلَتْ العين من الهمزةِ، ولو طبقنا مقياس التقدُّم والتأخر في المخرجِ لكانت الهمزةُ أَصلٌ والعينُ فَرعٌ عنها، لأَنَّ الهمزة من أَقصى الحلق والعين من وسطها، إِلّا أَنَّ العكس هو الصحيح بدليلِ الأُكَّة لُغَةٌ في العُكَّة، الهمزة لُغَةٌ في العينِ، فالعينُ على ذلك هي الأَصل والهمزةُ فرعٌ عنها .
5-"الِإثْكَالُ والأُثْكُولُ: لُغَةٌ في العِثْكَال والعُثْكول وهو العَذق الذي تكون فيهِ الشَّماريخ"[3].

الهمزة في هذا بدل من العين، والعين أصل، الهمزة لُغَةٌ في العين.
6-"وَتَجَمَّأَ فلانٌ في ثيابِهِ: تَجَمَّعَ، الهمزةُ لُغَةٌ في العينِ" [4].

إِذَنْ الهمزةُ بدلٌ من العينِ، والعينُ أَصلٌ، بدليلِ أَنَّ تَجَمَّأَ لُغَةٌ في تَجَمَّع.
7-"القَمَهُ: قِلَّةُ الشَّهْوَة للطعام، كالقَهَم، وَقد قَمِهَ، وَقَمَهَ البعيرُ يَقْمَه قَمُوهًا:رفع رأسَهُ ولم يشرب الماءَ، لُغَةٌ في قمح"[5].

أُبْدِلَتْ الهاء من الحاء، وعلى ذلك فالحاءُ أَصلٌ والهاء فرعٌ عنها، ولا يمكن اعتماد مقياس التقدُّم والتأخر في المخرجِ، إِذْ الهاء متقدِّمة في المخرجِ على الحاءِ ومع ذلك ليست أَصلًا، فالأَصلُ الحاء بدليلِ أَنَّ القَمَه لُغَةٌ في القمحِ، الهاءُ لُغَةٌ في الحاءِ.

---

[1] :المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الأندلسي، ج4، ص260 .
[2] :العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج1، ص66، وانظر: المحيط في اللُّغة: 2ـــــ71 .
[3] :لسان العرب، لابن منظور، ج11، ص89 .
[4] :تاج العروس، للزَّبيدي، ج1، ص179 .
[5] :المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الأندلسي، ج4، ص131 .

8-"المَزْه: لُغَةٌ للعربِ في المَزْحِ، ويقولون: مزَهَ في معنى مزَحَ، وينشدون: لله دَرُّ الغانيات المُزَّهِ، يريدُ، المُزَّح"[1].

أُبْدِلَتْ الهاءُ من الحاءِ، فالحاءُ أَصلٌ والهاءُ فرعٌ عَنْها، إِذْ الهاء لُغَةٌ في الحَاء.

9-"وزاحَمَ الخمسين: دنا لَهَا، لُغَةٌ في زاهمها"[2].

أُبْدِلَت الحاءُ من الهاءِ، فالهاءُ أَصلٌ والحاءُ فرعٌ عَنْها، إِذ الحاءُ لُغَةٌ في الهاءِ. وفي هذا المثال يمكن تطبيقُ مقياس التقدُّم والتأخُّر إِذْ الهاء متقدّمٌ في المخرجِ على الحاءِ، ولذلك الهاء أَصلٌ في هذا المثال. وهنا نشيرُ إِلى عدمِ صلاحيَّة هذا المقياس وتطبيقِهِ على جميع الأَمثلة، إِذْ هو مقصورٌ على بعض الأَمثلة فقط، هذا ما يجعله غير دقيق من وجهةِ نظر الباحثة.

10-"الكاعِي، المُنْهَزِم، كالكاغِي: أَي بالغين لُغَة في العينِ بمعنى المُنْهَزِم، وقد أَهمله الجوهري وصاحب اللِّسان"[3].

أُبْدِلَتْ الغين من العين، فالعينُ أَصلٌ والغينُ فرعٌ عنها، إِذْ الغين لُغَةٌ في العينِ، العين متقدِّمة في المخرجِ والغين فَرعٌ؛ لأَنَّها مُتأخرة في المخرجِ.

11-"وَقَدْ قَشَطْتُ عَنْهُ جِلْدَهُ وكَشَطْتُ. قالَ وقريشٌ تقولُ: "**كُشِطَتْ**"[4]، وقيسٌ، وتميمٌ، وأسدٌ تقول: (قُشِطَتْ) وفي مصحف عبدالله بن مسعود: (قُشِطَتْ) بالقاف"[5].

أَشارَ إِلى هذا المثال أَحمد طه حسانين في كتابِهِ (مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السِّكِّيت)، وعَدَّه من قبيل اختلاف اللَّهجات وعلَّلَ ذلك بقوله: "الأَظهر أَنَّهما من قبيل اختلاف اللَّهجات كما في كُشِطَتْ في لهجةِ قيس وتميم وأَسَد. حيث

---

[1] :جمهرة اللُّغة، لابن دريد، ج2، ص829 .

[2] :المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الأندلسي، ج3، ص234 .

[3] :تاج العروس، للزَّبيدي، ج39، ص406 .

[4] :سورة التكوير، آيه(11) .

[5] :الإبدال لابن السِّكِّيت، ص(113ـــ114) .

تحرصُ القبائلُ البدويَّة على القافِ لاستعلائِها وقوَّتِها، بينما تُفضِّل القبائلُ الحضريَّةُ الكافَ لاستفالِها ورقَّتِها"[1].

وهذا التَّعليلُ غير دقيق من وجهةِ نظري، فاختلاف اللهجات ناشئ عن الإبدال، فهو نتيجة لهذا الإبدال وليس سببًا فيه، وعلى ذلك يمكن لنا أن نفسر الإبدال فيما عدّه الآخرون من قبيل اختلاف اللَّهجات، وترى الباحثة أنّ إحداهما أَصل بدليل معيار (لغة في) الذي نصَّ على الأَصلِ وقد وردَ في تهذيبِ اللُّغَةِ: قشطٌ: قالَ اللَّيْثُ: استُعمِلَ مِنْه القَشَط وهو لُغَةٌ في الكَشَطِ، وقالَ الفرَّاء في قوله تعالى: "**إذا السماء كشطت**"[2]، هي في قراءة عبدالله (قُشِطَتْ) بالقافِ، ومعناها واحدٌ مِثْل القُسْطِ والكُسْطِ والقافور والكافور. وقالَ الزَّجَّاج: كُشِطَت وقُشِطَت واحد ومعناها قُلِعَت كما يُقْلعُ السَّقْف"[3].

وفي المحيط في اللُّغَةِ: "القَشْطُ: لُغَةٌ في الكَشْط"[4].

وعلى ذلك لعلَّ الأَمر يكون على هذا الوجه، وهو أَنَّ الكاف هي الأَصلِ؛ لأَنَّ القاف لُغَةٌ فيها. إذ أُبْدِلَت القاف من الكاف فإذا صَحَّ ما ذكرناه فمعيار (لُغَةٌ في) أَشار إلى الأَصل في (قَشَط وكَشَط) فالكاف هي الأَصلُ بدليلِ أَنَّ (القشط) لُغَةٌ في الكَشْطِ.

12-"وأَشاءَهُ لُغَةٌ في أَجَاءَه، أَي أَلجَأَهُ، وتميم تقولُ: شَرُّ ما يُشِيْئُكَ إلى مُخَّةِ عُرْقُوب، أَي يُجيئُك"[5]. قال زهير ابن ذؤيب العَدَويُّ:

فَيَالَ تميم صابِروا، قد أُشئتُمْ إليه، وكونوا كالمُحَرِّبة البُسْل"[6].

الشين في ذلك بدلٌ من الجيم، فالجيم أَصلٌ والشين فرعٌ عنها؛ لأَنَّ الشّين لُغَةٌ في الجيمِ.

---

[1] :مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السِّكِّيت، حسانين، أحمد طه حسانين سلطان، دار البشرى، القاهرة، ط1، 1999، ص(162ـــ165) .

[2] :سورة التكوير، آيه(11) .

[3] :تهذيب اللغة، للأزهري، ج8، ص246 .

[4] المحيط في اللغة، لابن فارس، ج1، ص435 .

[5] : لسان العرب، لابن منظور، ج1، ص107. وانظر: تاج العروس: ج1ـــ302 .

[6] انظر: الصحاح، ج1، ص59، ولسان العرب، ج1، ص107

13- "جاءَ عنِ الأَصْمَعِيّ في بابِ المُبْدَل: مَرَثَ فُلانٌ الخُبْزَ في الماءِ ومَرَذَهُ، قالَ: هكذا رواهُ أَبو بكر عن شمر، بالثّاءِ والذّال. وعن الجَوهَرِيُّ: مَرَثَ التمرَ بيدهِ يَمْرُثُهُ مَرثَاً: لُغَةٌ في مَرْسَهُ، والمَرْثُ: المَرْسُ"[1].

إِذَنْ المَرْثُ لُغةً في المَرْسِ، الثّاءُ في ذلك بَدلٌ من السّين، فالسّينُ أَصلٌ والثّاءُ فرعٌ عنها، والسّين في الاستعمالِ أَكثر من الثّاءِ ولذلك حَكَمْنا أَنَّ السّين أَصلٌ.

14- " وكَدِنَت مَشافرُ الإِبلِ تَكْدُنُ كَدَناً فهي كَدِنَةٌ وهو لُغةٌ في الكَتَنْ. وكَتِنَت أَصْوَب"[2]. " وقد كَدِنَت شَفَتي كَدَناً إِذا اسودَّت من شيءٍ أَكلته، والكَدَنَ لُغةٌ في الكَتَن عن ابن دريد"[3].

التّاءُ في هذا أَصلٌ والدّالُ فرعٌ، إِذ الدّال لُغةٌ في التّاءِ فأُبدِلَت الدّالُ منَ التّاءِ.

15- "رَجُلٌ مِسْتَعٌ، لُغةٌ في مِسْدَع، وهو الماضي في أَمرهِ، ورأَيتُهُ مِسْتَعَاً، أَي: سريعاً"[4].

التّاءُ في هذا بَدلٌ من الدّالِ، إِذْ التّاءُ لُغَةٌ في الدّالِ، والعِلَّة في الإِبدالِ أَنَّ السِّين في (مِسْدَع) مهموسة والدّال مجهورة، فَأُبْدِلَ التاء بالدال لتقارُبِهما في الهَمْسِ. فالتّاءُ مع السّين أَسهل وأَخَفّ على النُّطْق من السّينِ مع الدّالِ.

16- " وقد سَمَّت العرب مِهْزماً، ومِهْزاماً وهزَّاماً وهُزَمَ. وسحابٌ هَزِيمٌ ومُنْهَزِمٌ لِمَا يُسْمَعُ فيهِ من هَزْمَةِ الرَّعْدِ. وفرَسٌ أَجَشُّ هزيم: يُسمَعُ لِصَهيلِهِ هَزَمَةٌ، وهو نَعْتٌ محمودٌ. وقد سمَّتِ العربُ أَيضاً هَيْزَماً. فأَما هَيْزَم فأَحْسَبُها لُغة في الهَيْصَم، وهو الصّلبُ الشّديدُ"[5] .

---

[1] : لسان العرب، لابن منظور، ج2، ص190.

[2] : العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج5، ص330.

[3] : المخصص، لابن سيده الأندلسي، ج1، ص412.

[4] : العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج1، ص325.

[5] : جمهرة اللغة، لابن دريد، ج2، ص829.

الزّاي لُغةٌ في الصّادِ، وعلى ذلك الصّاد أَصلٌ والزّاي فَرْعٌ عَنْها.

17- " الخَصْفُ لغةٌ في الخَزْفِ، والخَصَفة: القطعة ممّا يُخْصَفُ به النّعل"[1].

الصّادُ لغةٌ في الزّاي، إِذ أُبدِلَت الصّاد من الزّاي، وعلى ذلك الزّاي أَصلٌ والصّاد فرعٌ عَنها.

18- " بَزَقَ: لُغةٌ في بَصَق وهو البُزَاقُ والبُصَاق"[2].

الزّاي لغةٌ في الصّادِ، إِذ أُبْدِلَت الزّاي من الصّادِ، فالصّادُ أَصلٌ والزّاي فرعٌ عنها.

19- " النَّواعِجُ مِنَ الإِبل: السِّراعُ، وقد نَعَجَتْ النّاقةُ في سَيْرِها بالفتح، أَسْرعت، لغةٌ في مَعَجَت"[3].

أُبدِلَت النّون من الميم، فالنّون لُغة في الميمِ، وعلى ذلك الميمُ أَصلٌ والنون فرعٌ عنها. ولو أَردنا قِياسها على معيارِ التّقدُّمِ والتّأَخرِ في المخرجِ لكانتِ النّون هي الأَصل لأَنَّها متقدمة في المخرجِ على الميم، إِلَّا أَنَّ الأَصل هنا الميم بدليلِ أَنَّ النُّون لغةٌ في الميم، إِذن المقياس لا يصلح إِلَّا في أَمثلةٍ قليلةٍ وهو غيرُ دقيق.

20-" عن اللَّيْث: عَكَلَ السّائقُ الإِبلَ يَعْكِلُها عَكْلاً، إِذا سَاقها وضَمَّ قواسِيها، وأَنشدْ:

نَعَمٌ تُشَلُّ إِلى الرئيسِ وتُعْكَلُ[4]

قال: والعَكَل: لُغَةٌ في العَكْر من الإِبل، والرّاء أَحسن"[5].

أُبدِلَت فيلا

هذا المثال اللَّام من الرَّاء، فالرَّاء أَصلٌ واللَّامُ فرعٌ عنها إِذ العَكْل لغةٌ في العَكْر، واللَّامُ من حافَّةِ اللِّسان والرَّاء من طرفهِ وعلى ذلك اللَّام متقدِّمة في المخرجِ على الرَّاء ومع ذلك لَمْ تَكُنْ أَصلاً إِذ الأَصل الرّاء لأَنَّ اللَّام لُغَةٌ فيها.

---

[1] : العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج4، ص189.

[2] : جمهرة اللغة، لابن دريد، ج1، ص333.

[3] : لسان العرب، لابن منظور، ج2، ص381.

[4] : الشعر دون نسبة في تهذيب اللغة، ج1، ص204.

[5] : تهذيب اللغة، للأزهري، ج1، ص204.

21- "البُرْعُلُ لغةٌ في الفُرْعُلِ"[1].

أُبدلت الباء من الفاء في هذا المثال ، فالفاء أَصلٌ والباءُ فرعٌ عنها إِذ الباءُ لغةٌ في الفاءِ.

22- " العَرْتبةُ: لغةٌ في العَرْتمةِ، وهي طَرَفُ الأَنْفِ"[2].

23-" الضَّبْدُ: لغةٌ في الضَّمْدِ، ضَبَدْتُ الرجلُ تَضْبيداً إِذا ذكرْتَه بما يُغْضِبُه" [3].

24- " البَرْغ: لغةٌ في المَرْغ، والبَرْغ: اللُّعَابُ، وتقولُ العربُ: أَحمق لا يجأى مَرْغَهُ، أَي لا يَحْبِس رِيقَهُ"[4].

25- " الطَّبْشُ: لغةٌ في الطَّمْشِ، وهم النَّاس، يقولون: ما في الطَّمْشِ مِثْله، ولا في الطَّبْشِ"[5].

26-" الشَّكْبُ: لغةٌ في الشَّكْمِ، وهو العَطَاءُ"[6].

27- " الغَبْصُ: لغةٌ في الغَمْصِ، غَبَصَتْ عَيْنَه وغَمَصَتْ، إِذا كَثُر الرَّمْصُ فيها وغَارَتْ من إِدامةِ البُكاءِ، والرَّمْصُ والغَمْصُ واحدٌ"[7].

28- " العِقْبَةُ: لغةٌ في العِقْمَة: يضرب من الثياب "[8].

29- " الأَزْبَةُ: لغةٌ في الأَزْمَة، وهي الشِّدَّةُ والقَحْطُ. يقال : أَصابَتْنا (أَزْبَةٌ) وآزِبَة، أَي شِدَّة، ويقال للِسَّنةِ الشَّديدة: أَزْبَةٌ وأَزْمَةٌ ولَزْبَةٌ بمعنى واحد، وفي حديث أَبي الأَحوص (لتسبيحةٌ في طلبِ حاجةٍ خيرٌ من لَقوحٍ صفِيَ في عام أزبة، أَو لَزْبَةٍ)"[9].

---

[1] : المحيط في اللغة، لابن فارس، ج1، ص149.(الفُرْعُلُ ولَدُالضَّبُع، والجمع الفراعِلُ، والفُرْعُلَانُ ذَكَرُالضِّباعِ، وفي المثل:"أعْزَلُ من فُرْعُلٍ) من الغَزَلِ والمُراودة).

[2] : جمهرة اللغة ، لابن دريد، ج2، ص110.

[3] : المرجع السابق، ج1، ص298.

[4] : المرجع السابق، ج1، ص320.

[5] : المرجع السابق، ج1، 343.

[6] : المرجع السابق،ج1، 345.

[7] : المرجع السابق، ج1، 348.

[8] : المحيط في اللغة، لابن فارس، ج1، ص26.

[9] : تاج العروس، للزبيدي، ج2، ص24.

فيما سبق من أَمثلة على تبادل الباء والميم ، الباء فيه كلها هي الفرع، والميم أَصل. إِذ أُبدِلَت الباء من الميم، ولأَن الباء لغة في الميم فيما سبق، فالميم أَصل والباء فرع عنها. وفي تبادل الميم والباء لا تستطيع تطبيق مقياس التقدم والتأخر ، لأَن كلا الصوتين من مخرج واحد، يكاد لا يتقدم أَحد على الآخر، فكلاهما من الشفتين بانطباقهما تماماً. ولم يقف صاحب كتاب (مقاييس الأَصالة والفرعية في الإِبدال لابن السكيت) على هذا التبادل لأَنَّه لا يتماشى مع مقياسه الذي وضعه.

30- " مَجَحَ يَمْجَحُ مَجْحَاً لغة في بَجَحَ يَبْجَحُ بَجْحاً وهو باجِحٌ وماجِحٌ، ورجلٌ بُجاح ومُجاح وهو المُتكثِّر بما لا يملك، لغة يمانية"[1].

31- " الكَحْمُ: لغة في الكَحْبِ، وهو الحُصْرُمُ، لغةٌ يمانيَّةٌ صحيحةٌ الواحدةُ كَحْمَةٌ وكَحْبَةٌ"[2].

32-" جَرْشَمَ الرجلُ، لغةٌ في جَرْشَبَ، اللَّيْث: جَرْشَمَ الرجل وجَرْشَبَ بمعنًى أَي : انْدَمَلَ بعدَ المرضِ والهُزَالِ"[3].

فيما سبق من تبادل بين الميم والباء، أُبدِلَت الميم من الباء فالباء على ذلك أَصل والميم فرع عنها، لأَنَّ الميم لغة في الباءِ .

ونخلص من هذا الفصل إلى أنّا قد بينا مجموعة من المعايير التي يمكن أن يُستأنس بها في معرفة الحرف الأَصل والحرف الفرع في عملية الإبدال اللغوي التاريخيّ.

---

[1] : جمهرة اللغة،لابن دريد، ج1، ص441.

[2] : المرجع السابق، ج1، ص564، وانظر: المحكم والمحسط الأعظم لابن سيده الأندلسي: 52/3.

[3] : لسان العرب، لابن منظور، ج12، ص96.

الخاتمة

مِنْ أهم النتائج التي توصَّلت إليها هذه الدِّراسة ما يلي :

1. تعدَّدت أسماء هذه الظاهرة اللُّغَويَّة، واستُعْمِلَتْ مصطلحات كثيرة للدَّلالة عليها عند العلماء، كالإبدال، والتعاقب والمعاقبة، والقلب، والعِوَض، والتناظر، والتناوب، وذلك بسبب تقارب الدَّلالة اللُّغَويَّة لهذه الألفاظ ممَّا جعل اللُّغَويّين يضعون لفظةً مكان لفظةٍ أخرى.
2. إنَّ مصطلح الإبدال هو الأقرب والأصوب في الدَّلالة على الإبدال اللُّغَويّ السَّماعيّ التاريخيّ؛ لأنَّه أقربُ تمثيلًا لواقع الظاهرة، وعلى ذلك فهو الأكثر شيوعًا، والأنسب دلالةً.
3. إنَّ الإبدال اللُّغَويّ التاريخيّ يكاد يقع في أغلب أصوات العربية، والدليل على ذلك قول أبي حيان:" قلَّما تجد حرفًا إلا وقد جاء فيه البدل ولو قليلًا" فالإبدال السماعيّ يجري على أصوات العربية بكلِّيتها، ولا يخرج عن ذلك إلا النزر اليسير.
4. إنَّ الإبدال يُعَدُّ مِنْ أحد أسباب تعدُّد اللُّغَات واختلافها، فبالإبدال تفرَّعت اللُّغَات ونتجت.
5. يُعَدُّ المعيار التاريخيّ من أهم المعايير الدَّالة على أصالة الصوت وفرعيته؛ ذلك أنَّه يكشفُ لنا عن أصول كثيرٍ من الكلمات، وما بينها من وشائج أصوليَّة قديمة.
6. إنَّ ثمَّةَ معاييرَ نحتكمُ لها ونَسْتَأْنِسُ بها في معرفة الصوت الأصلي من الفرعي فيُ الإبدال اللُّغَويّ التاريخيّ السّماعيّ وهي:المعيار التاريخيّ، وكثرة الاستعمال، وكثرة التَّصرُّف، وما يرد الأشياء إلى أصولها، وأن يرد نص لعالم لُغَويّ يثبت أصالة الصوت وفرعيّته.

هذا ما تيسَّر إيراده، وأعان الله على تهيئته، وهذا جَهْدُ المُقِل، والله المُوفِّق وعليه التُّكلان.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إبراهيم الحمد، محمد، (2005م)، فقه اللغة، مفهومه وموضوعاته وقضاياه، ط1، دار ابن خزيمة، السعودية.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (2001م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، (1975م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأصفهاني، علي بن حمزة، (1992م)، التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق: محمد أسعد حلس، وراجعه: أسماء الحمصي، وعبد المعين الملوحي، ط2، دار صادر، بيروت.

امرؤ القيس، ديوانه، (د.ت)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط5، دار المعارف.

أمين، عبدالله، (1956م)، الاشتقاق، ط1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1975م)، من أسرار اللغة، ط5، مكتبة الأنجلو، مصر.

بشر، كمال محمد، (1969م)، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر.

البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد، (1996م)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد الحميد، دار الكتاب المصرية، القاهرة.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (د.ت)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

الثقفي، أبو محجن، (د.ت)، ديوانه، وشرحه لأبي الهلال الحسن بن عبدالل بن سهل، مطبعة الأزهار البارونية، مصر.

الجرادات، مازن، بحث التعليل بكثرة الاستعمال في اللغة العربية، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، عدد(109).

الجُرْجاني، علي بن محمد، (1983م)، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الجندي، أحمد علم الدين، التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.
ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، (1985م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار الفكر، دمشق.
ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، (2010م)، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
حامد هلال، عبد الغفار، (1990م)، اللهجات العربية نشأةً وتطورًا، ط2.
حسَّان، تمام، (1993م)، البيان في روائع القرآن، ط1، عالم الكتاب.
حسَّان، تمام، (2000م)، الخلاصة النحوية، ط1، عالم الكتاب.
حسّانين، أحمد طه، (1999م)، مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السّكّيت،ط1، دار البشرى، القاهرة.
حسن، عباس، (د.ت)، النحو الوافي، ط15، دار المعارف.
الخولي، محمد، الأصوات اللغوية (1987م) ط1، مكتبة الخانجي، مصر.
الدَّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، (2007م)، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط1، دار البشائر، دمشق.
ابن درستويه، عبدالله بن جعفر بن محمد، (2004م)، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد بدوي المختوم، المجلس الأعلى للشؤون المصرية، القاهرة.
ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن،(1987م)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم، بيروت.
ذو الرّمة، (2006م)، ديوانه، اعتنى بشرحه وغريبه عبد الحمد المصطاوي، ط1، دار المعرفة، بيروت.

الروابدة، محمد، الفقرا، سيف الدين، التعاقب في اللغة العربية (تأصيل المصطلح)، (2009م)،يوليو، مجلة كلية الآداب، جامعة الأزهر، المجلد(69)، العدد(3).
الزَّبيدي، محمد مرتضي، (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ط1، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.
الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1985م)، الَّلامات، تحقيق: مازن مبارك، ط2، دار الفكر، دمشق.
الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1993م)، الإبدال والمعاقبة والنظائر، حققه وضبط له وشرحه: عز الدين التنوخي، ط2، دار صادر، بيروت.
الزعبي، آمنة، (2008م)، التغيُّر التاريخيّ للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية، دار الكتاب الثقافي، الأردن.
الزّفيان، ابو المرقاب، عطاء بن أسيد التميمي، ديوانه، (1974م)، تحقيق: محمد عبدالله الأطرم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (د.ت)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
زيدان، جورجي، (1987م)، الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية، ط1، دار الحداثة، لبنان.
الزيدي، كاصد ياسر، (1986م)، فقه اللغة العربية، ط1، دار الفرقان.
سقال، ديزيزه، (1996م)، الصرف وعلم الأصوات، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت.
ابن السّكّيت، يعقوب بن إسحاق، (1978م)، القلب والإبدال، تقديم وتحقيق: محمد شرف، ومراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع المصرية، القاهرة.
ابن السّكّيت، يعقوب بن إسحاق،(2002م)، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن السّكّيت، يعقوب بن إسحاق،(د.ت)، الكنز اللغوي، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، (1998م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (1996م)، المخصَّص، تحقيق: خليل إبراهيم جفَّال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل،(2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، (1985م)، الأشباه والنظائرفي النحو، تحقيق: عبد العال سالم بن مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، (2009م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط1، دار القدس.

شاهين، عبد الصبور، (1967م)، المنهج الصوتي للبنية العربية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الشدياق، فارس، سر الليال في القلب والإبدال(1284هـ)، الأستانة.

الصاحب بن عبَّاد، إسماعيل أبو القاسم، (د.ت)، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين،ط1، عالم الكتب، بيروت.

الصالح، صبحي، (1978م)، دراسات في فقه اللغة، ط7، دار العلم للملايين، بيروت.

الصيغ، عبد العزيز، (2000م)، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ط1، دار الفكر، دمشق.

أبو الطيب، عبد الواحد بن علي، (1961م)، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق.

عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي (1967م) ط1، القاهرة.

عبد الواحد وافي، علي، (2004م)، علم اللغة، ط9، نهضة مصر، مصر.

العجَّاج، ديوانه، (د.ت)، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق.
العربية المتحوِّلة وعلاقتها بالمعنى، ط2، دار الكندي، إربد.
العسكري، أبو هلال، (د.ت)، الفروق اللغوية، حققه وعلَّق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: محمود إبراهيم الرضواني، ط1، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر.
ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، (1996م)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان، بيروت.
عفيفي، أحمد، (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط1، الدار المصرية اللبنانية.
العُكْبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (1993م)، اللُّباب في علل البناء الإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر، بيروت.
أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (د.ت)، الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي.
عمايرة، إسماعيل أحمد، (2003م)، بحوث في الاستشراق واللغة، (بحث مصطلحات أساسية في التفكير النحوي)، ط2، دار وائل، عمان.
عمايرة، إسماعيل أحمد، الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية، دار الملاحى، إربد، ط 1، 1988م، ص58.
العيني، بدر الدين (د.ت) شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستار جواد.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1993م)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطبَّاع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت.
فارس، أحمد، (1969م)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، دار الفكر، بيروت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1980م)، العين، تحقيق : مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط1، دار الرشيد، بغداد.
فندريس، (د.ت)، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
القالي، أبو علي، (1926م)، الأمالي، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة.
ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (د.ت)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
القيسي، نوري حمودي، (1400ه)، الرَّجز للأغلب العجلي في: حياته وشعره، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد(31).
كانتينو جان، دروس في علم أصوات العربية (1966م) مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.
ابن مالك، جمال الدين محمد، (1982م)، الكافية الشافية وشرحها، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار مأمون.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد،(د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
مرعي، عبد القادر، (1993م)، المصطلح الصوتي عند العلماء القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، منشورات جامعة مؤتة.
المعرِّي، أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي، (1992م)، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت.
ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم، (1424ه)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.
النَّجار، نادية رمضان، (2006م)، أبحاث نحوية ولغوية، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية.
الانطاكي، محمد، (د.ت)، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط4، دار الشرق العربي، بيروت.

النعيمي، حسام، (1980م)، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، العراق.
نمر موسى، عبد المعطي، (2001م)، الأصوات العربية المتحوّلة وعلاقتها بالمعنى، ط1، دار الكندي، إربد.
الهلالي، حميد بن ثور، ديوانه، (1965م)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
الهُنائي، علي بن الحسن، (1988م)، المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، ط2، عالم الكتب، القاهرة.
ال ياسين، محمد حسين، (1980م)، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ط1، مكتبة الحياة، بيروت.
ابن يعيش، موفَّق الدين أبو البقاء، (د.ت)، شرح المفصَّل، صحَّحه وعلَّق عليه جماعة من العلماء، الطباعة المنيرية، مصر.
ابن يعيش، موفَّق الدين يعيش بن علي، (1988م)، شرح غلالأوزاعي، بيروت.

المعلومات الشخصية

الاسم:غفران صلاح أبو ضحية

الكلية: الآداب

الدرجة العلمية: ماجستير

السنة:2017